بتمويل من
الاتحاد الأوروبي

منظمة
العمـل
الدولية

التوجهات في تغطية الضمان الاجتماعي في القطاع الخاص في العراق (2024-2021)

التوجهات في تغطية الضمان الاجتماعي في القطاع الخاص في العراق (2021-2024)

إخلاء المسؤولية: لقد تم انتاج هذا المنشور بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي. ان محتويات هذا المنشور هي من مسؤولية منظمة العمل الدولية وحدها ولا تعكس بالضرورة آراء الاتحاد الأوروبي.

صورة الغلاف: © ميثاق الخطيب/ منظمة العمل الدولية (ILO)

حقوق النشر محفوظة © لمنظمة العمل الدولية 2025

الطبعة الأولى 2025

هذا العمل مرخص بموجب ترخيص المشاع الإبداعي نسب المصنف 4.0 دولي. انظر الموقع التالي: creativecommons.org/licences/by/4.0. ويمكن للمستخدم إعادة استعمال أو مشاركة (نسخ وإعادة توزيع) وتكييف (إعادة مزج وتحويل والاستناد إلى العمل الأصلي) كما هو مفصل في الترخيص. ويجب على المستخدم أن يذكر منظمة العمل الدولية بوضوح باعتبارها مالكة العمل الأصلي وأن يشير إلى ما إذا تم إجراء تغييرات عليه. لا يُسمح باستخدام رمز واسم وشعار منظمة العمل الدولية فيما يتعلق بالترجمات أو التعديلات أو غيرها من الأعمال المشتقة.

الإسناد - يجب على المستخدم الإشارة إلى ما إذا كان قد تم إجراء تغييرات ويجب أن يستشهد بالعمل على النحو التالي: التوجهات في تغطية الضمان الاجتماعي في القطاع الخاص في العراق (2021-2024)، جنيف: مكتب العمل الدولي، 2025. © منظمة العمل الدولية.

الترجمات - في حالة ترجمة هذا العمل، يجب إضافة نص إخلاء المسؤولية التالي إلى الإسناد: هذه ترجمة لحقوق الطبع والنشر الخاصة بمنظمة العمل الدولية. ولم يتم إعداد هذه الترجمة أو مراجعتها أو المصادقة عليها من جانب منظمة العمل الدولية ولا ينبغي اعتبارها ترجمة رسمية لمنظمة العمل الدولية. وتخلي منظمة العمل الدولية مسؤوليتها الكاملة عن محتواها ودقتها. وتقع المسؤولية على عاتق صاحب (أصحاب) الترجمة فقط.

التعديلات - في حالة تعديل هذا العمل، يجب إضافة نص إخلاء المسؤولية التالي إلى الإسناد: هذا تعديل لعمل محمي بحقوق الطبع والنشر لمنظمة العمل الدولية. ولم يتم إعداد هذا التعديل أو مراجعته أو المصادقة عليه من جانب منظمة العمل الدولية ولا ينبغي اعتباره تعديلاً رسمياً لمنظمة العمل الدولية. وتخلي منظمة العمل الدولية مسؤوليتها الكاملة عن محتواه ودقته. وتقع المسؤولية على عاتق صاحب (أصحاب) التعديل فقط.

مواد صادرة عن طرف ثالث - لا ينطبق ترخيص المشاع الإبداعي هذا على المواد المحمية بحقوق الطبع والنشر غير التابعة لمنظمة العمل الدولية والواردة في هذا المنشور. إذا كانت المادة مسندة إلى طرف ثالث، فإنّ مستخدم هذه المواد هو المسؤول الوحيد عن الحصول على الأذونات اللازمة من صاحب الحقوق وسيكون وحده المسؤول عن أي انتهاك مزعوم.

أي نزاع ينشأ بموجب هذا الترخيص ولا يمكن تسويته ودياً يحال إلى التحكيم وفقاً لقواعد التحكيم الخاصة بلجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال). ويلتزم الطرفان بأي حكم يصدر نتيجة لهذا التحكيم باعتباره الحكم النهائي لمثل هذا النزاع.

لمزيد من التفاصيل بشأن الحقوق والتراخيص يرجى التواصل عبر البريد الإلكتروني: rights@ilo.org. وللحصول على مزيد من التفاصيل حول منشورات منظمة العمل الدولية والمنتجات الرقمية، يرجى زيارة الموقع التالي: www.ilo.org/publns.

ISBN: 9789220424094 (PDF)

يتوفر كذلك بـ [اللغة الانكليزية]: Trends in private sector social security coverage in Iraq (2021–24)، رقم
ISBN: 9789220424087 (PDF)

[اللغة الكردية/سوراني]: رەوتەکانی ڕووماڵکردنی دەستەبەری المجموعەلایەتی کەرتی تایبەت لە عێراق ، رقم
ISBN: 9789220424100 (PDF)

إنّ التسميات المستخدمة في منشورات منظمة العمل الدولية وقواعد بياناتها، التي تتفق مع ممارسات الأمم المتحدة، وعرض البيانات الوارد فيها، لا تنطوي على أي رأي من جانب منظمة العمل الدولية بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها. انظر الموقع التالي: www.ilo.org/disclaimer.

الآراء ووجهات النظر المعرب عنها في هذا المنشور هي مسؤولية مؤلفيها وحدهم، ولا تمثل بالضرورة آراء منظمة العمل الدولية أو وجهات نظرها أو السياسات التي تتبعها.

الإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة منظمة العمل الدولية عليها، كما أنّ إغفال ذكر شركات أو منتجات أو عمليات تجارية معينة ليس علامة على عدم إقرارها.

مطبوع في العراق

قائمة المحتويات

شكر وتقدير VII
المقدمة VIII
الملخص التنفيذي X
جدول الأشكال البيانية XII
قائمة صناديق دراسة الحالة XVI
جدول المختصرات باللغة الإنكليزية وما يقابلها باللغة العربية XVII

1. المقدمة 18
نطاق التقرير 20

2. تسجيل العمال في الضمان الاجتماعي الخاص في العراق 22
2.1 التسجيل حسب الجنس والمحافظة 23
2.2 التسجيل الجديد والاستبعاد للعمال لكل عام في الضمان الاجتماعي الخاص 29
2.3 تسجيل العامل في الضمان الاجتماعي الخاص الاختياري 33
2.4 العمال المهاجرون في الضمان الاجتماعي الخاص بالعراق 35
2.5 تصورات العمال بشأن التسجيل في الضمان الاجتماعي الخاص 40

3. أصحاب العمل المسجلين في الضمان الاجتماعي الخاص في العراق 43
3.1 تسجيل أصحاب العمل حسب نوع المؤسسة والمحافظة والجنس 44
3.2 التسجيل الجديد والاستبعاد لأصحاب العمل في الضمان الاجتماعي الخاص حسب السنة 47
3.3 عدد العمال لكل صاحب عمل مسجلين في الضمان الاجتماعي الخاص 50
3.4 أصحاب العمل الذين تم احالتهم إلى المحكمة فيما يتعلق بالضمان الاجتماعي الخاص 53
3.5 تصورات أصحاب العمل بشأن التسجيل في الضمان الاجتماعي الخاص 53

4. المنافع طويلة الأجل في الضمان الاجتماعي الخاص في العراق 56
4.1 المتقاعدون من كبار السن من الضمان الاجتماعي الخاص 57
4.2 المتقاعدون من ذوي الإعاقة في الضمان الاجتماعي الخاص 61
4.3 ورثة المستفيدين المتوفين الذي يستلمون الراتب من الضمان الاجتماعي الخاص 64

4.4 الحصول على فوائد سحب الضمان الاجتماعي الخاص في إقليم كوردستان العراق 67
4.5 صرف منافع الضمان الاجتماعي الخاص طويلة الأجل 69

5. المنافع قصيرة الأجل في الضمان الاجتماعي الخاص في العراق 71

6. التغطية الفعالة للضمان الاجتماعي الخاص في العراق 73
6.1 التغطية الشاملة الفعلية للضمان الاجتماعي الخاص حسب المحافظة والسنة والجنس والأصل 74
6.2 التغطية الفعالة لمستفيدي التقاعد من كبار السن وذوي الاعاقة على المدى الطويل 76
6.3 تصورات العمال حول الوصول إلى المنافع ودعم صاحب العمل 78

7. وضع صندوق الضمان الاجتماعي الخاص في العراق 81

8. التوصيات 84
8.1 التوصيات المتعلقة بالسياسات والادارة 85
8.2 توصيات البيانات والرصد والتوثيق 88

المصادر 90

الملاحق 92

شكر وتقدير

تود منظمة العمل الدولية أن تعرب عن خالص امتنانها لإدارتي دائرة الضمان الاجتماعي في كل من بغداد وأربيل على تعاونهما والتزامهما بمشاركة البيانات الإدارية لغرض انجاز هذا التقرير. ان دل ذلك على شيء فانه يعكس الشفافية والاستعداد لدعم صياغة سياسات قائمة على الأدلة والتزامًا قويًا منهما بحس المسؤولية والإصلاح.

كما نود ايضاً ان نعرب عن امتناننا للدعم الكريم الذي قدمه الاتحاد الأوروبي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك للحماية الاجتماعية في العراق والذي لولاه لما كان هذا التقرير ممكنًا.

ونتقدم بشكر خاص لمؤلف هذا التقرير السيد إيغور بوسك على قيادته في التحليل والتوثيق. لقد قام فريق الحماية الاجتماعية في منظمة العمل الدولية بتقديم مشاركتهم والتي لا تقدر بثمن طوال فترة كتابة التقرير. وعلى وجه الخصوص بذلك، قامت السيدة كارينا ليفينا بالتنسيق فيما يخص ملاحظات العمال وأصحاب العمل الهامة بشأن الضمان الاجتماعي في سياق الاستشارات المختلفة التي شارك فيها من بين آخرين ايضاً السيد واصي حيدر والدكتورة إيرين سلوانس. إضافة لذلك، لعبت السيدة طيف علوجي والسيدان محمد فرمان ووسام البهادلي دورًا رئيسيًا في التواصل مع النظراء الوطنيين وتسهيل مهمة الوصول إلى البيانات اللازمة. كما ونتقدم بالشكر الجزيل ايضاً لكل من لوكا بيليرانو وريزارد تشوليفينسكي وداويت مينجيشا وإريكا سترانـد على مراجعتهم لهذا التقرير. وأخيرًا، نتقدم بالشكر الجزيل للدكتورة مها قطاع على مراجعتها للتقرير وتوجيهها الشامل للبرنامج المشترك الداعم لهذه الدراسة.

حررت جانيت نيوبيكر هذا التقرير باللغة الإنجليزية. وترجم التقرير إلى اللغة العربية السيد مشتاق جميل من شركة (Common Hub Company) والسيد بختيار كريم من شركة (Common Hub Company) إلى اللغة الكردية/السورانية ، وحررت نانسي الجاموس التقرير باللغة العربية. وقدمت روين سعيد ورغدة محي (ILO/العراق) إدارة مشروع الإنتاج والتصميم الجرافيكي، بما في ذلك تصميم الغلاف والطباعة.

المقدمة

مـع تقـدم العـراق في مسيرتـه نحـو إصلاح الحمـاية الاجتمـاعية يأتي دور هذا التقريـر والذي يحمـل عنـوان "التوجهـات في تغـطية الضمـان الاجتمـاعي في القطـاع الخـاص في العـراق (2021-2024) خطـوةً محـوريةً نحـو تـعزيز التـطبيق القائـم على الأدلة لقانـون التقاعـد والضمـان الاجتمـاعي للعمـال في العـراق الاتحـادي رقـم 18 لـسنة 2023 والـرؤية الأوسـع للحمـاية الاجتمـاعية الشـاملة. يُوفـر هذا التحليـل الـمبني على الـسجلات الإدارية من كل من العـراق الاتحـادي وإقليـم كوردستـان نـافذةً مـميزة وفي الـوقت المنـاسب لـكي يسـلط هذا التحليـل الضـوء على كيفية تطـور التسجيـل في الضمـان الاجتمـاعي والامتثـال لـه وتقديـم استحقاقاتـه في مختـلف المحافظـات والقطاعـات الاقتصـادية وفئـات العمـال.

يؤكـد هذا التقريـر في جوهـر على الـدور الاسـاسي لشفـافية البيانـات ورصدهـا في تفعيـل الإصلاح التشـريعي. وبينمـا تُوفـر التطـورات القانـونية مثـل القانـون رقـم 18 لعـام 2023 إطـارًا مُمكّنًـا فإن نجاحهـا يتـوقف على القـدرة على تتبـع النتـائج الفعـلية. فالبيانـات المُفصّـلة - عن النسـاء والعمـال المهاجـرين وسـلوك أصحـاب العمـل والمستفيـدين من المنافـع - لا تُمـكّن من ان يكـون هنـاك تـدخلات مُستهـدفة فحـسب لا بـل تُعـدّ أيضًـا أسـاسية لغـرض تحديـد الفجـوات في الوصـول إلـى الخدمـات والإنصـاف وأداء النظـام.

إن نشـر هذه البيانـات لا يعـد مجـرد إجـراء تقني فقـط بـل هـو إنجـاز مهـم يُمـكّن صانـعي السياسـات من إدراك هذه الاتجاهـات. فهـو يُتيـح لأصحـاب المصلـحة - من الحكـومة والشـركاء الاجتمـاعيين إلـى العمـال وأصحـاب العمـل - الانخـراط في حـوار مُستنيـر وتقييـم التقـدم الذي تـم احـرازه وصيـاغة مستقبـل لنظـام الضمـان الاجتمـاعي في العـراق بشـكل جمـاعي. كمـا أنـه يتماشـى ايضـاً مـع مصادقة العـراق على اتفـاقية منظـمة العمـل الـدولية بشأن الضمـان الاجتمـاعي (المعايـير الدنيـا) لعـام 1952 (رقـم 102) ويدعـم إضـافة لذلـك تطلعـات البلاد نحـو النمـو الاقتصـادي الشـامل والعـدالة الاجتمـاعية.

تُشيـد منظـمة العمـل الـدولية بـالتزام إدارات الضمـان الاجتمـاعي العـراقية ودعـم الاتحـاد الأوروبي من خلال برنـامج الأمـم المتحـدة المشـترك للحمـاية الاجتمـاعية. ومن خلال مأسـسة النشـر والاستخـدام الـدوري للبيانـات الإدارية يقـوم العـراق بإنشـاء أسـساً لسياسـات أذكـى ومسـاءلة أقـوى ومؤسسـات أكثـر مـرونة. ونأمـل أن يكـون هذا التقريـر أداة عمـلية لصانـعي السياسـات ومصـدرًا للـرؤى للبـاحثين وحـافزًا للنهـوض بالـحق في الحمـاية الاجتمـاعية للجميـع.

مها قطاع

المُنسقة القُطرية لمنظمة العمل الدولية في العراق

يُعـدّ تحـوّل نظـام الحمـاية الاجتمـاعية في العـراق جزءًا من تحـوّل إقليـمي أوسـع نطاقًـا من شبـكات الأمـان الـمتجزأة وبـرامج المسـاعدة الاجتمـاعية التقديـرية إلـى أنظـمة شـاملة قائـمة على الحقـوق ومُـدمجة في أسـواق العمـل الـوطنية. وفي الـوقت الذي تسـعى فيـه الـدول العـربية إلـى تجـاوز النمـاذج التي تُعامـل فيهـا المسـاعدة الاجتمـاعية كنـوع من المعـالجة الخيـرية للفقـر، يتزايـد التـركيز على بنـاء أنظـمة حمـاية اجتمـاعية تضـمن الحمـاية من مخاطـر دورة الحيـاة لجميـع العمـال بـمن فيهـم العمـال في الاقتصـاد ذي الطابـع الغيـر منظـم.

في هذا السيـاق، تتعـدى أهـمية هذا التقريـر حـدود العـراق. فبوجـود إمـكانية تحليـل ونشـر البيانـات الإدارية المتعـلقة بالتسجيـل في الضمـان الاجتمـاعي وتسجيـل اصحـاب العمـل وتقديـم المنافـع بشـكل منـهجي تُعـدّ عـاملاً أسـاسياً في هذا التحـول. وتُـعزز مثـل هذه التقاريـر المسـاءلة والشـفافية كمـا تُشـكّل ايضـاً أداةً عمـليةً لتقييـم مـدى تـوافق التنفيذ مـع التزامـات العـراق القانـونية بمـوجب القانـون رقـم 18 لعـام 2023 والمعاييـر الـدولية مثـل الاتفـاقية رقـم 102 انفة الذكـر.

علاوة على ذلـك، يُتيـح التقريـر فهمًـا مقارنًـا أفضـل لأنظـمة الضمـان الاجتمـاعي في المنـطقة حيث ان العديـد من الـدول العـربية سـواءً أكانت غنية بالنفـط أم شـحيحة المـوارد تواجـه تحديًـا مشتـركًا يتمثـل في تجزؤ الأنظـمة التي تهيـمن عليهـا المسـاعدات الاجتمـاعية في حين لا تزال أنظـمة الضمـان الاجتمـاعي القائـمة على الاشتـراكات غيـر متطـورة. ومن خلال تـوثيق توجهـات التغـطية الفعـالة والتفـاوت بين الجنـسين وشـمول العمـال المهاجـرين وفعـالية أنظـمة المنافـع الاختيـارية وقصيـرة الأجـل والتي تُمـكن لـهذا النـوع من التقاريـر أن يُقـدم معاييـر مرجـعية قيّـمة لـدول أخـرى في المنـطقة تُجـري إصلاحـات مماثـلة.

من منظـور السياسـات، تُؤكـد النتـائج أن توسيـع نطـاق الحمـاية الاجتمـاعية لا يمثـل التزامًـا قانونيًـا فحـسب بـل يعتبـر أيضًـا عنصـراً ضروريـاً لإضفـاء الطابـع الرسـمي على العمـل وزيـادة الإنتـاجية والشـمول الاقتصـادي. وتُوضـح الأدلة المُقـدمة هنـا أن زيـادة التسجيـل وحدهـا لا تـكفي مـا لـم يكـون معهـا تقديـم فعـلي للمنافـع وتبسيـط الإجـراءات وتـعزيز الثقة بين العمـال واصحـاب العمـل.

يفخـر المـكتب الإقليـمي لمنظـمة العمـل الـدولية للـدول العـربية بدعـم هذا الجهـد في إطـار أجنـدة أوسـع لتـعزيز أنظـمة الحمـاية الاجتمـاعية الشـاملة والمستـدامة والقائـمة على كـرامة العمـل. ونأمـل أن يُسـهم هذا التقريـر في إثـراء جهـود الجهـات المـعنية الـوطنية في العـراق وكذلـك الجهـات الإقليـمية والمؤسسـات المـالية الـدولية وجميـع شـركاء الأمـم المتحـدة في تـحقيق حمـاية اجتمـاعية شـاملة قائـمة على العمـل اللائق.

بيتر راديميكر

نائب المدير الإقليمي ومدير فريق العمل اللائق

المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية للدول العربية

الملخص التنفيذي

يقدم هذا التقرير الذي يحمل عنوان "التوجهات في تغطية الضمان الاجتماعي في القطاع الخاص في العراق (2021-2024) تحليلاً اولياً مفصلاً لبيانات إدارة الضمان الاجتماعي من العراق الاتحادي وإقليم كوردستان العراق. ويقدم التقرير ايضاً مراجعةً آنيةً لتطور التسجيل في الضمان الاجتماعي والامتثال له وتقديم استحقاقاته خلال فترة إصلاحية حرجة. ويهدف التقرير الذي تم نشره بدعم من الاتحاد الأوروبي إلى اغناء الجهود المبذولة لتوسيع نطاق تغطية الضمان الاجتماعي الخاص بما في ذلك تطبيق قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال في العراق الاتحادي رقم 18 لسنة 2023 وتسريع التقدم نحو توفير الحماية الاجتماعية الشاملة.

يكشف التحليل أن التغطية الفاعلة المؤثرة للضمان الاجتماعي الخاص قد تضاعفت تقريبًا في السنوات الأربع الماضية من 6.97% في عام 2021 إلى 12.65% في عام 2024. وهذا يعني أن عدد العمال المسجلين مقارنةً العمال في القطاع الخاص قد زاد بشكل كبير خلال فترة وجيزة. يعكس هذا التحول تقدمًا ملموسًا ويُظهر القدرة والاستجابة المتزايدة لبيانات ادارة الضمان الاجتماعي في العراق الذين يديرون الآن برامجاً أكبر بكثير من التسجيلات ودفعات المنافع ومهام التنفيذ مقارنةً بالماضي. ويتجلى هذا التوجه بشكل خاص في محافظات مثل بغداد وكركوك والنجف وينعكس أيضًا في إقليم كوردستان العراق حيث لا تزال محافظتا أربيل والسليمانية في الصدارة.

ومن المهم أن يتزامن هذا النمو في التغطية الفعالة للضمان مع المرحلة الأولى من تطبيق القانون رقم 18 لعام 2023 الذي قام بإدخال فقرات مهمة مبتكرة مثل نظام الضمان الاجتماعي الاختياري وتحسين فرص الحصول على المنافع طويلة وقصيرة الأجل. وقد بدأت هذه التطورات القانونية بترجمتها إلى نتائج ملموسة مما يتيح لمزيد من العمال بمن فيهم النساء والعمال المهاجرين مسارًا للحماية الرسمية. ويعكس تسجيل أكثر من 20,000 عامل إلى النظام الطوعي الجديد في عام 2024 - بما فيهم نسبة كبيرة من النساء - توسيع نطاق النظام وأهميته.

في الوقت نفسه، يُحدد التقرير المجالات التي تتطلب بذل جهود إضافية لتعزيز هذه المكاسب واستدامتها. ورغم أن النمو في التسجيل مثير للإعجاب إلا أن بعض هؤلاء العمال المسجلين حديثًا لم يُدرجوا بعد في أرقام صرف المنافع لا سيما تقاعد كبار السن والاعاقة. وسيكون تعزيز الصلة بين التغطية القانونية والوصول الفعلي إلى المنافع - من خلال تبسيط الإجراءات والتحول الرقمي وتشديد الإنفاذ - أمرًا بالغ الأهمية للحفاظ على ثقة المشتركين في النظام وضمان مصداقيته. وبالمثل، فيما يتعلق بالعمال المهاجرين تُعد الإصلاحات القانونية والاتفاقيات مع بلدانهم الأصلية أمرًا بالغ الأهمية لضمان حصولهم على منافعهم.

تؤكد آراء العمال وأصحاب العمل أن الإصلاحات تحظى بدعم واسع لكنها تُبرز أيضًا أهمية معالجة التعقيدات الإدارية وفجوات المعلومات. يُبلغ أصحاب العمل عن مستويات عالية من الامتثال والوعي لا سيما في العراق الاتحادي بينما يُشدد العمال على أهمية الضمان الاجتماعي لضمان أمنهم الوظيفي ودخلهم المستقبلي. يمكن معالجة العديد من التحديات التي يُبلغون عنها - مثل العقبات الإجرائية وضعف فهمهم للاستحقاقات - من خلال الإصلاحات الحالية والاستثمار المُستمر في تنمية القدرات.

بشكل عام، يُوضح هذا التقرير مسارًا واعدًا حيث ان الإصلاحات القانونية تترسخ ونطاق التغطية آخذ في الاتساع ومؤسسات الضمان الاجتماعي في العراق آخذة في الارتقاء لتلبية متطلبات نظام أكثر اتساعاً وشمولية. ومن خلال الحفاظ على هذا الزخم ومعالجة العوائق المتبقية يكون العراق في وضع جيد لجعل الحماية الاجتماعية حجر الزاوية في أجندته التنموية ومحركًا للنمو العادل.

جدول الأشكال البيانية

- **الشكل 1:** العمال المسجلون في الضمان الاجتماعي الخاص في العراق الاتحادي حسب الجنس 2021-2024 — 24
- **الشكل 2:** العمال المسجلون في الضمان الاجتماعي الخاص في إقليم كوردستان العراق 2021-2024 — 24
- **الشكل 3:** العمال المسجلون في الضمان الاجتماعي الخاص في العراق حسب المحافظة 2021-2024 — 25
- **الشكل 4:** العمال المسجلون في الضمان الاجتماعي الخاص في إقليم كوردستان العراق حسب المحافظة/ المنطقة 2021-2024 — 26
- **الشكل 5:** النساء المسجلات في الضمان الاجتماعي الخاص في العراق الاتحادي حسب المحافظة 2021-2024 — 26
- **الشكل 6:** النساء المسجلات في الضمان الاجتماعي الخاص في إقليم كوردستان العراق حسب المحافظة 2021-2024 — 27
- **الشكل 7:** النساء المسجلات في الضمان الاجتماعي الخاص في العراق الاتحادي حسب المحافظة 2021-2024 (النسبة المئوية) — 27
- **الشكل 8:** النساء المسجلات في الضمان الاجتماعي الخاص في إقليم كوردستان العراق حسب المحافظة 2021-2024 (النسبة المئوية) — 28
- **الشكل 9:** حصة النساء من إجمالي العمال المسجلين في الضمان الاجتماعي الخاص في العراق الاتحادي 2021-2024 (النسبة المئوية) — 29
- **الشكل 10:** نسبة النساء المسجلات في الضمان الاجتماعي الخاص في إقليم كوردستان العراق 2021-2024 (النسبة المئوية) — 29
- **الشكل 11:** العمال الجدد المسجلون في الضمان الاجتماعي الخاص في العراق الاتحادي حسب المحافظة 2021-2024 — 30
- **الشكل 12:** العمال المسجلون حديثًا في الضمان الاجتماعي الخاص في إقليم كوردستان العراق 2021-2024 — 31
- **الشكل 13:** العمال المستبعدون حديثًا من الضمان الاجتماعي الخاص في العراق الاتحادي 2021-2024 — 31
- **الشكل 14:** العمال المستبعدون حديثًا من الضمان الاجتماعي الخاص في إقليم كوردستان العراق 2021-2024 — 32
- **الشكل 15:** صافي التغير في إدراج واستبعاد العمال في الضمان الاجتماعي الخاص في العراق الاتحادي 2021-2024 — 33
- **الشكل 16:** صافي التغير في تسجيل واستبعاد العمال في الضمان الاجتماعي الخاص في إقليم كوردستان العراق 2021-2024 — 33
- **الشكل 17:** إجمالي العمال المسجلين في نظام الضمان الاجتماعي الخاص الاختياري حسب الجنس 2024 — 34

- **الشكل 18:** التسجيل في نظام الضمان الاجتماعي الخاص الاختياري لجميع العراقيين حسب المحافظة أو الموقع 2024 — 34
- **الشكل 19:** النساء المسجلات في النظام الاختياري للضمان الاجتماعي الخاص حسب المحافظة 2024 — 35
- **الشكل 20:** العمال المسجلون في الضمان الاجتماعي الخاص في العراق الاتحادي حسب الأصل 2021-2024 — 36
- **الشكل 21:** العمال المسجلون في الضمان الاجتماعي الخاص في إقليم كوردستان العراق حسب الاصل 2021-2024 — 37
- **الشكل 22:** العمال المهاجرين المسجلين في الضمان الاجتماعي الخاص في العراق الاتحادي حسب المحافظة 2021-2024 — 37
- **الشكل 23:** العمال المهاجرين المسجلين في الضمان الاجتماعي الخاص في إقليم كوردستان العراق حسب المنطقة 2021-2024 — 38
- **الشكل 24:** العمال المهاجرين المسجلين في الضمان الاجتماعي الخاص في العراق الاتحادي حسب المحافظة 2021-2024 (النسبة المئوية) — 38
- **الشكل 25:** العمال المهاجرين المسجلين في الضمان الاجتماعي الخاص في إقليم كوردستان العراق 2021-2024 (النسبة المئوية) — 39
- **الشكل 26:** العاملات المهاجرات المسجلات في الضمان الاجتماعي الخاص في إقليم كوردستان العراق 2021-2024 (النسبة المئوية) — 40
- **الشكل 27:** العمال المسجلون في الضمان الاجتماعي الخاص حسب نوع المؤسسة 2021-2024 — 45
- **الشكل 28:** أصحاب العمل المسجلين في الضمان الاجتماعي للقطاع الخاص في العراق الاتحادي حسب المحافظة 2021-2024 — 46
- **الشكل 29:** اصحاب العمل المسجلين في الضمان الاجتماعي الخاص في إقليم كوردستان العراق 2021-2024 — 46
- **الشكل 30:** اصحاب العمل الجدد المسجلين في الضمان الاجتماعي الخاص في العراق الاتحادي 2021-2024 — 47
- **الشكل 31:** اصحاب العمل الجدد المسجلين في الضمان الاجتماعي الخاص في إقليم كوردستان العراق 2021-2024 — 48
- **الشكل 32:** اصحاب العمل المستبعدون من الضمان الاجتماعي الخاص 2021-2024 — 48
- **الشكل 33:** اصحاب العمل المستبعدون حديثًا من الضمان الاجتماعي الخاص في إقليم كوردستان العراق 2021-2024 — 49
- **الشكل 34:** صافي التغير في أصحاب العمل (الجدد أو المستبعدين) في الضمان الاجتماعي الخاص في العراق الاتحادي 2021-2024 — 49

- **الشكل 35:** صافي التغير في أصحاب العمل (الجدد أو المستبعدين) في الضمان الاجتماعي الخاص في إقليم كوردستان العراق 2021-2024 50
- **الشكل 36:** متوسط عدد العمال المسجلين لكل صاحب عمل مسجل في الضمان الاجتماعي الخاص حسب المحافظة 2021-2024 51
- **الشكل 37:** متوسط عدد العمال لكل صاحب عمل مسجل في الضمان الاجتماعي الخاص في إقليم كوردستان العراق 2021-2024 52
- **الشكل 38:** أصحاب العمل المُحالون إلى المحكمة فيما يتعلق بالضمان الاجتماعي الخاص في إقليم كوردستان العراق 2021-2024 53
- **الشكل 39:** إجمالي المتقاعدين من كبار السن في الضمان الاجتماعي الخاص حسب الجنس والسنة 2021-2024 58
- **الشكل 40:** المتقاعدين من كبار السن في الضمان الاجتماعي الخاص حسب المحافظة والسنة 2021-2024 59
- **الشكل 41:** حصة النساء من إجمالي المتقاعدين من كبار السن في الضمان الاجتماعي الخاص حسب المحافظة 2021-2024 (نسبة مئوية) 60
- **الشكل 42:** المتقاعدين من كبار السن في الضمان الاجتماعي الخاص في إقليم كوردستان العراق حسب المنطقة والسنة 2021-2024 61
- **الشكل 43:** المستفيدون من رواتب الإعاقة في الضمان الاجتماعي الخاص في العراق الاتحادي حسب الجنس والسنة 2021-2024 62
- **الشكل 44:** المستفيدين من رواتب الإعاقة في الضمان الاجتماعي الخاص في العراق الاتحادي حسب المحافظة 2021-2024 63
- **الشكل 45:** حصة النساء من إجمالي المستفيدين من راتب الاعاقة في الضمان الاجتماعي الخاص في العراق الاتحادي حسب المحافظة 2021-2024 (نسبة مئوية) 64
- **الشكل 46:** المستفيدون من رواتب التقاعد في الضمان الاجتماعي الخاص حسب الجنس والسنة 2022-2024 65
- **الشكل 47:** المستفيدون من رواتب الضمان الاجتماعي الخاص حسب المحافظة 2021-2024 66
- **الشكل 48:** حصة النساء من المستفيدات من الضمان الاجتماعي الخاص حسب المحافظة 2021-2024 (نسبة مئوية) 67
- **الشكل 49:** العمال الذين يتلقون مستحقات نهاية الخدمة بموجب الضمان الاجتماعي الخاص في إقليم كوردستان العراق 2023-2024 68
- **الشكل 50:** العمال المهاجرون الذين يتلقون مستحقات نهاية الخدمة بموجب الضمان الاجتماعي الخاص في إقليم كوردستان العراق 2023-2024 68
- **الشكل 51:** العمال المهاجرون الذين يتلقون استحقاقات الضمان الاجتماعي في نهاية المدة في إقليم كوردستان العراق 2023-2024 (النسبة المئوية) 69

- **الشكل 52:** صرف مستحقات الضمان الاجتماعي الخاصة طويلة الأجل حسب المحافظة والسنة في إقليم كوردستان العراق 2022-2024 (بالدينار العراقي) 70
- **الشكل 53:** حصة المحافظات من دفعات الضمان الاجتماعي الخاص طويلة الأجل 2022-2024 (النسبة المئوية) 70
- **الشكل 54:** التغطية الفعالة للضمان الاجتماعي الخاص في جميع أنحاء العراق حسب المحافظة والسنة 2021-2024 (النسبة المئوية) 75
- **الشكل 55:** التسجيل الفعلي للنساء في الضمان الاجتماعي الخاص حسب المنطقة 2021-2024 (النسبة المئوية) 76
- **الشكل 56:** تقدير التغطية الفعلية لكبار السن في الضمان الاجتماعي الخاص في العراق الاتحادي حسب الجنس 2021-2024 (نسبة مئوية) 77
- **الشكل 57:** تقدير التغطية الفعلية لكبار السن في الضمان الاجتماعي الخاص في إقليم كوردستان العراق 2021-2024 (نسبة مئوية) 77
- **الشكل 58:** النفقات السنوية لإدارة الضمان الاجتماعي الخاصة في إقليم كوردستان العراق 2018-2024 (بالدينار العراقي) 82
- **الشكل 59:** الدخل السنوي لإدارة الضمان الاجتماعي الخاصة في إقليم كوردستان العراق 2018-2024 (بالدينار العراقي) 82
- **الشكل 60:** ميزان إدارة الضمان الاجتماعي الخاصة في إقليم كوردستان العراق حسب السنة 2018-2024 (بالدينار العراقي) 83

قائمة صناديق دراسة الحالة

- **الصندوق 1.** دراسات حالة لعمال البناء والزراعة والتصنيع 41
- **الصندوق 2.** دراسات حالة موثقة في إقليم كوردستان العراق في عام 2024 55
- **الصندوق 3.** قصص حالات مختارة من إقليم كوردستان العراق 79

جدول المختصرات باللغة الإنكليزية وما يقابلها باللغة العربية

الإنكليزية		العربية
CSO	Central Statistical Organization (Federal Iraq)	الجهاز المركزي للإحصاء (في العراق الفيدرالي)
DSS	Department of Social Security	دوائر الضمان الاجتماعي
FGD	focus group discussion	مجموعة النقاش المركزة
IDI	individual in-depth interview	مقابلة فردية معمقة
IMF	International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي
KRI	Kurdistan region of Iraq	إقليم كوردستان العراق
KRSO	Central Statistical Organization (Kurdistan region)	هيئة احصاء إقليم كوردستان
MoU	Memorandum of Understanding	مذكرة تفاهم
ODI	Overseas Development Institute	معهد التنمية الخارجية
PDS	public distribution system	نظام التوزيع العام (البطاقة التموينية)
SSA	Social Security Administration	إدارة الضمان الاجتماعي
SSN	Social Safety Net	شبكة الضمان الاجتماعي
UNICEF	United Nations Children’s Fund	صندوق الأمم المتحدة للطفولة
WFP	World Food Programme	برنامج الغذاء العالمي

1

المقدمة

لقد خضع نظام الحماية الاجتماعية في العراق لإصلاح قانوني مهم مع التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا) لعام 1952 (رقم 102) في عام 2023 وتبنى قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال في العراق الاتحادي رقم 18 لعام 2023 الذي وحد أحكام التقاعد والضمان الاجتماعي للعاملين في القطاع الخاص في إطار حديث. يقدم القانون خيارات تغطية متعددة ومنافع محسنة قصيرة وطويلة الأجل ونظامًا تطوعيًا جديدًا مما يشير إلى الالتزام بإضفاء الطابع الرسمي على العمل وتوسيع نطاق الحماية خارج القطاع العام. لم يتم إقرار مشروع قانون مماثل بعد في إقليم كوردستان العراق الا انه في الممارسة العملية وعلى الرغم من الأحكام القانونية لا تزال تغطية الضمان الاجتماعي محدودة مع استبعاد معظم العمال في القطاع الخاص والقطاع غير منظم من النظام. اعتبارًا من عام 2024 حيث لا تزال المساعدة الغذائية - وخاصة نظام التوزيع العام (البطاقة التموينية) في العراق الاتحادي - هي الشكل الأوسع نطاقًا والأكثر سهولة في الوصول للدعم الاجتماعي حيث تغطي جميع السكان تقريبًا بغض النظر عن حالة التوظيف. تُعدّ التحويلات النقدية ضمن شبكة الضمان الاجتماعي ثاني أهم سمة من سمات الحماية الاجتماعية. يعتمد البرنامج على اختبار الدخل لتحديد مستوى الفقر على الرغم من أنه يواجه تحديات في الوصول إلى الفئات الفقيرة والهشة. على الرغم من تحسن الأطر القانونية للحماية الاجتماعية القائمة على المساهمة، الا انه لايزال مشهد الحماية الاجتماعية في العراق يهيمن عليه المساعدات غير القائمة على المساهمة والمساعدات الاجتماعية والعينية مع تنامي دور الضمان الاجتماعي حتى وإن كان محدودًا. ولغرض سد هذه الفجوة لا يتطلب فقط إصلاحًا قانونيًا بل يتطلب أيضًا تحديثًا إداريًا وجهودًا توسعية حثيثة ونقلة نوعية نحو جعل الحماية الاجتماعية القائمة على الحقوق واقعًا ملموسًا بدلًا من الاعتماد على الأعمال الخيرية.

ان نظام الضمان الاجتماعي للقطاع الخاص في العراق يتواجد جنباً الى جنب نظام تقاعدي للقطاع العام والذي يعتبر اوسع بكثير وأكثر سخاءً وينظمه تشريع منفصل. يوفر هذا النظام معدلات استبدال أعلى وخيارات تقاعد مبكرة ويتم تمويله بشكل أساسي من خلال ميزانية الدولة مما يخلق تفاوتات أفقية وضغوطًا مالية[1]. في المقابل، لا يزال القطاع الخاص قائمًا على المساهمة في الغالب وأقل سخاءً من الناحية الاكتوارية ويغطي نسبة أصغر بكثير من القوى العاملة. وكما هو مذكور في مراجعة مشتركة لنظام التقاعد في العراق (صندوق النقد الدولي ومنظمة العمل الدولية والبنك الدولي 2024) فقد ساهم هيكل التقاعد المزدوج في العراق في ايذاء سوق العمل والحد من فرص التوظيف في القطاع الخاص. في حين يمثل القانون رقم 18 خطوة رئيسية نحو تحديث وتوسيع نطاق تغطية القطاع الخاص إلا أنه لا يحل هذا التشتت وعدم التوازن الأساسيين بين النظامين المشار اليهما اعلاه. سيحتاج أي مسار نحو إصلاح الضمان الاجتماعي في العراق إلى معالجة هذه الازدواجية الهيكلية لضمان العدالة وقابلية النقل وإمكانية الوصول والاستدامة.

1. يُمثل القطاع العام 37.9% من إجمالي العمالة في العراق وهي نسبة كبيرة مقارنةً بالمنطقة. ويحق للعاملين في القطاع العام الحصول على راتب تقاعدي سخيّ قائم على المساهمة. ولا تزال تغطية الضمان الاجتماعي للعاملين في القطاع الخاص محدودة بشكل غير متناسب حيث لا تتجاوز نسبة المسجلين في العراق الاتحادي 9.1%. يُرجى زيارة موقع منصة الحماية الاجتماعية لمنظمة العمل الدولية على الرابط: https://www.social-protection.org/gimi/ShowMainPage.action

في هذا السياق، تقوم منظمة العمل الدولية وبدعم من الاتحاد الأوروبي بتنفيذ برنامجًا مشتركًا للأمم المتحدة للحماية الاجتماعية بالتعاون مع اليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي لدعم حكومة العراق في إصلاحات الحماية الاجتماعية. يهدف هذا التقرير إلى تسليط الضوء تحديدًا على التوجهات في تغطية الضمان الاجتماعي في القطاع الخاص في جميع أنحاء البلاد. ويكتسب هذا الامر أهمية خاصة نظرًا لأن القانون الجديد رقم 18 يُتوقع منه تعزيز التغطية ومن ثمّ الحاجة إلى فهم أدقّ لنطاق التغطية وتقييم المكاسب بمرور الوقت.

يستند هذا التقرير في المقام الأول إلى تحليل البيانات الإدارية التي جمعتها إدارات الضمان الاجتماعي في العراق الاتحادي وإقليم كوردستان العراق. وقد تم مقارنة هذه المعلومات بالبيانات الواردة في مسح القوى العاملة العراقية لعام 2021 (الجهاز المركزي للإحصاء وهيئة إحصاء إقليم كوردستان ومنظمة العمل الدولية لعام 2022) ومسح حديث للضمان الاجتماعي تم اجراءه على الشركات في بغداد والبصرة ومقابلات نوعية جُمعت من خلال شركاء مختلفين لمنظمة العمل الدولية بما في ذلك معهد التنمية الخارجية (ODI) وشركة CRSM للاستشارات©.

يركز الفصل الثاني من هذا التقرير على تسجيل العمال في الضمان الاجتماعي الخاص ويتضمن مراجعةً للبيانات المصنفة حسب الجنس وحسب المحافظة وأداء نظام الضمان الاجتماعي الخاص الاختياري الذي تم ادراجه مؤخرًا والقسم 2.4 المتعلق بالعمال المهاجرين. بينما يركز الفصل الثالث على تسجيل أصحاب العمل في الضمان الاجتماعي الخاص بما في ذلك التوجهات حسب المحافظة ونوع المؤسسة. ثم يستعرض الفصل الرابع من هذا التقرير أداء المنافع طويلة الأجل على مدى السنوات الأربع الماضية بينما ركز الفصل الخامس على المنافع قصيرة الأجل. يلخص الفصل السادس بعض المعلومات التي تمت مناقشتها في الفصول السابقة حول التسجيل مقارنًا بتقديرات السكان المتأثرين. يقدم التقرير لاحقًا سلسلة من التوصيات للمتابعة المحتملة بهذا الخصوص.

نطاق التقرير

يعتمد هذا التقرير بشكل أساسي على البيانات الإدارية من دوائر الضمان الاجتماعي في العراق الاتحادي وإقليم كوردستان العراق. ورغم شمولية البيانات، إلا أن هناك فئات بيانات غير مُبلغ عنها ونورد هنا على سبيل المثال: عدم توفر بيانات إدارية مُصنفة حسب الفئة العمرية أو الفئات الفرعية الريفية مقابل الحضرية. وبينما بدت البيانات متسقة في معظم الفئات الا انه وُجدت في بعض الحالات اختلافات أثارت تساؤلات حول موثوقيتها. وحيثما حدث ذلك تم تسليط الضوء على عليها. علاوة على ذلك، في حين أن معظم فئات البيانات متشابهة في جميع هيئات الضمان الاجتماعي في بغداد وأربيل إلا أن هناك بعض الحالات التي تختلف فيها مما يُصعّب مقارنة البيانات وعرضها بشكل متسق في جميع أجزاء هذا التقرير. على سبيل المثال، بينما كانت البيانات المتعلقة بالمستفيدين من رواتب الاعاقة أو الورثة المستحقين لراتب التقاعد متاحة في العراق الاتحادي لم تكن متاحة بالوقت نفسه في إقليم كوردستان العراق. وبنفس النمط، بينما كانت البيانات المتعلقة بأصحاب العمل المُحالين إلى المحاكم أو إجمالي مصروفات ونفقات الضمان الاجتماعي متاحة في إقليم كوردستان العراق لم تكن متاحة بالوقت نفسه في العراق الاتحادي. في بعض الحالات، لم تكن البيانات المُصنفة حسب الجنس متاحة في منطقة واحدة بينما كانت متاحة في مناطق أخرى.

أحد القيود الأخرى التي نشأت لهذا التقرير هي الحاجة إلى مقارنة بيانات السلاسل الزمنية المرتبطة بالمصادر الإدارية المتاحة من عام 2021 إلى عام 2024 بمصادر بيانات لمرة واحدة مرتبطة بمسح القوى العاملة العراقية لعام 2021. وكان هنا من الضروري وضع افتراضات لغرض تقدير التغطية الفعالة للضمان الاجتماعي وسيرد شرح ذلك بالتفصيل في الفصل السادس.

أخيرًا، غالبًا ما كانت البيانات النوعية لتفسير الاتجاهات الرقمية محدودة. فبدلاً من افتراض الاختلافات المحتملة ركزت هذه الدراسة على عرض التوجهات الرقمية لدعم مناقشات أصحاب المصلحة وإتاحة المجال لتحديد التفسيرات المحتملة لاحقاً. ورغم أن البيانات النوعية المعروضة في هذا التقرير تُتيح رؤى مهمة إلا أنها ليست شاملة أو بالضرورة مُمثلة للتوجه الأوسع شمولاً.

2

تسجيل العمال في الضمان الاجتماعي الخاص في العراق

فيما يتعلق بتسجيل العمال، يتضمن نظام الضمان الاجتماعي الخاص بياناتٍ عن إجمالي تسجيل العمال سنويًا مُصنّفةً حسب الجنس والمحافظة. إضافةً إلى ذلك، تُسجّل إدارات الضمان الاجتماعي المُسجّلين الجدد سنويًا وتُستبعد مَن لم يعودوا مُستفيدين نتيجةً لعوامل ديموغرافية وإدارية مُفصّلة في هذا التقرير. ومنذ أوائل عام 2024 بدأت هيئات الضمان الاجتماعي أيضًا بتسجيل العمال في نظام الضمان الاجتماعي الاختياري كما هو مُوضّح بمزيد من التفصيل في القسم 2.3.

2.1 التسجيل حسب الجنس والمحافظة

بلغ إجمالي المسجلين في الضمان الاجتماعي الخاص لعموم العراق (باستثناء الضمان الاجتماعي الخاص الاختياري) 666,064 عاملاً في عام 2024. ويشمل ذلك 483,080 عاملاً مسجلاً في صندوق الضمان الاجتماعي الخاص في العراق الاتحادي و182,984 عاملاً مسجلاً في صندوق الضمان الاجتماعي في إقليم كوردستان العراق.

يُركز الشكل 1 على العراق الاتحادي ويُظهر زيادة في عدد العمال المُسجلين من 277,155 إلى 483,080 في الفترة 2021-2024 مُمثلاً زيادة بنسبة 74% في أربع سنوات[2]. ويُلاحظ زيادة مُستمرة بنسبة 16% سنوياً في عدد العمال المُسجلين في الضمان الاجتماعي الخاص من 2021 إلى 2023 مع تسارع طفيف في عام 2024 بنسبة 20%. ويتصدر الرجال المُسجلين في الضمان الاجتماعي الخاص بينما تتراجع نسبة النساء كثيراً بهذا الخصوص. وفي عام 2024، بلغت نسبة مُشاركة النساء في الضمان الاجتماعي الخاص 9.7% وهي نسبة أقل بقليل من مُشاركة القوى العاملة النسائية البالغة 10.6% (الجهاز المركزي للإحصاء وهيئة إحصاء إقليم كوردستان ومنظمة العمل الدولية/ 2022) وربما تعزى اسباب ذلك إلى ارتفاع نسبة تواجدهن في القطاع العام وعوامل أخرى. وسيتم تناول هذا بمزيد من التفصيل في الفصل السادس.

2. لا يوضح هذا الرقم سوى تسجيل العمال في الضمان الاجتماعي الخاص المنتظم ولا يشمل ما يشار إليه بالضمان الاجتماعي "الاختياري" أو "الطوعي" المخصص في المقام الأول للقوى العاملة غير المنظمة.

الشكل 1: العمال المسجلون في الضمان الاجتماعي الخاص في العراق الاتحادي حسب الجنس 2021-2024

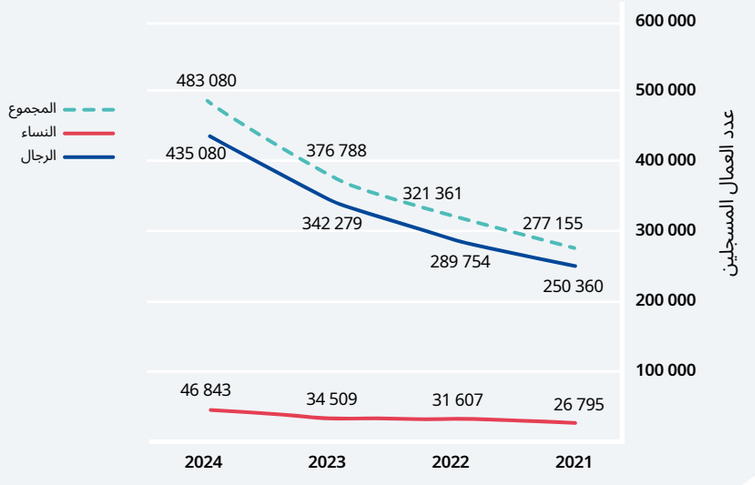

اما في إقليم كوردستان العراق، يوضح الشكل 2 زيادة في عدد العمال المسجلين حيث زاد الرقم من 101,254 إلى 182,984 خلال الفترة 2021-2024 ما يمثل زيادة بنسبة 81% خلال أربع سنوات. ويرتفع معدل التسجيل بنسبة 35% في عام 2022 مقارنةً بالعام السابق ثم يتباطأ إلى 10% في عام 2024 مقارنةً بالعام السابق. ويتصدر الرجال قائمة المسجلين في الضمان الاجتماعي الخاص بينما كانت النسبة اقل بالنسبة للنساء. وقد زادت نسبة مشاركة المرأة بشكل طفيف كل عام من 14.43% في عام 2021 إلى 17.91% في عام 2024 بما يتماشى مع نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة البالغة 16.5% (هيئة إحصاء إقليم كوردستان العراق 2023). وسيتم التطرق الى ذلك بمزيد من التفاصيل في الفصل السادس.

الشكل 2: العمال المسجلون في الضمان الاجتماعي الخاص في إقليم كوردستان العراق 2021-2024

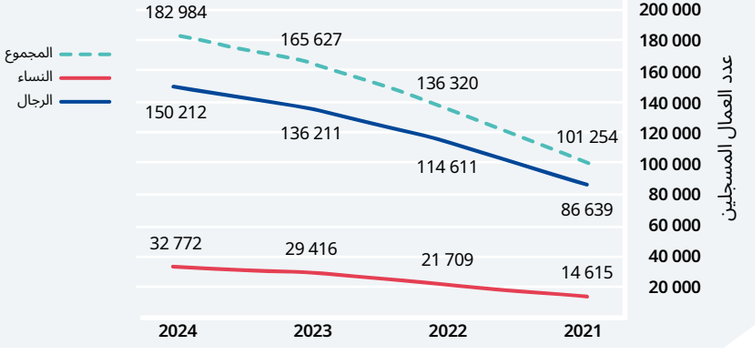

اما فيما يتعلق بتوزيع أعداد المسجلين على مستوى المحافظات يوضح الشكل 3 أعداد المسجلين حسب المحافظات في العراق الاتحادي. ويسلط الضوء على زيادة مطردة إجمالية منذ عام 2021 مع زيادة ملحوظة أخرى في عام 2024 مدعومة بزيادات في محافظات بغداد وكركوك والنجف في عام 2024. تصدرت بغداد بشكل ملحوظ أعداد المسجلين وشهدت قفزة كبيرة في عام 2024. كما شهدت البصرة وكركوك نموًا ثابتًا وكبيرًا. أما المحافظات الأصغر مثل المثنى وميسان والقادسية فسجلت أعدادًا أقل بكثير من المسجلين الا انها تشهد زيادات تدريجية. وعلى الرغم من صعوبة ملاحظة ذلك في الشكل البياني إلا أن محافظة كربلاء تتميز بنمط غير مألوف: إذ يبلغ معدل التسجيل ذروته في عام 2023 ثم ينخفض في عام 2024.

الشكل 3: العمال المسجلون في الضمان الاجتماعي الخاص في العراق، حسب المحافظة، 2021-2024

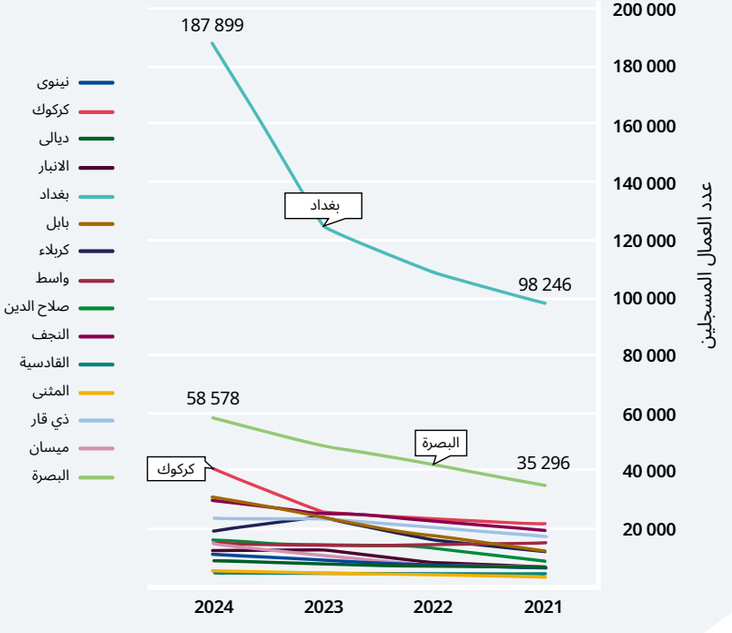

يوضح الشكل 4 العمال المسجلين في الضمان الاجتماعي الخاص في إقليم كوردستان العراق حسب المحافظة أو المنطقة. لم تُعنى دائرة الضمان الاجتماعي في إقليم كوردستان العراق بتسجيل العمال في الضمان الاجتماعي في حلبجة بشكل منفصل وتم إدارة عملية تسجيل هذه العملية من السليمانية وبالتالي تم تجميعهما تحت مسمى واحد وليس بشكل منفصل. علاوة على ذلك، واعتبارًا من عام 2023 بدأت دائرة الضمان الاجتماعي في إقليم كوردستان العراق بتسجيل بيانات الضمان الاجتماعي من منطقة ادراة سوران المستقلة ذات الحكم الذاتي بشكل منفصل (كان هذا القضاء يتبع سابقًا لمحافظة لأربيل). يُظهر الشكل زيادة عامة مطردة في جميع المحافظات أو المناطق حيث تصدرت أربيل قائمة المحافظات متجاوزةً السليمانية في عام 2022 بينما شهدت دهوك زيادة سنوية بطيئة في التسجيل.

الشـكل 4: العمال المسجلـون في الضمان الاجتماعي الخـاص في إقليم كوردستان العراق حسب المحافظة/ المنطقة 2021-2024

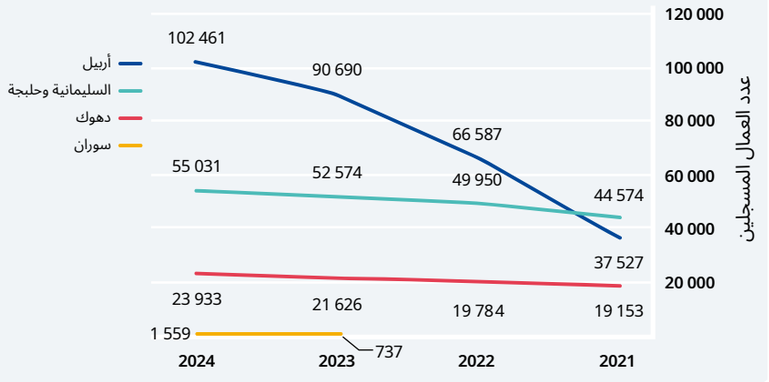

يوضـح الشـكل 5 فكـرة عـامة عن إجمـالي عـدد النسـاء اللاتي تـم تسجيلـهن في الضمـان الاجتمـاعي الخـاص في العـراق الاتحـادي. في حين شـهدت جميـع المحافظـات زيـادة بين عـامي 2021 و2024 إلا أن بغـداد تتـميز بشـكل ملحـوظ حيث بـلغ عـدد النسـاء المـسجلات في الضمـان الاجتمـاعي الخـاص 32,967 امـرأة في عـام 2024.

الشـكل 5: النسـاء المسجلات في الضمان الاجتماعي الخـاص في العراق الاتحادي حسب المحافظة 2021-2024

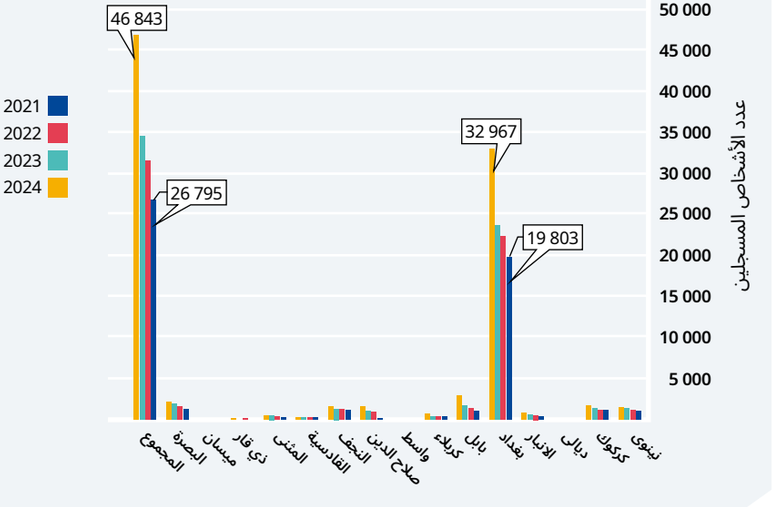

يوضـح الشـكل 6 زيـادة إجمـالية مماثـلة في عـدد النسـاء المـسجلات في الضمـان الاجتمـاعي الخـاص خلال الفتـرة 2021-2024 حيث تصـدرت أربيـل قائـمة الأكثـر تـسجيلاً اعتبـارًا من عـام 2023 متجـاوزة السـليمانية لتصـل إلـى 17273 امـرأة مسجـلة في عـام 2024. ولفهـم نـسبة النسـاء المـسجلات في قطـاع الضمـان الاجتمـاعي الخـاص بشـكل أفضـل يتـم تقديـم رقـمين لـكل منـطقة: يوضـح الشـكل 7 نـسبة النسـاء في العـراق الاتحـادي حـسب المحـافظة ويوضـح الشـكل 8 نـسبة النسـاء في إقليـم كوردستـان العـراق حـسب المحـافظة.

الشـكل 6: النساء المسجلات في الضمان الاجتماعي الخاص في إقليم كوردستان العراق حسب المحافظة 2021-2024

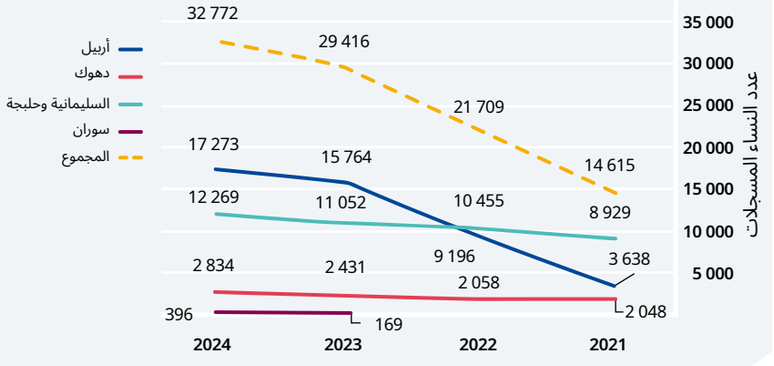

الشـكل 7: النسـاء المسجلات في الضمان الاجتماعي الخـاص في العراق الاتحادي حسب المحافظة 2021-2024 (النسبة المئوية)

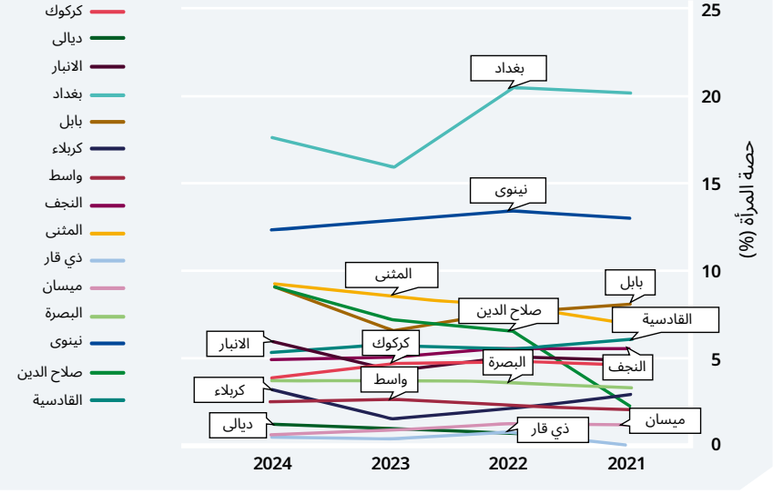

يوضح الشكل 7 نسبة النساء المسجلات في الضمان الاجتماعي الخاص مقارنةً بجميع المسجلين من العمال الذكور والاناث في الضمان الاجتماعي الخاص. تتصدر بغداد باستمرار بنسبة تتراوح بين 15 و20% من اللاتي تم تسجيلهن على الرغم من انخفاضها في عام 2023 قبل أن يتعافى الرقم في عام 2024. تتبع نينوى أيضًا نمطًا مشابهًا فعلى الرغم من انخفاض طفيف في نسبة مشاركة الإناث بين 11 و13%. تُظهر المثنى وبابل وصلاح الدين معدلات مشاركة للإناث تصل إلى 9% في عام 2024 مع بعض الزيادات الملحوظة في صلاح الدين والمثنى. لا تزال معظم المحافظات تضم أقل من 6% من إجمالي نسبة المسجلين مما يشير إلى عوائق هيكلية أو مجتمعية في التوظيف و/ أو التسجيل.

كما هو موضح في الشكل 8 تزداد نسبة النساء المسجلات في الضمان الاجتماعي الخاص في إقليم كوردستان العراق في جميع المحافظات تقريبًا. وتسجل السليمانية أعلى نسبة من النساء إذ تبلغ 22% من إجمالي المسجلات. كما بدأت سوران (إدارة مستقلة) بتسجيل نسب عالية من النساء اعتبارًا من عام 2023 تتراوح بين 22 و25%. وتشهد أربيل زيادةً بين عامي 2021 و2023 ثم انخفاضًا طفيفًا يصل إلى 11.84% بينما يبدو أن دهوك استقرت عند 11%.

الشكل 8: النساء المسجلات في الضمان الاجتماعي الخاص في إقليم كوردستان العراق حسب المحافظة 2021-2024 (النسبة المئوية)

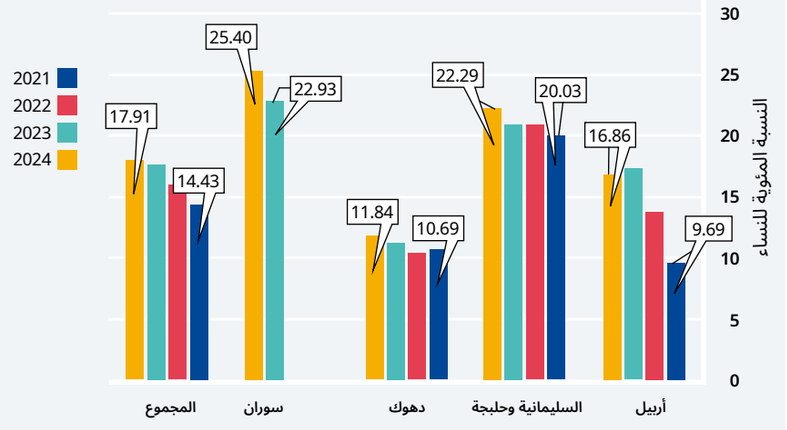

يوضح الشكل 9 نسبة النساء التي تم تسجيلهن في الضمان الاجتماعي الخاص سنويًا. ورغم انخفاض طفيف في عام 2023 إلا أن نسبة النساء اللاتي تم تسجيلهن في الضمان الاجتماعي لا تزال أقل بقليل من معدلات مشاركة القوى العاملة النسائية الموثقة في مسح القوى العاملة العراقية لعام 2021 والبالغة 9.6%.

الشكل 9: حصة النساء من إجمالي العمال المسجلين في الضمان الاجتماعي الخاص في العراق الاتحادي 2021-2024 (نسبة مئوية)

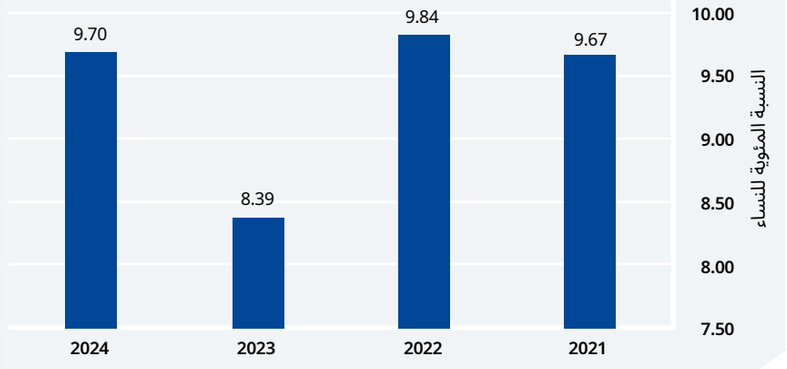

يوضح الشكل 10 الزيادة التدريجية في حصة النساء التي تم تسجيلهن في الضمان الاجتماعي الخاص في إقليم كوردستان العراق حيث ارتفعت من 14.43% في عام 2021 إلى 17.76% في عام 2023 قبل أن تصل إلى 17.91% في عام 2024.

الشكل 10: نسبة النساء المسجلات في الضمان الاجتماعي الخاص في إقليم كوردستان العراق، 2021-2024 (نسبة مئوية)

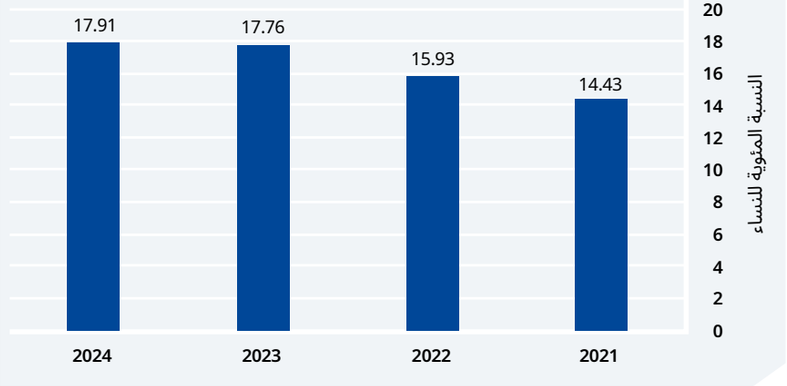

2.2 التسجيل الجديد والاستبعاد للعمال لكل عام في الضمان الاجتماعي الخاص

في كل سنة تقوم دوائر الضمان الاجتماعي الخاصة التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية في كلٍّ من العراق الاتحادي وإقليم كوردستان العراق بتسجيل العمال الجدد كمساهمين نشطين ويتم استبعاد آخرين من وضعية المساهم النشط. قد تتعلق أسباب التسجيل الجديد بحصول

العمال على وظائف رسمية جديدة في القطاع الخاص أو إعادتهم إلى وضعية المساهم النشط بعد استبعادهم سابقًا أو تسجيلات أصحاب العمل التي تُؤدِّي إلى تسجيل عمال جدد أو التصحيحات الإدارية أو الأوامر القضائية أو التنظيمية. تشمل أسباب الاستبعاد انتهاء الخدمة أو العقد أو إغلاق صاحب العمل أو إلغاء تسجيله أو الانسحاب الطوعي لإعادة التسجيل في نظام الضمان الاجتماعي الخاص الاختياري الموضح أدناه أو التقاعد أو الاعاقة أو الوفاة أو الهجرة أو التصحيحات الإدارية أو التكرارات أو عدم الامتثال أو أي مخالفات أخرى.

من بين الدوافع الأخرى للاستبعاد صرف مكافآت نهاية الخدمة حتى تشرين الثاني 2023 حيث أوقف القانون رقم 18 بعد ذلك منح العمال مبلغًا إجماليًا عند انتهاء خدمتهم. وأصبح الآن يسمح لهم بالحصول على رواتب تقاعدية شهرية فقط عند التقاعد. ومع ذلك، يعمل إقليم كوردستان العراق بموجب القانون العراقي القديم رقم 30 والذي تم تعديله لاحقًا بموجب قانون الإقليم رقم 4 لعام 2012. ويسمح هذا القانون الآن للعمال بالحصول على مبلغ إجمالي يعادل أجر أسبوعين عن كل سنة خدمة في حال تركهم العمل قبل استحقاقهم للمعاش التقاعدي. وسيتم استعراض عدد العمال الذين يحصلون على مكافآت نهاية الخدمة في إقليم كوردستان العراق بمزيد من التفصيل في القسم 4.5.

يوضح الشكل 11 أن صلاح الدين وبغداد وكركوك تصدرت قائمة تسجيل العمال الجدد حيث زادت حصصها كل عام لتصل إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق وهو 63265 عاملاً جديدًا في صلاح الدين في عام 2024 و37954 عاملاً جديدًا في كركوك في عام 2024 و48915 عاملاً في بغداد في عام 2023. ومن الغريب أن بغداد سجلت انخفاضًا حادًا في عدد العمال الجدد وهذا لا يتوافق مع البيانات الواردة في الشكل 3 التي تُظهر زيادة كبيرة في التسجيلات في عام 2024 مما يتوجب البحث في الكشف عن أسباب ذلك في الأبحاث المستقبلية. سجلت نينوى والبصرة ما بين 16000 و27000 عامل جديد كل عام مما زاد أيضًا من حصتهما السنوية. كانت التسجيلات الجديدة في المحافظات الأخرى متدنية وأظهرت انخفاضاً مثل محافظات ميسان والديوانية والمثنى.

◀ الشكل 11: العمال الجدد المسجلون في الضمان الاجتماعي الخاص في العراق الاتحادي حسب المحافظة 2021-2024

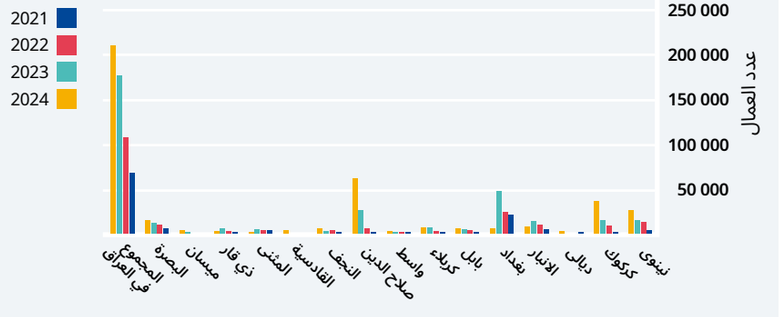

يوضح الشكل 12 أن دهوك والسليمانية وحلبجة تصدرتا قائمة المسجلين الجدد في عام 2021 حيث بلغ عددهم 8440 و5984 على التوالي بينما جاءت أربيل في المركز الثاني بـ 3712 مسجلاً جديداً فقط. ومع ذلك، تتفوق أربيل بشكل سريع على دهوك ثم السليمانية وحلبجة في عام 2023 لتصل إلى ذروة بلغت 27266 مسجلاً جديداً في عام 2023 ثم تنخفض في عام 2024 مُحددةً بذلك اتجاهاً لإقليم كوردستان العراق على مدار أربع سنوات.

◀ الشكل 12: العمال المسجلون حديثًا في الضمان الاجتماعي الخاص في إقليم كوردستان العراق 2021-2024

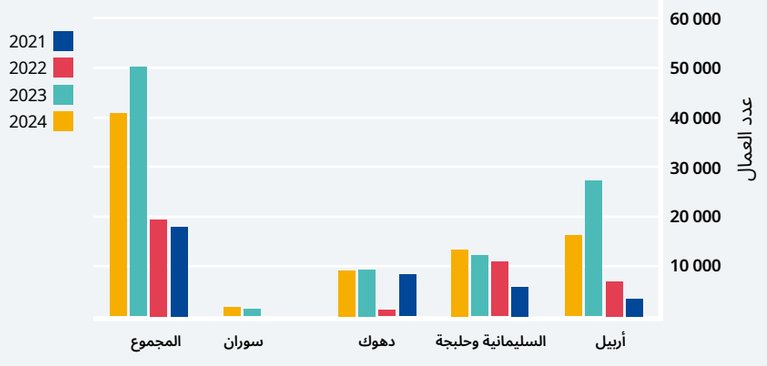

يوضح الشكل 13 أن استبعاد العمال من وضعية المساهم النشط قد ازداد في جميع أنحاء العراق خلال الفترة 2021-2024 حيث كانت حالات الاستبعاد الجديدة أعلى في صلاح الدين وبغداد على الرغم من انخفاضها في بغداد في عام 2024. وسجلت عدة محافظات مثل ميسان وبابل حالات استبعاد شبه معدومة مما يشير إلى تحديات محتملة في تحديث السجلات.

◀ الشكل 13: العمال المستبعدون حديثًا من الضمان الاجتماعي الخاص في العراق الاتحادي 2021-2024

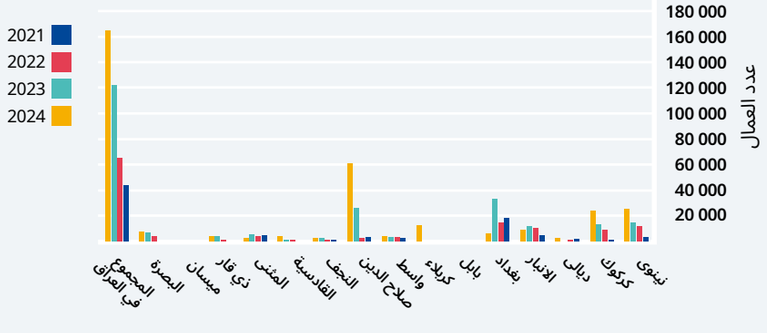

يُسلّط الشكل 14 الضوء على العمال المُستبعدين حديثًا سنويًا من الضمان الاجتماعي الخاص في إقليم كوردستان العراق حيث تصدّرت دهوك قائمة المحافظات المُستبعدة من الضمان الاجتماعي في عام 2021 حيث بلغ عددهم 3,654 عاملًا بينما تخلفت السليمانية وحلبجة عنهما بفارق ضئيل حيث بلغ عددهم 3,255 عاملًا. وعلى مدار السنوات التي تلتها فقد تصدّرت السليمانية وحلبجة قائمة المحافظات المُستبعدة تدريجيًا حيث بلغ عددهم 10,802 عاملًا في عام 2024. وتتبع دهوك نمطًا غير منتظم في استبعاد العمال حيث بلغ عددهم 492 عاملًا فقط في عام 2022 ثم ارتفع العدد إلى 7,568 في عام 2023 ثم انخفض إلى 6,937 في عام 2024. أما أربيل فقد سجلت أعدادًا محدودة حتى وإن كان التزايد تدريجيًا من فئة المُستبعدين.

الشكل 14: العمال المستبعدون حديثًا من الضمان الاجتماعي الخاص في إقليم كوردستان العراق 2021-2024

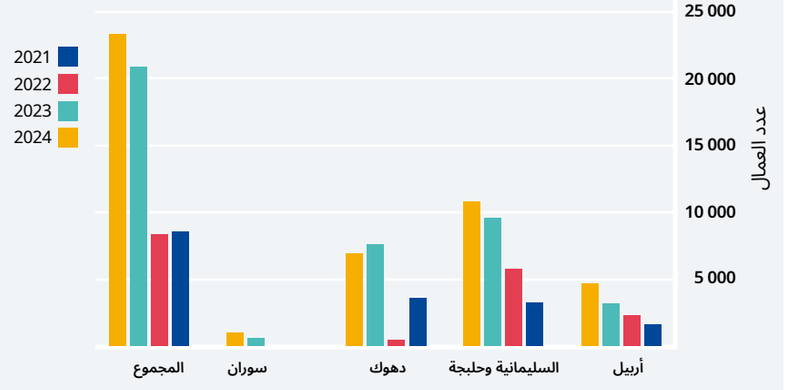

يوضح الشكل 15 التغيرات السنوية الصافية في حالات التسجيل والاستبعاد من حالة المساهمة النشطة. ويوضح أنه في حين كانت هناك زيادة إجمالية في التغييرات الصافية في جميع أنحاء البلاد خلال الفترة 2021-2024 إلا أنها استقرت في عام 2023 عند 55427 وانخفضت قليلاً في عام 2024 إلى 45247. وفي حين أن البصرة لديها أعلى عدد من التغييرات الصافية في عام 2021 مع 6295 عاملاً فقد تصدرت بغداد في الفترة 2022-2023 ثم انخفضت في عام 2024. وتسلط محافظة بابل الضوء على نمط تدريجي بطيء في التغييرات النهائية التي وصلت إلى 8064 في عام 2024 بينما سجلت كركوك قفزة مفاجئة في الزيادة الصافية في التسجيل في عام 2024 حيث تصدرت جميع المحافظات الأخرى في عام 2024 مع 14792 عاملاً. ومن المرجح أن تكون هذه الزيادة مرتبطة بإنشاء وأداء اللجنة الثلاثية التي تعاونت بشكل فعال لغرض تسجيل العمال. وتظهر كربلاء أداءً متوسطًا مقارنة بالمحافظات الأخرى مع زيادات طفيفة خلال الفترة 2021-2023 ثم خسارة صافية بشكل مفاجئ يبلغ قدرها 4550 عاملاً في عام 2024.

الشكل 15: صافي التغير في التسجيل واستبعاد العمال في الضمان الاجتماعي الخاص في العراق الاتحادي 2021-2024

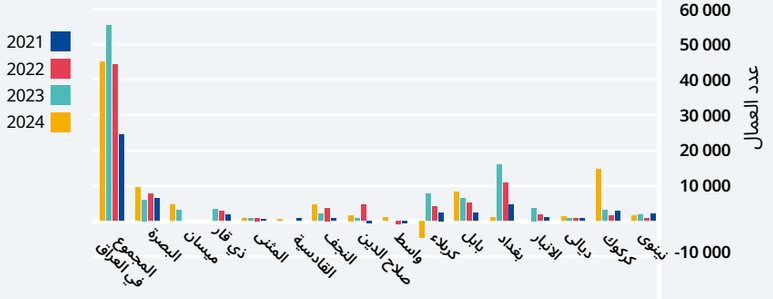

يوضح الشكل 16 التغيرات السنوية الصافية في تسجيل واستبعاد العمال في إقليم كوردستان العراق حيث يظهر اتجاهًا تصاعديًا عامًا من 9634 عاملًا في عام 2021 إلى 29307 في عام 2023 ثم يليه انخفاض إلى 17357 في عام 2024.

الشكل 16: صافي التغير في تسجيل واستبعاد العمال في الضمان الاجتماعي الخاص في إقليم كوردستان العراق 2021-2024

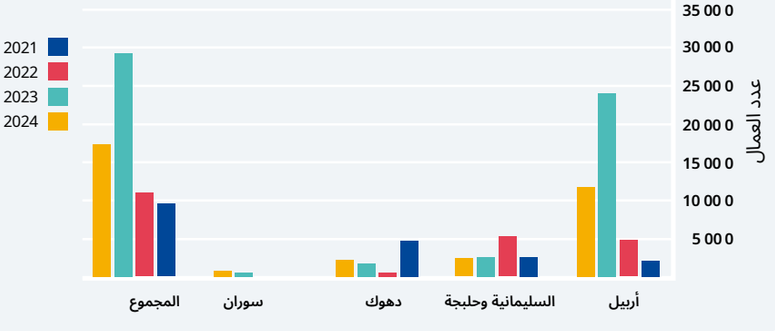

2.3 تسجيل العامل في الضمان الاجتماعي الخاص الاختياري

تتضمن المادة 68 من القانون الاتحادي العراقي رقم 18 خيارًا للتقاعد الطوعي في الضمان الاجتماعي. يتيح هذا النظام الاختياري المتاح للمواطنين العراقيين والأفراد المقيمين العمال لحسابهم الخاص أو أصحاب العمل الذين: 1) ليسوا في عمل منظم بالفعل والذين يختارون الانضمام إلى الضمان الاجتماعي بشكل طوعي و2) الأفراد الذين تصل أعمارهم إلى 50 عامًا والذين يتمتعون بصحة جيدة والذين يوافقون على المساهمة و3) الأفراد الذين لديهم بالفعل ثلاث سنوات على الأقل من الخدمة المشمولة في القطاع العام أو الخاص يمكنهم أيضًا اختيار

الاشتراك بعد سن 50 بموجب قواعد معتمدة من مجلس الإدارة. لا يوفر هذا النظام الاختياري إعانة البطالة ولكنه يوفر تغطية لإصابات العمل أو المرض وإعانات الأمراض المهنية وإعانات الأمومة أو التأمين الصحي. بدأت دوائر الضمان الاجتماعي في تسجيل العمال في الضمان الاجتماعي الاختياري في عام 2024. اما في إقليم كوردستان العراق، يتضمن القانون رقم 4 لعام 2012 نظامًا اختياريًا للضمان الاجتماعي الخاص. ورغم ذلك لم يتم تطبيق النظام عمليًا ولم يتم تحديد تفاصيل التغطية بعد.

◀ الشكل 17: إجمالي العمال المسجلين في نظام الضمان الاجتماعي الخاص الاختياري حسب الجنس 2024

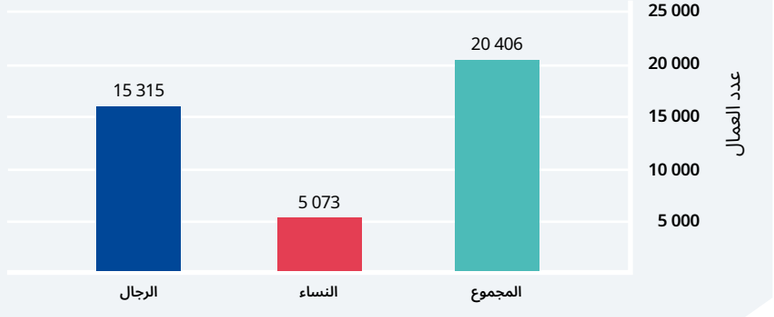

يوضح الشكل 17 إجمالي عدد العمال المسجلين في نظام الضمان الاجتماعي الخاص الاختياري الذي تم العمل به مطلع عام 2024. وبلغ إجمالي عدد العمال المسجلين 20,406 عاملاً بنهاية ديسمبر 2024. ومثلت النساء ربع إجمالي المسجلين بينما شكل الرجال ثلاثة أرباعهم. وتجدر الإشارة إلى أن متوسط مشاركة النساء يمثل ربع إجمالي المسجلين في النظام الاختياري وهي نسبة مرتفعة مقارنةً بالمسجلين في نظام الضمان الاجتماعي الخاص الموضح في الشكل 1 ومقارنةً بمعدلات مشاركة القوى العاملة النسائية الموضحة في مسح القوى العاملة العراقية لعام 2021.

◀ الشكل 18: المسجلون في نظام الضمان الاجتماعي الخاص الاختياري جميع العراقيين حسب المحافظة أو الموقع 2024

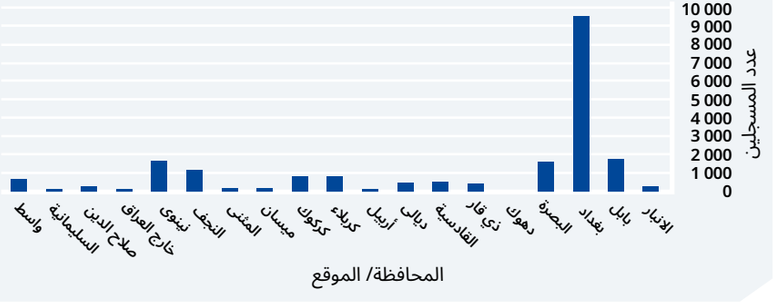

يوضح الشكل 18 عدد العمال المسجلين في نظام الضمان الاجتماعي الخاص حسب المحافظات. تتصدر بغداد بفارق كبير حيث بلغ عدد المسجلين أكثر من 9000 بينما يتراوح عدد المسجلين في محافظات بابل ونينوى والبصرة والنجف بين ألف وألفي عامل. أما المسجلون في جميع المحافظات الأخرى فكانت أقل من ألف عامل. ومن الجدير بالذكر أن نظام الضمان الاجتماعي شمل أيضًا تسجيل العمال في إقليم كوردستان العراق والعمال العراقيين خارج العراق.

◀ الشكل 19: النساء المسجلات في النظام للضمان الاجتماعي الخاص الاختياري حسب المحافظة 2024

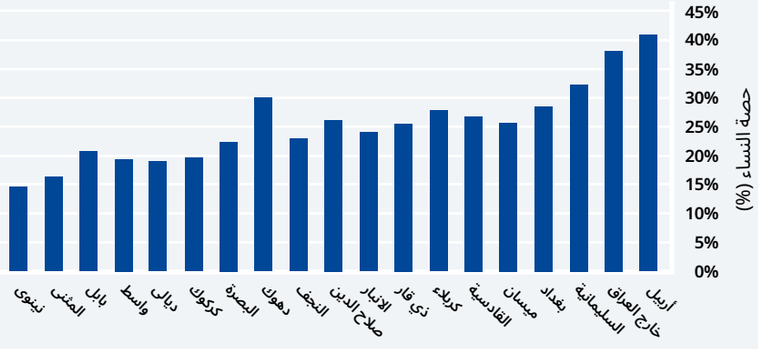

يوضح الشكل 19 النسبة للنساء المسجلات في نظام الضمان الاجتماعي الاختياري لكل محافظة. وبشكل عام، فإن مشاركة النساء في نظام الضمان الاجتماعي الخاص الاختياري أعلى عمومًا من نسبة مشاركتهن في القوى العاملة. ورغم انخفاض عدد المسجلين في نظام الضمان الاجتماعي الخاص الاختياري في إقليم كوردستان العراق إلا أن نسبة النساء المشاركات فيه هي الأعلى عمومًا إلى جانب نسبة العراقيات في الخارج. وتتراوح نسبة مشاركة النساء في خمس محافظات هي بغداد وصلاح الدين والقادسية وذي قار وميسان بين 25 و30% بينما تقل هذه النسبة في المحافظات الأخرى عن 25% وتم تسجيل أدنى نسبة في المثنى ونينوى.

2.4 العمال المهاجرون في الضمان الاجتماعي الخاص بالعراق

يسمح القانون العراقي رقم 18 للعمال المهاجرين بالاشتراك في الضمان الاجتماعي الخاص. الا انه بموجب القانون الجديد فان العمال المهاجرين في العراق الاتحادي لا يمكن لهم استرداد اشتراكاتهم عند مغادرة البلاد ولا كذلك الحصول على منافع الضمان الاجتماعي طويلة الأجل إلا إذا بقوا في العراق عند التقاعد وهو أمر مستبعد للغاية. عمليًا، تسمح إدارة مديرية الضمان الاجتماعي في بغداد للعمال المهاجرين بالحصول على استحقاقات نهاية الخدمة بشكل مؤقت. أما في إقليم كوردستان العراق، فنظرًا لعدم تطبيق القانون رقم 18 واستمرار سريان القانون القديم رقم 30 فانه يحق للعمال المهاجرين الحصول على استحقاقات نهاية الخدمة بشكل قانوني. علاوة على ذلك، لم يوقع العراق أي مذكرات تفاهم أو اتفاقيات ثنائية مع دول المنشأ

بشأن قابلية نقل منافع الضمان الاجتماعي. وأخيرًا، نظرًا لعدم تطبيق منافع الضمان الاجتماعي قصيرة الأجل بشكل كامل حتى الآن فإن فعالية وعدالة إلزام العمال المهاجرين بالمساهمة في نظام الضمان الاجتماعي العراقي أمرٌ مشكوك فيه حتى لو كان بإمكانهم الحصول على استحقاقات نهاية الخدمة. ومع ذلك، تُوفر اشتراكات العمال المهاجرين سيولة مالية إلى صندوق الضمان الاجتماعي العراقي الذي يعاني من نقص التمويل دون أن تُسبب التزامات طويلة الأجل تُذكر.

يوضح الشكل 20 تسجيل العمال المهاجرين في الضمان الاجتماعي الخاص مقارنةً بالعمال العراقيين. يميز نظام الضمان الاجتماعي الاتحادي العراقي "الأجانب" عن "العرب" غير العراقيين الذين يشكلون أقلية صغيرة. ولأغراض هذا التقرير، يشمل العمال المهاجرون العرب وغير العرب. لا يوجد هناك اثر قانوني عملي لهذا التمييز من حيث إمكانية الحصول على الضمان الاجتماعي في الوقت الحالي. ارتفع العدد الإجمالي للعمال المهاجرين المسجلين في الضمان الاجتماعي الخاص تدريجيًا من 3,526 في عام 2021 إلى 10,576 في عام 2024. بمعنى آخر، ارتفعت نسبة العمال المهاجرين المسجلين في الضمان الاجتماعي الخاص مقارنةً بجميع العمال من 1.7 في المائة في عام 2023 إلى 2.2 في المائة في عام 2024 في العراق الاتحادي. لمزيد من المعلومات، يتضمن القسم 6.1 مقارنة لهذه البيانات بمسح القوى العاملة العراقية لعام 2021. بشكل عام، يُبرز الارتفاع التدريجي في تغطية العمال المهاجرين خلال العام الماضي ضرورة تحسين إمكانية وصولهم الفعلي إلى صناديق الضمان الاجتماعي من خلال إصلاحات تنظيمية وإجرائية. تجدر الإشارة أيضًا إلى أنه في عام 2024 أبلغت إدارة الضمان الاجتماعي عن عمال لم يفصحوا عن جنسيتهم مما يُشير إلى وجود ثغرات في توثيق عمليات تسجيل العمال.

الشكل 20: العمال المسجلون في الضمان الاجتماعي الخاص في العراق الاتحادي حسب الأصل 2021-2024

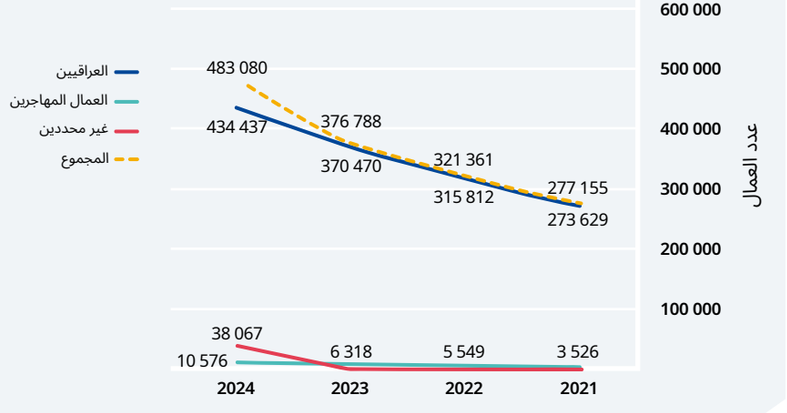

الشكل 21: العمال المسجلون في الضمان الاجتماعي الخاص في إقليم كوردستان العراق حسب الأصل 2021-2024

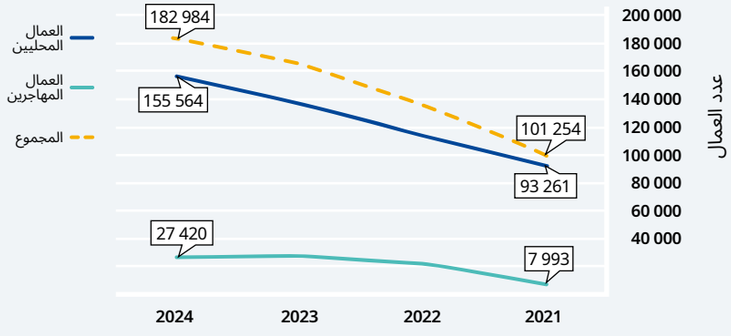

تُسجّل دائرة الضمان الاجتماعي في إقليم كوردستان العراق عدد العمال "المحليين" و"الأجانب" الذين يُشار إليهم بالعمال المهاجرين في هذا التقرير. يُظهر الشكل 17 زيادةً مماثلةً في أعداد كلٍّ من العمال المحليين والمهاجرين المُسجّلين في الضمان الاجتماعي الخاص في إقليم كوردستان العراق إلا أن عدد العمال المهاجرين في الإقليم من حيث القيمة المطلقة والنسبية أعلى بكثير مما يُشير إلى وجودٍ أكبر للعمال المهاجرين في القوى العاملة في الإقليم مُقارنةً ببقية أنحاء العراق.

يُوضّح الشكل 22 أعداد العمال المهاجرين المُسجّلين في الضمان الاجتماعي الخاص حسب المحافظات بين عامي 2021 و2024. تتصدر بغداد بفارقٍ كبيرٍ كل عام مع زيادةٍ كبيرةٍ في عام 2024 ليصل إلى 6,933 عاملاً مهاجراً. تأتي كربلاء والبصرة في المرتبة التالية مع 1,095 و901 عامل مهاجر على التوالي في عام 2024. في المحافظات الأخرى كان عدد العمال المهاجرين المُسجّلين أقل من 400 عامل مهاجر في عام 2024.

الشكل 22: العمال المهاجرون المسجلون في الضمان الاجتماعي الخاص في العراق الاتحادي حسب المحافظة 2021-2024

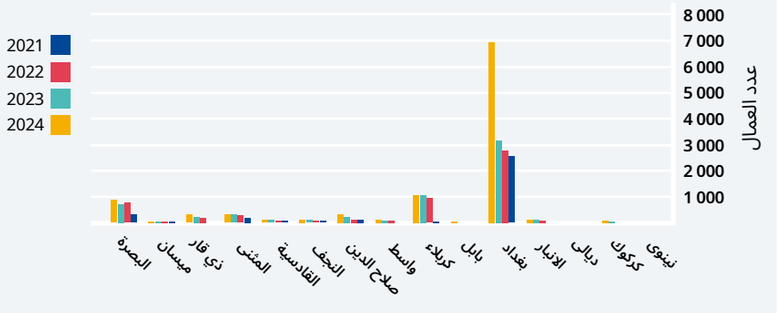

يُركز الشكل 23 على عدد العمال المهاجرين المسجلين في الضمان الاجتماعي الخاص حسب المناطق في إقليم كوردستان العراق للفترة نفسها. تتصدر أربيل هذا الاتجاه بفارق كبير حيث بلغ عددهم 4,287 عاملاً مهاجراً في عام 2021 و24,651 عاملاً مهاجراً في عام 2024 - وهو عدد يفوق بكثير عددهم في بغداد وفقاً للشكل 22. وتشير جميع المناطق الأخرى في إقليم كوردستان العراق بما في ذلك السليمانية وحلبجة ودهوك وسوران إلى أعداد أقل نسبياً من العمال المهاجرين المسجلين.

الشكل 23: العمال المهاجرون المسجلون في الضمان الاجتماعي الخاص في إقليم كوردستان العراق حسب المنطقة 2021-2024

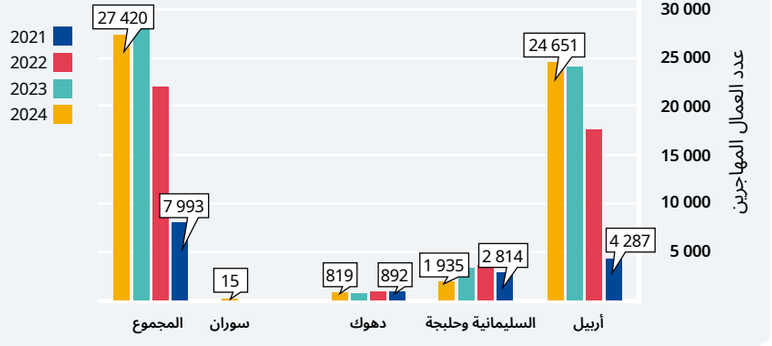

يوضح الشكل 24 نسبة العمال المهاجرين للفترة 2021-2024 في مختلف المحافظات. وتتفاوت هذه النسب من سنة لأخرى في مختلف المحافظات إلا أن اللافت للنظر أن المحافظات التي سجلت أعلى نسبة من العمال المهاجرين هي المثنى حيث تراوحت نسبها بين 5.49% في عام 2021 و6.87% في عام 2022 وكربلاء بنسبة 5.69% في عام 2022 و5.60% في عام 2024 تليها بغداد بنسبة تراوحت بين 2.61% في عام 2021 و3.69% في عام 2024.

الشكل 24: العمال المهاجرون المسجلون في الضمان الاجتماعي الخاص في العراق الاتحادي حسب المحافظة 2021-2024 (النسبة المئوية)

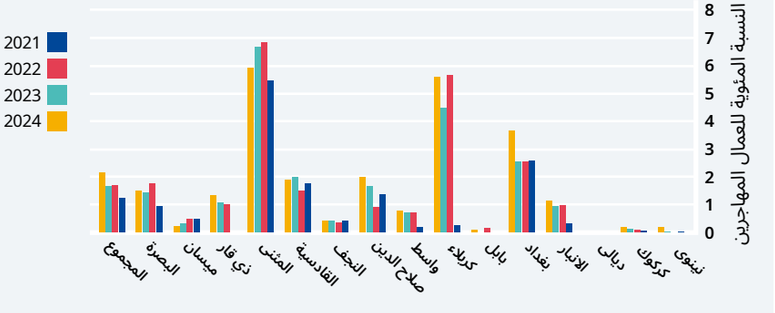

تبلغ نسبة العاملات المهاجرات المسجلات في الضمان الاجتماعي الخاص في العراق الاتحادي 32%. ومع ذلك، هناك بعض الحالات الخاصة فباستثناء بغداد، انخفض عدد العاملات المهاجرات المسجلات في الضمان الاجتماعي إلى أقل من 100 عاملة (باستثناء البصرة عام 2024 حيث بلغ عددهن 111 عاملة مهاجرة مسجلة). وشهدت بغداد زيادة سنوية تدريجية في عدد العاملات المهاجرات حيث بلغ عددهن 1797 عاملة عام 2021 و2810 عاملات عام 2024. ورغم ذلك، أشارت سجلات عام 2024 أيضًا إلى أن جنس أو أصل 4327 عاملة مسجلة غير معروف مما يُرجّح أن عدد العاملات المهاجرات المسجلات كان أكبر.

بالانتقال إلى إقليم كوردستان العراق، يوضح الشكل 25 نسبة تسجيل العمال المهاجرون مقارنةً بإجمالي التسجيل. في عام 2024 شكّل العمال المهاجرون ما يقارب 15% من إجمالي جميع التسجيلات أي أكثر من ضعف أعلى النسب المسجلة في محافظات العراق الاتحادي. تتصدر أربيل هذه النسبة بنسبة 11.42% في عام 2021 لتصل إلى ذروتها عند 26.58% في عام 2023 يليها انخفاض طفيف إلى 24.06% في عام 2024. وتُظهر مناطق أخرى نسبًا أقل.

الشكل 25: العمال المهاجرون المسجلون في الضمان الاجتماعي الخاص في إقليم كوردستان العراق 2021-2024 (النسبة المئوية)

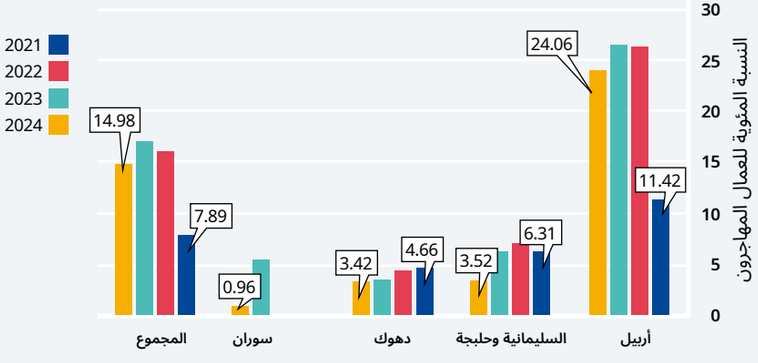

يوضح الشكل 26 نسبة العاملات المهاجرات المسجلات في إقليم كوردستان العراق حيث تُظهر السليمانية وحلبجة أعلى نسبة للعاملات المهاجرات في عام 2024 بنسبة بلغت 24.55% بينما بلغت النسبة في جميع أنحاء الإقليم 17.47%. وبشكل عام، ظلت الأعداد المطلقة للعمال والعاملات المهاجرين معدلات أعلى باستمرار في إقليم كوردستان العراق مقارنةً بالعراق الاتحادي وخاصةً في أربيل والسليمانية. ومع ذلك، كانت نسب العاملات المهاجرات المسجلات القليلات في العراق الاتحادي أعلى مما قد يشير إلى أن جهود التسجيل هناك قد أعطت الأولوية للعاملات المنزليات المهاجرات.

الشكل 26: العاملات المهاجرات المسجلات في الضمان الاجتماعي الخاص في إقليم كوردستان العراق 2021-2024 (النسبة المئوية)

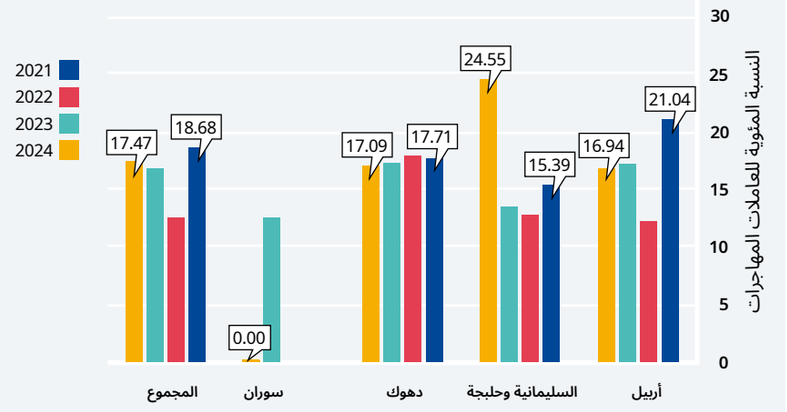

2.5 تصورات العمال بشأن التسجيل في الضمان الاجتماعي الخاص

لم يتم إجراء مسح منهجي لتصورات العمال للضمان الاجتماعي. ومع ذلك، حصلت منظمة العمل الدولية على بعض المعلومات من خلال التواصل مع النقابات العمالية ومعهد التنمية الخارجية. ولغرض فهم تصورات العمال فقد تم إجراء مسحين أحدهما يركز على بغداد والبصرة والآخر يركز بشكل أكثر تحديدًا على قطاعات تشمل الزراعة والتصنيع والبناء. تم اجراء مقابلات مع المخبرين الرئيسيين بين عمال البناء والزراعة والتصنيع بدعم من معهد التنمية الخارجية (منظمة العمل الدولية ومعهد التنمية الخارجية أ / ب/ ج قيد النشر)[3]. بالإضافة إلى ذلك، أجرت منظمة العمل الدولية مسحًا للضمان الاجتماعي في الفترة 2024-2025 لـ 300 موظف في القطاع المنظم في بغداد والبصرة جمعته شركة CRSM للاستشارات (منظمة العمل الدولية وشركة CRSM للاستشارات/ قيد النشر). تستند هذه التصورات إلى دراسات نوعية وليس المقصود منها أن تكون ممثلة لجميع التصورات لدى العمال ولكنها في نفس الوقت فإنها توفر رؤى مهمة يمكن أن تساعد القارئ على تفسير النتائج المستمدة من البيانات الإدارية وتأهيلها بشكل أفضل.

مسح الضمان الاجتماعي في بغداد والبصرة

فهم وتصور القانون رقم 18: أفاد 17% فقط من المجيبين بمعرفتهم التامة بالقانون رقم 18 بينما أفاد 19% بمعرفتهم الجزئية بالقانون. ومن بين من لديهم أي معرفة، أبدى 92% رأيًا إيجابيًا بشأن الإصلاحات.

3. تتوفر معلومات إضافية على موقع المنصة الاجتماعية لمنظمة العمل الدولية بشأن توسيع نطاق الضمان الاجتماعي ليشمل العمال الزراعيين وعمال البناء والعمال غير منظمين .

وكانت مستويات الوعي أعلى نسبيًا في بغداد - 18% على دراية تامة و24% على دراية جزئية - مقارنةً بالبصرة حيث كانت نسبة 15% فقط على دراية تامة و12% على دراية جزئية. والجدير بالذكر أن التصورات الإيجابية كانت أكثر انتشارًا في بغداد (97%) منها في البصرة (79%).

الوعي والرضا عن منافع الضمان الاجتماعي: وافقت غالبية كبيرة من العمال (85%) أو وافقت بشدة على أن تغطية الضمان الاجتماعي تؤثر إيجابًا على أمنهم الوظيفي وأدائهم بينما لم يُبدِ 14% رأيهم بذلك. تم تسجيل أعلى مستوى للوعي بالاستحقاقات المحددة في الرواتب التقاعدية لكبار السن (50%) يليها التأمين الصحي (15%) ثم إعانات البطالة (12%). كانت مستويات الرضا عن هذه الخدمات مرتفعة بشكل عام حيث أفاد 76% أنهم راضون أو راضون جدًا بينما أبدى 19% رضاهم. بالإضافة إلى ذلك أعرب 60% عن رضاهم عن جهود الحكومة لإلزام أصحاب العمل بالتزامات الضمان الاجتماعي.

العوائق والعقبات: شملت التحديات الرئيسية التي حددها المشاركون تعقيد الإجراءات الإدارية بنسبة (33%) ونقص المعلومات (16%) وعدم امتثال أصحاب العمل (7%). وأفادت النساء والأشخاص ذوي الإعاقة بصعوبات إضافية مثل الأعراف الاجتماعية التي تحد من مشاركتهم في القوى العاملة المنظمة ومحدودية الوصول إلى المعلومات. وفي المناطق الريفية، غالبًا ما تشترط الأعراف والتقاليد موافقة الرجل على تسجيل النساء في الضمان الاجتماعي وكثيرًا ما يجهل أصحاب العمل المنافع الخاصة بكل جنس أو يتجاهلونها.

اقتراحات للتحسين: عندما تم سؤال العمال عن كيفية تعزيز النظام، أوصى نسبة 20% منهم بتبسيط عملية التسجيل ودعا 17% إلى حملات توعية عامة أكثر قوة واقترح 12% تدابير إنفاذ أكثر صرامة على أصحاب العمل.

الصندوق رقم 1. دراسات حالة لعمال البناء والزراعة والصناعة.

- "أعمل بدخل محدود. لا أستطيع المخاطرة بالدفع من دخلي الشهري لعدة سنوات. من يضمن لي استرداد أموالي؟" (مقابلة شخصية معمقة – 6/ عامل بأجر في قطاع الصناعة البصرة).
- "في الواقع، لا أعرف كيف وأين ومتى يجب أن أسجل وكم عليّ أن أدفع وما هي آلية التسجيل فكيف سأسجل؟ (مقابلة شخصية معمقة – 4/-، عامل بأجر في قطاع الصناعة بغداد).

3

أصحاب العمل المسجلين في الضمان الاجتماعي الخاص في العراق

- "يواجه الأفراد عقبات روتينية كبيرة مثل قضاء أيام كاملة في التعامل مع الأوراق الادارية في دوائر الضمان الاجتماعي والتي غالبًا ما تتطلب التنقل بين مكاتب متعددة لإجراءات بسيطة." (مقابلة شخصية معمقة – 1/ عامل مستقل في قطاع الصناعة أربيل).
- "حاولتُ تسجيل نفسي في قضاء الصويرة (قضاء يقع على بُعد 55 كيلومترًا جنوب مدينة بغداد وجزء من محافظة بغداد) ولكن بعد ذلك قام أحد الموظفين بشطب اسمي من القائمة وطلب مني أن أدفع له مبلغًا من المال مقابل تسجيلي [لم أدفع] ثم قام بشطب اسمي." مقابلة شخصية معمقة 3-، عامل بناء/ ذكر (21 عامًا) غير متعلم/ اللطيفية/ بغداد.
- "كان أحد الأشخاص هنا المضمونين في القطاع الخاص ويدفع اشتراكات لمدة ثلاثة أشهر. فجأة، قرر صاحب العمل انهاء اشتراكه. حاول معرفة السبب لكنهم لم يستمعوا إليه ولم يكن يعرف ماذا يفعل." مجاميع النقاش المركزة 1-، عامل بناء في أربيل.
- "دخل القطاع الزراعي منخفض جدًا ولا نحقق أي ربح يكفي لسداد جزء منه لاشتراك الضمان الاجتماعي." من مجموعة نقاشات مركزة مع المزارعين في بغداد.
- "كيف يمكننا التأكد من أنه إذا دفعنا الاشتراك الآن فسنحصل على المنافع في المستقبل عندما نستحقها؟" نقاش جماعي مركز في بغداد.
- "من المهم أولاً فهم آليات النظام بما في ذلك آلية عمل للاشتراكات ومدى فعاليتها والنسبة المئوية المعقولة للاشتراكات ونطاق المنافع مثل المعاشات التقاعدية والإجازات المرضية وإعانات الاعاقة. هذه المنافع لا تزال غير واضحة." مقابلة شخصية مباشرة مع عاملة عائلية تعمل لحسابها الخاص في قطاع الزراعة في أربيل.

لـكي يتمـكن العمـال من التسجيـل في الضمـان الاجتمـاعي الخـاص الإلزامي يجب اولا تسجيـل أصحـاب العمـل. وبالتـالي، يعـد تسجيـل صـاحب العمـل معيـارًا مهمًـا لتقييـم تغـطية الضمـان الاجتمـاعي الخـاص. في سيـاق نظـام الضمـان الاجتمـاعي للقطـاع الخـاص في العـراق يُستخـدم مصطلـح "المشـروع" لتسجيـل صـاحب العمـل. ويشيـر هذا المصطلـح الـى الوحـدة الاقتصـادية أو مـكان العمـل الخاضـع للتسجيـل بمـوجب القانـون رقـم 18 لعـام 2023 والقانـون العـراقي القديـم رقـم 39 لعـام 1971 بمـا في ذلـك القانـون رقـم 4 لعـام 2012 لإقليـم كوردستـان العـراق. وعلـى الرغـم من أن القانـون يشيـر في المقـام الأول إلـى "أصحـاب العمـل" فإن دائـرة الضمـان الاجتمـاعي تستخـدم مصطلـح "المشـروع" في إجراءاتهـا الإدارية والتشغيـلية للإشـارة إلـى أي كيـان - سـواء كان شـركة أو ورشة عمـل أو مزرعة أو عيـادة أو أسـرة فـردية - يـوظف عـاملًا واحـدًا أو أكثـر وبالتـالي يكـون ملزمًـا بتسجيـل ودفـع اشتـراكات الضمـان الاجتمـاعي. يضـمن هذا المصطلـح الوضـوح في التنفيذ لا سيمـا عندمـا قـد تختـلف الهـوية القانـونية لصـاحب العمـل عن وحـدة العمـل التشغيـلية. يتـوافق استخـدام مصطلـح "مشـروع" أيضًـا مـع أطـر تفتيش العمـل والامتثـال التي تطبقهـا وزارة العمـل والشؤون الاجتمـاعية. وتستخـدم منظمـة العمـل الـدولية في مثـل هذه السياقـات مصطلحـات مثـل "منشأة" أو "مشـروع" أو "وحـدة اقتصـادية". ويبقـى المبـدأ الأسـاسي واحـدًا والذي يتمثـل في ضمـان تسجيـل جميـع الكيانـات التي تـوظف عمـالًا - بغض النظـر عن شـكلها القانـوني - ومراقبتهـا وامتثالهـا لالتزامـات الضمـان الاجتمـاعي. ويتماشـى هذا النـهج مـع أهـداف الاتفـاقية رقـم 102 وتـوصية منظمة العمـل الـدولية بشأن الانتقـال من الاقتصـاد الغيـر منظـم إلـى الاقتصـاد المنظـم 2015 (رقـم 204)، التي تشجـع الـدول الأعضـاء علـى اعتمـاد ممارسـات إدارية شـاملة ومـرنة تُسـهّل توسيـع نطـاق تغـطية الحمـاية الاجتمـاعية لا سيمـا في السياقـات التي تشـهد مستويـات عـالية من الاقتصـاد غيـر المنظـم.

3.1 تسجيـل أصحـاب العمـل حـسب نـوع المؤسـسة والمحـافظة والجنـس

يـوثّق نظـام الضمـان الاجتمـاعي الخـاص (SSA) في العـراق الاتحـادي أصحـاب العمـل حـسب نـوع المؤسـسة والذي يشـمل "المؤسسـات الخـاصة" و"المؤسسـات المختلـطة" و"التعاونيات" و"المشـاريع الحكـومية"[4] و"المشـاريع غيـر المحـددة".

يوضـح الشـكل 27 تسجيـل العمـال حـسب نـوع المؤسـسة. تُشـكّل المؤسسـات الخـاصة 84% تليهـا "المشـاريع غيـر المحـددة" في عـام 2024 ثـم المشـاريع الحكـومية والتعاونيـات والمشـاريع المختلـطة.

ثـم يوضـح الشـكل 28 أن تسجيـل أصحـاب العمـل في نظـام الضمـان الاجتمـاعي الخـاص في العـراق الاتحـادي قـد ارتفـع من 78,161 صـاحب عمـل في عـام 2021 إلـى 92,963 صـاحب عمـل في عـام 2024. وبينمـا تتصـدر بغـداد بفـارق كبيـر في تسجيـل أصحـاب العمـل إلا أنهـا المحـافظة الوحيـدة التي شـهدت انخفاضًـا ملحوظًـا في التـسجيلات في عـام 2024 وإن ظـلت متقـدمة بشـكل كبيـر مقـارنة بجميـع المحافظـات الأخـرى. فقـد سجّـلت البصـرة وكركـوك والنجف مـا بين خمـسة وعشـرة آلاف صـاحب عمـل في عـام 2024 بينمـا سجّـلت جميـع المحافظـات الأخـرى أقـل من خمـسة آلاف صاحب عمل في عام 2024.

4. يشير هذا المصطلح إلى الوحدات المرتبطة بالحكومة والتي لا يغطيها نظام الضمان الاجتماعي العام.

◀ الشـكل 27: العمـال المسجلـون في الضمـان الاجتماعي الخـاص حسب نوع المؤسسة 2021-2024

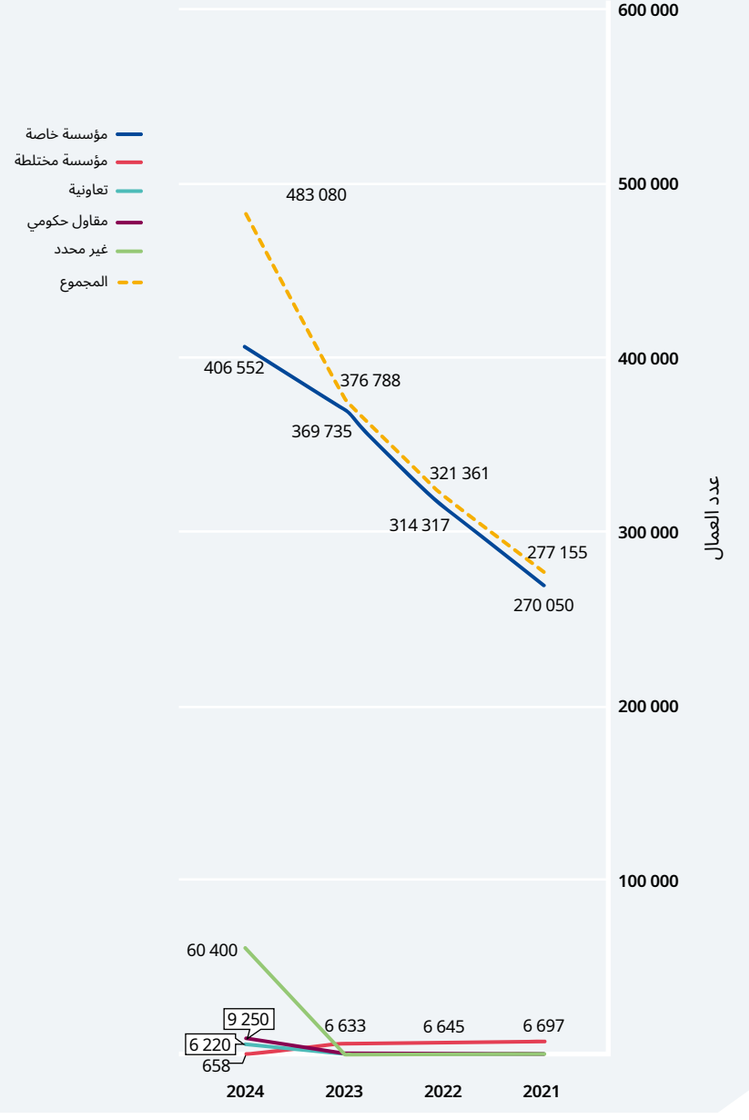

الشكل 28: أصحاب العمل المسجلين في الضمان الاجتماعي بالقطاع الخاص في العراق الاتحادي حسب المحافظة 2021-2024

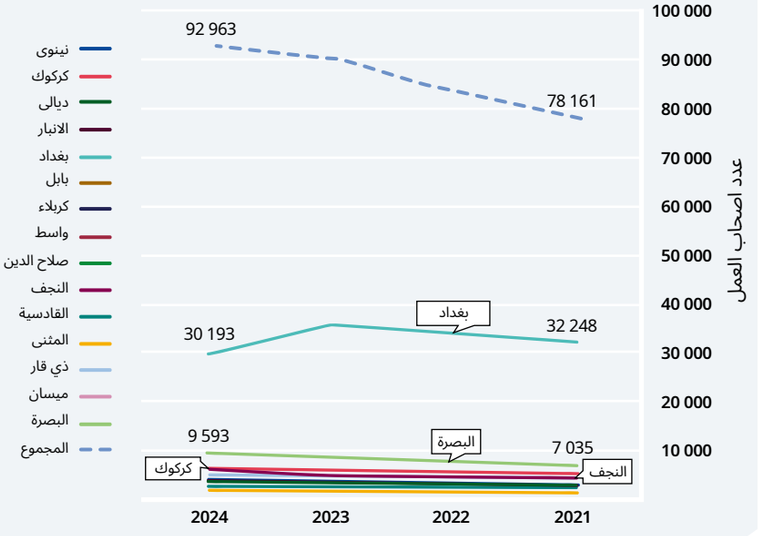

يوضح الشكل 29 أن تسجيل أصحاب العمل في الضمان الاجتماعي الخاص في إقليم كوردستان العراق قد ازداد تدريجيًا وبشكل ثابت من 37,664 صاحب عمل في عام 2021 إلى 53,446 صاحب عمل في عام 2024. وتتصدر أربيل هذا الاتجاه تليها السليمانية (بما في ذلك حلبجة) ويليها بعد ذلك سوران.

الشكل 29: أصحاب العمل المسجلين في الضمان الاجتماعي الخاص في إقليم كوردستان العراق 2021-2024

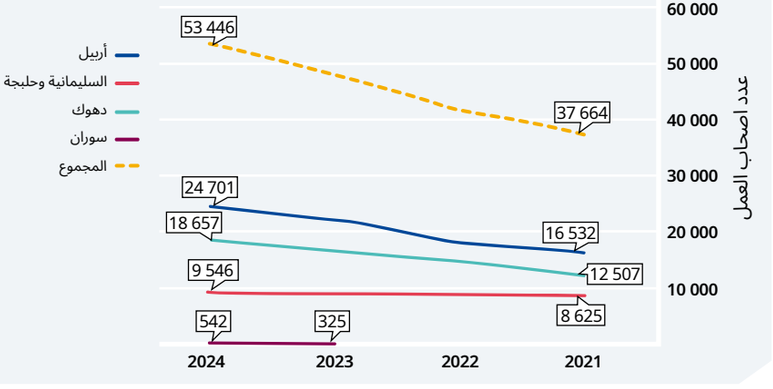

3.2 التسجيل الجديد والاستبعاد لأصحاب العمل في الضمان الاجتماعي الخاص حسب السنة

يوضح الشكل 30 أصحاب العمل المسجلين حديثًا في الضمان الاجتماعي الخاص سنويًا ويوضح أن بغداد تتصدر بفارق كبير عدد أصحاب العمل الجدد المسجلين سنويًا ليصل إلى 4,416 في عام 2024. وتُظهر جميع المحافظات باستثناء صلاح الدين والقادسية زيادات تدريجية في تسجيل أصحاب العمل الجدد إلا أن صلاح الدين حلت في المرتبة الثانية بعد بغداد في عام 2024 بتسجيل 1,752 صاحب عمل جديد. وسجّلت عدة محافظات أخرى منها البصرة والنجف وكركوك وديالى والقادسية ما لا يقل عن ألف صاحب عمل جديد في عام 2024. أما المثنى وواسط وميسان فقد سجلت أقل عدد من أصحاب العمل الجدد في عام 2024.

الشكل 30: أصحاب العمل الجدد المسجلين في الضمان الاجتماعي الخاص في العراق الاتحادي 2021-2024

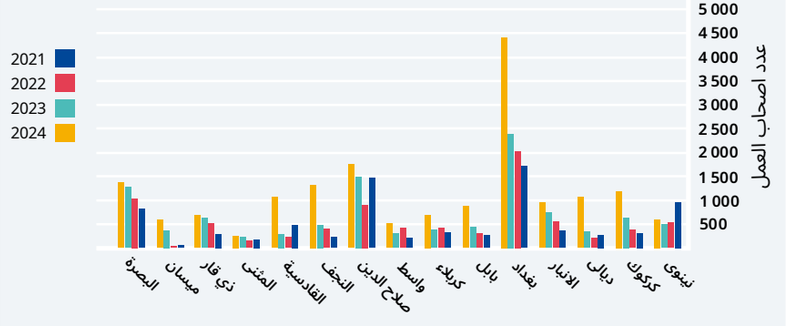

يوضح الشكل 31 أصحاب العمل الجدد المسجلين سنويًا في إقليم كوردستان العراق خلال الفترة نفسها حيث تتصدر أربيل قائمة أصحاب العمل الجدد المسجلين خلال الفترة 2021-2024 والذي بلغ عددهم 3,015 و3,992 و2,332 على التوالي مما يُشير إلى انخفاض في عامي 2022 و2024. أما السليمانية (بما في ذلك حلبجة) فقد شهدت ارتفاعًا في عدد أصحاب العمل الجدد المسجلين في عام 2022 حيث بلغ عددهم 2,500 صاحب عمل وشهدت انخفاضًا تدريجيًا في عامي 2023 و2024 متخلفةً عن أربيل بفارق ضئيل.

الشكل 31: أصحاب العمل الجدد المسجلين في الضمان الاجتماعي الخاص في إقليم كوردستان العراق 2021-2024

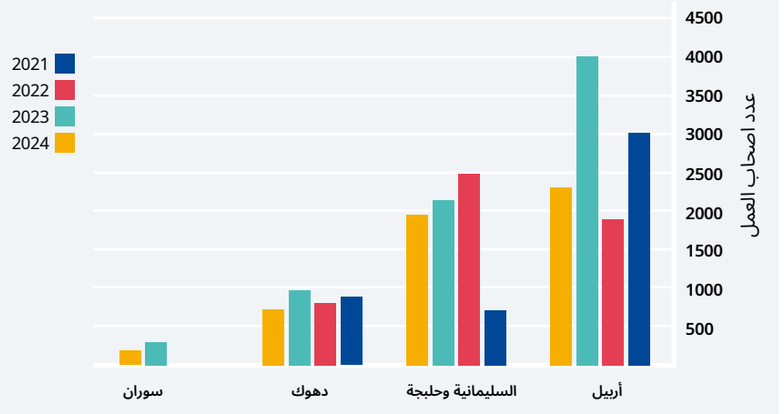

يوضح الشكل 32 أن محافظة صلاح الدين تصدرت قائمة استبعاد أصحاب العمل الجدد في الفترة 2023-2024 حيث تم استبعاد 1308 صاحب عمل في عام 2024 تليها القادسية وبغداد حيث بلغ عدد الاستبعادات 782 و732 على التوالي في عام 2024. ولم تستبعد بعض المحافظات مثل بابل وكربلاء أصحاب العمل في الفترة 2023-2024.

الشكل 32: أصحاب العمل المستبعدون من الضمان الاجتماعي الخاص في العراق الاتحادي 2021-2024

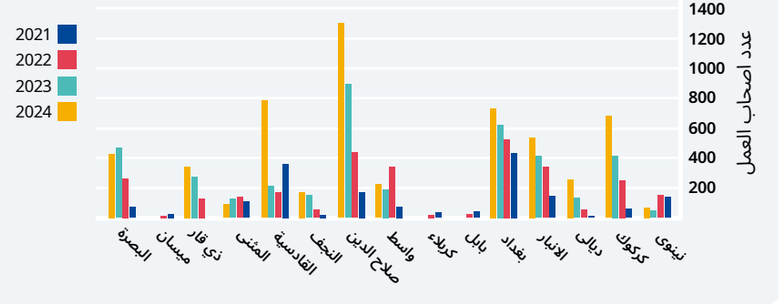

بالانتقال الى إقليم كوردستان العراق، يوضح الشكل 33 أنه في الإقليم تصدرت دهوك قائمة استبعاد أصحاب العمل من الضمان الاجتماعي الخاص حيث تم استبعاد 826 صاحب عمل في عام 2022 و751 في عام 2023. وتصدرت السليمانية قائمة الاستبعاد في عام 2024 بـــ 101 حالة.

الشكل 33: أصحاب العمل المستبعدون حديثًا من الضمان الاجتماعي الخاص في إقليم كوردستان العراق 2021-2024

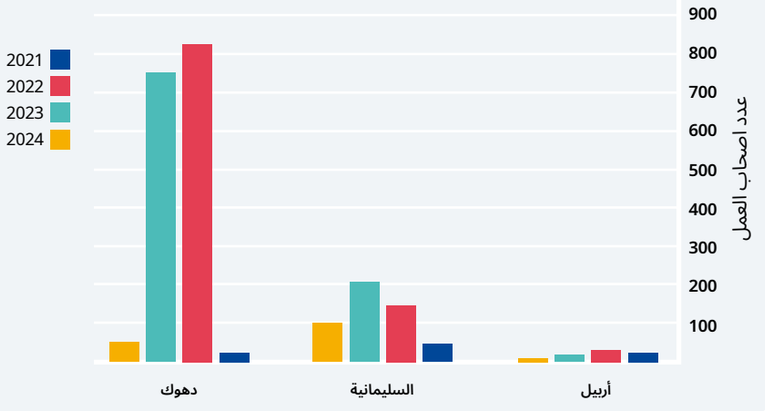

الشكل 34: صافي التغير في أصحاب العمل (الجدد أو المستبعدين) في الضمان الاجتماعي الخاص في العراق الاتحادي 2021-2024

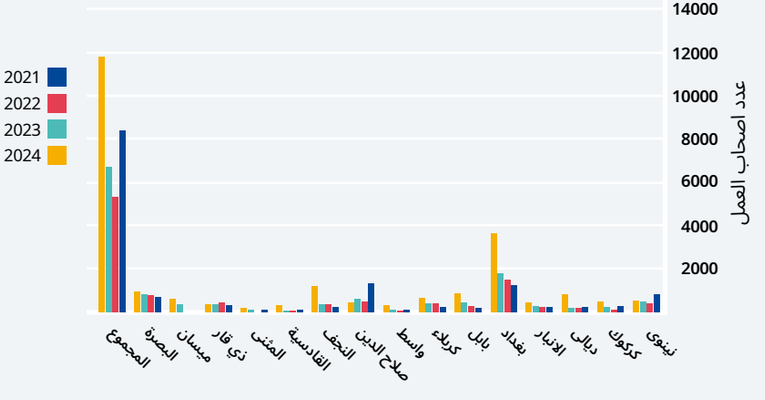

يوضح الشكل 34 صافي التغيرات في عدد أصحاب العمل الجدد المسجلين والمستبعدين سنويًا. ويوضح أن بغداد تصدرت المحافظات من حيث صافي المكاسب السنوية حيث بلغ عدد أصحاب العمل الجدد 3684 صاحب عمل في عام 2024 تليها النجف التي بلغ عدد أصحاب العمل فيها 1171 صاحب عمل في عام 2024. أما المحافظات الأخرى، فقد تم تسجيل أقل من ألف زيادة صافية في عدد أصحاب العمل الجدد خلال الفترة 2021-2024.

يوضح الشكل 35 التغير السنوي الصافي في عدد أصحاب العمل المشمولين والمستبعدين في إقليم كوردستان العراق. وبشكل عام، سُجِّلت معظم المكاسب الصافية في عام 2023 حيث بلغ عدد أصحاب العمل 6,485 مع تصدر أربيل لهذا الاتجاه بوضوح بينما تراجعت السليمانية (بما في ذلك حلبجة) بفارق ضئيل.

الشكل 35: صافي التغير في أصحاب العمل (الجدد أو المستبعدين) في الضمان الاجتماعي الخاص في إقليم كوردستان العراق 2021-2024

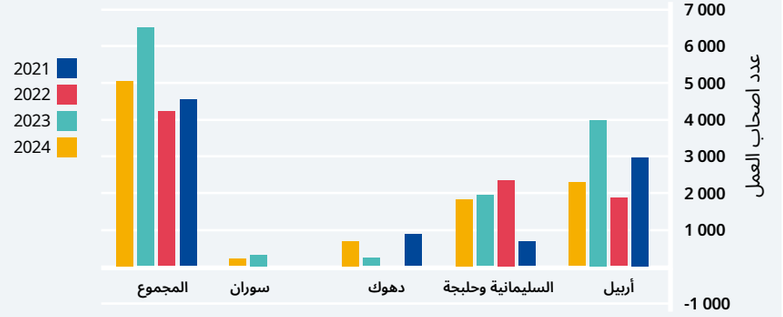

3.3 عدد العمال لكل صاحب عمل مسجلين في الضمان الاجتماعي الخاص

يوضح الشكل 36 اتجاه متوسط عدد العمال لكل صاحب عمل مسجل في الضمان الاجتماعي الخاص. بشكل عام، تم تسجيل زيادة متوسطة قدرها 5.2 عامل لكل صاحب عمل في عام 2024. وتسجل محافظات ميسان وبابل وبغداد وكركوك والبصرة أعلى نسب تتراوح بين ستة وسبعة عمال لكل صاحب عمل مع زيادة ملحوظة في هذه النسب. وتشهد محافظات أخرى مثل ذي قار والنجف وكربلاء زيادة في عدد العمال لكل صاحب عمل حتى عام 2023 ليصل إلى ما بين خمسة وستة عمال لكل صاحب عمل في عام 2023 ثم ينخفض لاحقًا في عام 2024 إلى أربعة إلى خمسة عمال لكل صاحب عمل. وتُظهر جميع المحافظات الأخرى نسبًا منخفضة نسبيًا من العمال لكل صاحب عمل بنسبة أقل من 3.3.

الشكل 36: متوسط عدد العمال المسجلين لكل صاحب عمل مسجل في الضمان الاجتماعي الخاص حسب المحافظة 2021-2024

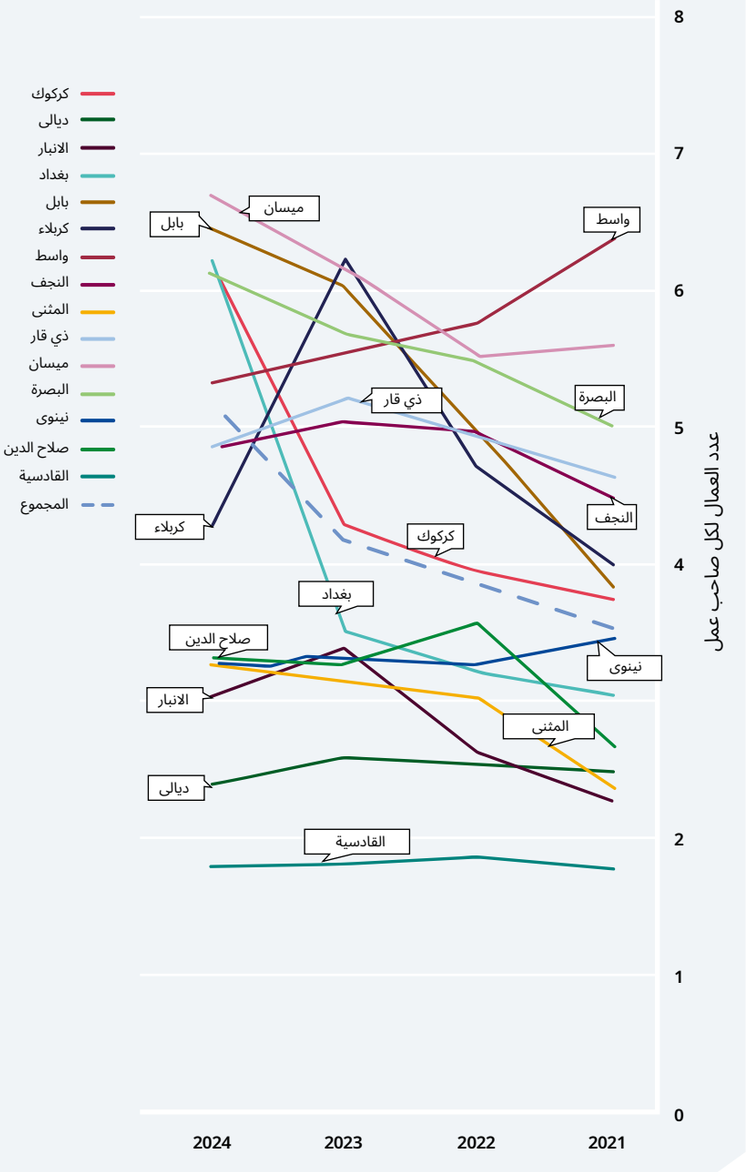

الشـكل 37: متوسـط عدد العمال لكل صاحب عمل مسجل في الضمـان الاجتماعي الخاص في إقليم كوردستان العراق 2021-2024

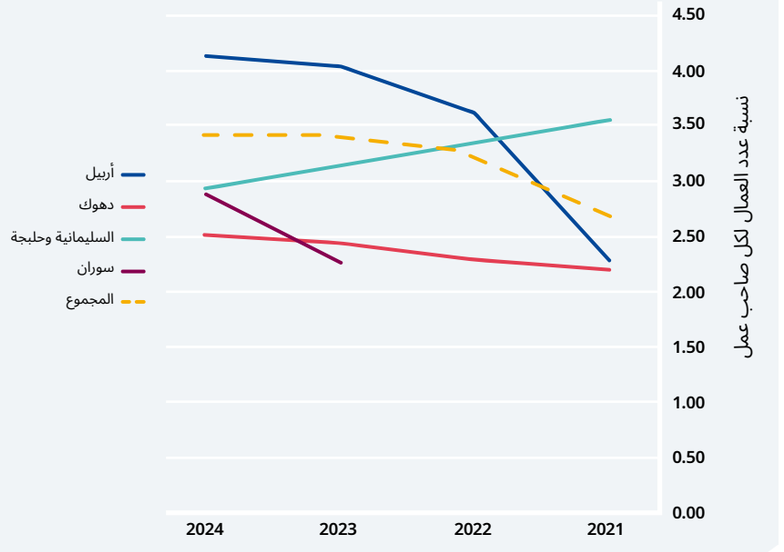

يوضـح الشـكل 37 عـدد العمـال لـكل صـاحب عمـل مسجـل في الضمـان الاجتمـاعي الخـاص في إقليـم كوردسـتـان العـراق. ومن المثيـر للاهتمـام أن أربيـل تبـدأ بـ 2.27 عامـل لـكل صـاحب عمـل في عـام 2021 وترتفـع إلـى 4.15 عامـل لـكل صاحب عمـل في عـام 2024. في المقابل، تشـهد السـليمانية (بمـا في ذلـك حـلبجة) انخفاضًـا تدريجيًـا من 3.56 عامـل لـكل صـاحب عمـل في عـام 2021 إلـى 2.95 عامـل في عـام 2024. من نـاحية أخـرى، تشـهد دهـوك زيـادة طفيفة تـدريجية كل عـام لتصـل إلـى 2.51 عامـل لـكل صـاحب عمـل في عـام 2024. بشـكل عـام، لا يزال عـدد العمـال المسجـلين لـكل صـاحب عمـل مسجـل منخفض جـدًا حيث يتـراوح متوسـطه بين أربـعة وخمسة عمـال في العـراق الاتحـادي وثلاثة إلـى أربـعة عمـال في إقليـم كوردسـتـان العـراق. لأغـراض المقـارنة، أشـار تقريـر مسـح المؤسسـات الصـادر عن البنـك الـدولي (البنـك الـدولي 2022ب) إلـى أن غـالبية المؤسسـات الرسـمية تضـم مـا بين 5 و19 عـاملاً منهـا 714 شـركة مـصنفة كصغيـرة تليهـا المؤسسـات التي تضـم مـا بين 20 و99 عـاملاً منهـا 277 شـركة مـصنفة كمتوسـطة ثـم المؤسسـات الكبيـرة التي تضـم أكثـر من 100 عامـل منهـا 28 شـركة فقـط (البنـك الـدولي 2022أ). لذلـك، يُمـكن الاستنتـاج أن معظـم المؤسسـات الرسـمية لـم تُسجـل سـوى جزء قليـل من قواهـا العامـلة في الضمـان الاجتمـاعي الخـاص.

3.4 أصحـاب العمـل الذين تـم احالتهـم إلـى المحكـمة فيمـا يتعـلق بالضمـان الاجتمـاعي الخـاص

يوضـح الشـكل 38 عـدد أصحـاب العمـل المُحـالين إلـى المحاكـم خلال الـسنتين المـاضيتين. بالمقـارنة بين عـامي 2023 و2024، فقـد شـهد العـام 2024 إحـالة قضايـا أكثـر مقـارنة بالعـام الذي سبقـه وكان متوقعـاً أن تتصـدر أربيـل العاصـمة هذا العـدد حيث كان إجمـالي عـدد القضايـا المُحـالة في المـاضي يتـراوح بين 150 300 قضية.

الشـكل 38: أصحاب العمل المُحالون إلى المحكمة فيما يتعـلق بالضمان الاجتماعي الخاص في إقليم كوردستان العراق 2023-2024

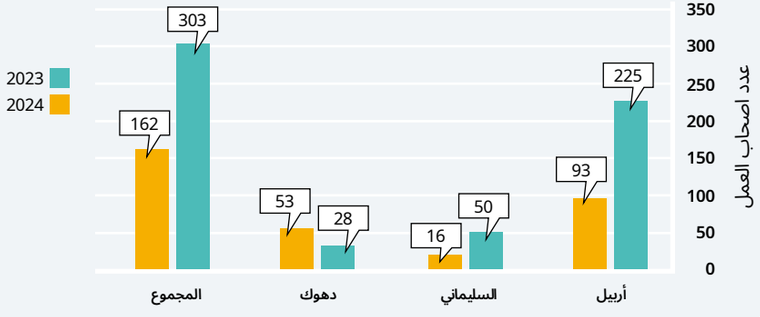

3.5 تصـورات أصحـاب العمـل بشأن التسجيـل في الضمـان الاجتماعي الخاص

تـم جمـع تصـورات أصحـاب العمـل في سيـاق ثلاث دراسـات: 1) دراسة مؤسـسية حـول الضمـان الاجتمـاعي أجـريت مـع شـركة CSRM للاستشـارات التي تـم التطـرق اليهـا في بـداية التقريـر في عـامي 2024 و2025 في بغـداد والبصـرة بين 121 شـركة و2) دراسة أجـريت مـع معهـد البيانـات الخـارجية حـول العمـال في قطـاع البنـاء والزراعة والتصنيـع فيمـا يتعـلق بالضمـان الاجتمـاعي و3) مجمـوعة من دراسـات الحـالة في شـركة استشـارية بتـكليف من منظـمة العمـل الـدولية في إقليـم كوردسـتـان العراق.

النتائج الرئيسية لمسح المؤسسات في بغداد والبصرة

الـوعي والانطبـاع العـام بالقانـون رقـم 18: أظهـر أصحـاب العمـل مستـوىً متوسـطًا من الـوعي بالقانـون الجديـد حيث أفـاد 32% منهـم بعلمهـم الكامـل بالقانـون و7% بعلمهـم إلـى حـد مـا بالقانـون. وكانت الانطباعـات إيجـابية إلـى حـد كبيـر بين الذين لديهـم معلومـات عن القانـون حيث أبـدى 72% منهـم رضاهـم للتغييـرات. وكان الـوعي والانطبـاع العـام أعلـى قـليلاً في بغـداد (33% بمعرفتهـم التـامة و8% بمعلومـات إلـى حـد مـا و81% بإيجـابية) مقـارنةً بالبصـرة (31% بمعرفتهـم التـامة و4% بمعلومـات إلـى حـد مـا و56% بإيجـابية).

تسجيل العمال في الضمان الاجتماعي: أفاد جميع أصحاب العمل الذين شملهم الاستطلاع تقريبًا بتسجيل عمالهم في نظام الضمان الاجتماعي بنسبة التزام بلغت 98%. بينما أقرّ 2% فقط بعدم تسجيل عمالهم مما يعكس مستوى التزام عالٍ بشكل عام بالقانون رقم 18.

الفوائد المتصورة للتسجيل: حدد أصحاب العمل في المقام الأول الامتثال القانوني (37 في المائة) وتحسين رضا الموظفين (31 في المائة) باعتبارهما المنافع الرئيسية لتسجيل عمالهم في الضمان الاجتماعي.

التقييم الذاتي للامتثال: قيّم غالبية أصحاب العمل أداءهم في الوفاء بالتزامات الضمان الاجتماعي بشكل إيجابي قيّم 59% منهم أداءهم بأنه "جيد جدًا" بينما وصفه 29% بأنه "جيد".

التحديات والمخاوف الرئيسية: في حين أفاد 44% من أصحاب العمل بعدم وجود أي مخاوف لديهم وأنهم ملتزمون تمامًا وأفاد 49% بعدم وجود صعوبات في فهم التزاماتهم بموجب القانون إلا أنه لا تزال هناك العديد من التحديات التي تم تحديدها. وشملت هذه الإجراءات الإدارية المعقدة (30%) والعمليات التي تستغرق وقتًا طويلاً (26%) وتكاليف الاشتراكات المرتفعة (21%) وعدم كفاية الوصول إلى المعلومات (7%).

الفرص في التحسين: عند سؤال أصحاب العمل عن التدابير الرامية إلى تسهيل الامتثال اقترح 30% منهم تبسيط عملية التسجيل. كما أيد 20% تسهيل دفع الاشتراكات. وشملت التحسينات المقترحة الأخرى تحسين الوصول إلى المعلومات وخفض التكاليف والحوافز المالية وإن كانت هذه التحسينات أقل تكرارًا.

تسجيل العمال الجدد ووجهات النظر حول التنفيذ: أفادت أغلبية كبيرة (86%) بأنها قامت بتسجيل جميع الموظفين الجدد في الضمان الاجتماعي منذ صدور القانون رقم 18. ويعتقد 51% أن عملية التسجيل قد تحسنت في ظل الإطار القانوني الجديد بينما لاحظ 48% تحسنًا في عملية دفع الاشتراكات. أفاد جميع أصحاب العمل الذين شملهم الاستطلاع بمعرفتهم بكيفية تسجيل العمال وأفاد 96% منهم بفهمهم لإجراءات تقديم الاشتراكات.

الفجوات في المعلومات والاحتياجات: أشار معظم أصحاب العمل إلى عدم حاجتهم إلى معلومات إضافية حول القانون أو نظام الضمان الاجتماعي. ومن بين من أعربوا عن احتياجاتهم من المعلومات كانت الطلبات الأكثر شيوعًا هي توفير منصات أو مواقع إلكترونية أكثر سهولة في الوصول وتبسيط إجراءات التسجيل والدفع.

◄ الصندوق 2. دراسات حالة موثقة في إقليم كوردستان العراق عام 2024

- صرّح محامٍ يعمل كممثل لبعض الشركات في أربيل قائلاً: "في البداية، عند زيارة (دائرة الضمان الاجتماعي) ورغبتك في فتح ملف فانه يتوجب عليك إحضار جميع مستنداتك من سجل الشركات (يجب أن تكون جميعها مصدقة) مثل التراخيص ومحاضر التأسيس التجاري أو أي مستندات تتعلق بتغيير اسم الشركة وأنشطتها بالإضافة إلى المستندات الأخرى المطلوبة. سيقوم المدير بمراجعة هذه الأوراق وكتابة الملاحظات عليها ثم توقيعها وختمها في غرفة تسجيل الدخول. ثم تُرسل إلى غرفة التفتيش وفي غرفة التفتيش يتم توزيع المفتشين حسب الأحياء في أربيل. سيأخذ مفتش هذا الملف ويزور الشركة المعنية. بمجرد وصوله، سيقوم بتسجيل أسماء ورواتب وتواريخ ميلاد جميع العمال وإعداد تقرير وتقديمه إلى رئيس القسم. ثم يُرسل التقرير إلى المدير مرة أخرى وإلى غرف أخرى. بعد كل هذه الإجراءات يتم تسجيل صاحب العمل."
- صاحب صالون تجميل سجّل صالونه مؤخرًا لدى دائرة الضمان في أربيل تحدّث عن تجربته مع عملية التفتيش قائلاً: "أكملتُ جميع الإجراءات حتى وصلتُ إلى غرفة المفتش. تركتُ الملف في غرفة التفتيش مع رقمي وعنوان الصالون. هذا لضمان سهولة وصول المفتش (المفتشين) إلى الموقع والا فانهم كانوا يتصلون بي ويطلبون المساعدة في العثور عليه... زارت لجنة المفتشين الصالون دون إبلاغنا مسبقًا والتقت بجميع الموظفين هناك...".

◄ الحالات الموثقة في عام 2024 في قطاع التصنيع

- "أنا أيضًا لا أستطيع تسجيل نفسي؛ فالأمر يفوق طاقتي. أحيانًا لا يكون لدينا عملاء. يشهد هذا العمل مبيعات عالية خاصةً قبل الاحتفالات الوطنية والمناسبات الدينية." (مقابلات شخصية معمقة 5- صاحب عمل في قطاع التصنيع/ دهوك).
- "من واقع خبرتي، غالبًا ما تستورد الشركات الصغيرة والمتوسطة المواد الخام مما يؤدي إلى ارتفاع النفقات. هذا الضغط المالي بالإضافة إلى الحاجة إلى تغطية اشتراكات الضمان الاجتماعي والرسوم الجمركية مما يُصعّب على الشركات الصغيرة والمتوسطة الالتزام بسياسات الضمان الاجتماعي." (مقابلات شخصية معمقة 2- صاحب عمل في قطاع التصنيع/ أربيل).
- "أغلقتُ خطين من عملي التجاري بسبب عدم وجود زبائن. سابقًا كان لديّ 13 موظفًا يعملون لديّ أما الآن فلا يعمل لديّ سوى شخصين. تخيّل كيف يُمكنني دفع هذا المبلغ الضخم للضمان الاجتماعي!" (مقابلات شخصية معمقة 6- صاحب عمل في قطاع التصنيع/ دهوك).

4

المنافع طويلة الأجل في الضمان الاجتماعي الخاص في العراق

ومن بين المستفيدين على المدى الطويل من الضمان الاجتماعي الخاص المتقاعدين من كبار السن والأشخاص من ذوي الإعاقة وورثة المتقاعدين المتوفين.

4.1 المتقاعدون من كبار السن من الضمان الاجتماعي الخاص

ينص القانون الاتحادي العراقي رقم 18 على أن سن التقاعد القانوني هو 60 عامًا للرجال و55 عامًا للنساء مع ضرورة إكمال 20 عامًا من الاشتراكات كحد أدنى للشمول بذلك. كما يُسمح بالتقاعد في سن 63 عامًا للرجال أو 58 عامًا للنساء مع 15 عامًا على الأقل من الاشتراكات. كما ينص القانون على التقاعد المبكر في سن 50 عامًا شريطة أن يكون الشخص قد أكمل 30 عامًا من الاشتراكات للرجال أو 25 عامًا للنساء. ويمكن شراء اشتراكات تصل إلى خمس سنوات لاستيفاء شروط الأهلية. تعكس هذه الأحكام جهدًا لتحديث قواعد التقاعد مع الحفاظ على التوازن الاكتواري وزيادة المرونة للعاملين المضمونين.

يوضح الشكل 39 المستفيدين من رواتب التقاعد الخاصة للمتقاعدين من كبار السن حسب الجنس والسنة. ويوضح أن العدد الإجمالي للمتقاعدين المسنين قد ازداد بشكل بطيء من 8327 متقاعدًا في عام 2021 إلى 9170 متقاعدًا في عام 2023 ثم انخفض الرقم قليلاً في عام 2024 ليصبح 9154 متقاعدًا. يمثل هذا الانخفاض حتى وإن كان طفيفًا مصدراً للقلق لأن العدد الإجمالي للعمال المسجلين قد زاد بنسبة 74 في المائة في السنوات الأربع الماضية كما كان موضحاً في القسم 2.1. وهذا يعني أن الزيادة في التسجيل قد لم يتم ترجمتها بشكل فعلي بالضرورة إلى زيادة في المستحقات الفعلية للمنافع. ويمكن تفسير ذلك بحقيقة أن العمال فضلوا الحصول على إعانات نهاية الخدمة حتى صدور القانون رقم 18 في عام 2023 وبعد ذلك تم إيقاف هذا الخيار. ورغم ذلك، لا تزال نسبة العمال المسنين منخفضة إلى حد ما وهو أمر مثير للقلق لأن رواتب الشيخوخة كانت من أكثر المنافع التي يتم تنفيذها بشكل ثابت وملموس من قبل إدارة الضمان الاجتماعي الخاصة منذ عام 1971. سيتم تناول هذه المسألة بمزيد من التفصيل في القسم 6.2 حيث تُقارن المبالغ المصروفة فعليًا لرواتب كبار السن بأرقام التقاعد التقديرية من القطاع الخاص. كما يُظهر تحليل الشكل 39 أن نسبة النساء في العراق الاتحادي بين المتقاعدين من كبار السن في الضمان الاجتماعي الخاص ظلت تتراوح بين 18٪ في عام 2021 و17٪ في السنوات اللاحقة.

الشكل 39: إجمالي المتقاعدين من كبار السن في الضمان الاجتماعي الخاص في العراق الاتحادي حسب الجنس والسنة 2021-2024

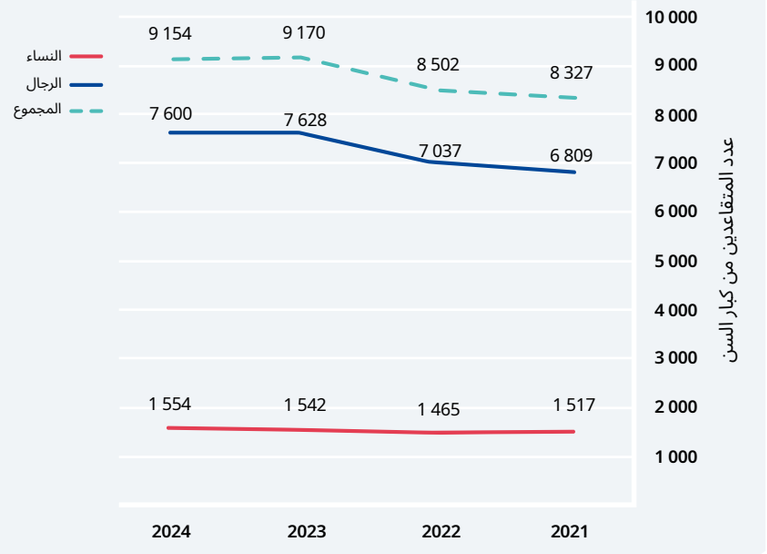

يوضح الشكل 40 اتجاهات المتقاعدين من كبار السن حسب المحافظة والسنة. وكما في الشكل السابق فقد تصدرت بغداد قائمة المحافظات من حيث عدد المتقاعدين كبار السن. فقد ارتفع عدد المتقاعدين من 5,799 متقاعدًا عام 2021 إلى 6,220 متقاعدًا عام 2023 إلا أنه انخفض إلى 6,127 متقاعدًا عام 2024. وتلتها محافظات نينوى والبصرة وكركوك وواسط على التوالي بعدد يتراوح بين 750 و1,250 متقاعدًا. ومن بين هذه المحافظات، تُعد البصرة المحافظة الوحيدة التي تشهد زيادة ملحوظة في عدد المتقاعدين سنويًا على الرغم من أن الأعداد لا تزال في خانة المئات فقط (مكون من ثلاثة ارقام). أما المحافظات الأخرى، فقد سجلت أقل من 250 متقاعدًا كبار السن عام 2024.

الشكل 40: المتقاعدين من كبار السن في الضمان الاجتماعي الخاص في العراق الاتحادي حسب المحافظة والسنة 2021-2024

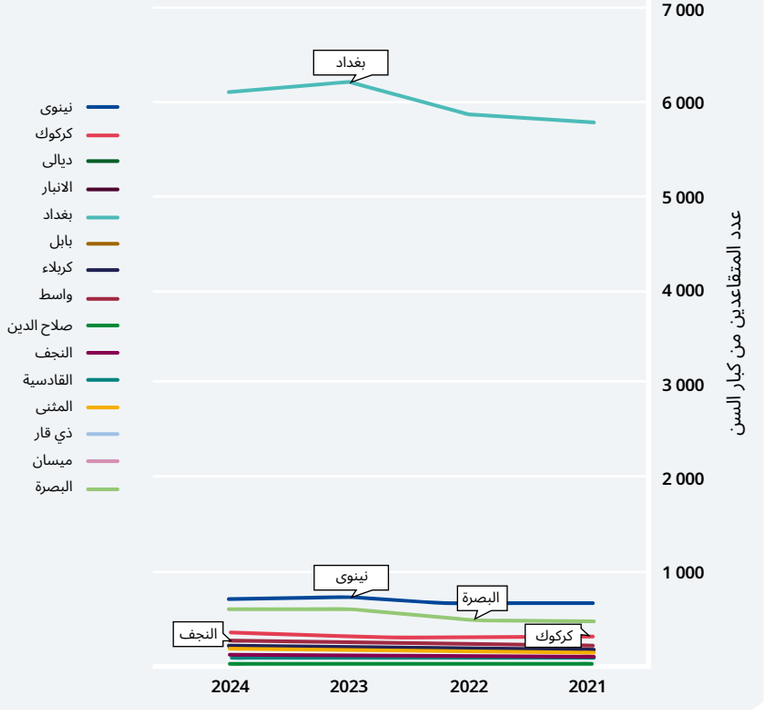

يوضح الشكل 41 حصة النساء من المتقاعدين من كبار السن حسب المحافظة والسنة. ومن المثير للاهتمام أن ميسان تُظهر نسبة من النساء أعلى بقليل من 25 في المائة من جميع المتقاعدين من كبار السن. ومع ذلك، فإن هذا ليس مهمًا بشكل محدد حيث بلغ إجمالي عدد المتقاعدين من كبار السن في ميسان 23 امرأة فقط في عام 2023. تكون نسبة النساء أكثر أهمية في بغداد حيث تمثل حصتها من النساء 20 إلى 21 في المائة من جميع المتقاعدين من كبار السن والعدد الإجمالي للمستفيدين من تقاعد كبار السن أكثر أهمية كما هو موضح في الشكل 39 مع أرقام تزيد عن 6000 متقاعد. ومع ذلك، فإن نسبة 20 إلى 21 في المائة كبيرة مقارنة بمعدلات مشاركة القوى العاملة الوطنية المنخفضة للإناث (الجهاز المركزي للإحصاء وهيئة إحصاء إقليم كوردستان ومنظمة العمل الدولية 2022). تأتي بابل في المرتبة الثالثة حيث تصل حصة النساء من رواتب كبار السن إلى ما بين 17 و18 في المائة على الرغم من أن العدد الإجمالي للمتقاعدين من كبار السن محدود - كما هو الحال في ميسان.

الشكل 41: حصة النساء من إجمالي المتقاعدين من كبار السن في الضمان الاجتماعي الخاص حسب المحافظة 2021-2024 (نسبة مئوية)

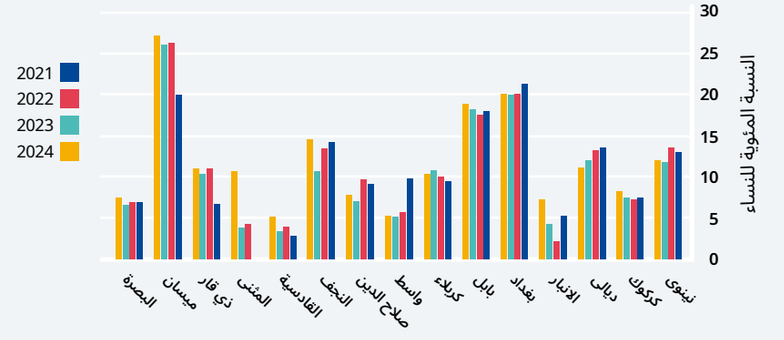

في إقليم كوردستان العراق، يحق للعاملين في القطاع الخاص الحصول على الرواتب التقاعدية لكبار السن بموجب القانون المعدل رقم 4 لعام 2012 الذي يُنقّح قانون الرواتب التقاعدية للعمال والضمان الاجتماعي رقم 39 لعام 1971. ووفقًا لهذا الإطار القانوني فانه يحق للعاملين المضمونين الحصول على الرواتب التقاعدية لكبار السن عند بلوغهم سن التقاعد وهو 60 عامًا للرجال و55 عامًا للنساء شريطة أن يكونوا قد أكملوا 20 عامًا على الأقل من الخدمة مع الاشتراكات. ويُحسب مبلغ الراتب التقاعدي بناءً على متوسط أجر السنوات الأخيرة من الخدمة وعدد سنوات الاشتراك. كما يسمح القانون بالتقاعد المبكر في ظل ظروف معينة ويوفر تعويضات نهاية الخدمة الإجمالية في الحالات التي لا تُستوفي فيها معايير استحقاق الراتب التقاعدي.

يُبرز الشكل 42 عدد المتقاعدين من كبار السن في إقليم كوردستان العراق على مدى السنوات الأربع الماضية. ولم تكن البيانات المُصنّفة حسب الجنس متاحة لمنظمة العمل الدولية. تُبرز هذه الأرقام انخفاضًا حادًا في أعداد المتقاعدين من القطاع الخاص حيث بلغ عددهم 954 متقاعدًا في عام 2024 وتتصدرها أربيل بـ 445 متقاعدًا تليها السليمانية بـ 320 متقاعدًا ثم دهوك بـ 188 متقاعدًا. ويبدو أن عدد المتقاعدين لا يشهد زيادة تُذكر سنويًا. وبمقارنة ذلك بالزيادات الكبيرة في التسجيل فإن انخفاض عدد المتقاعدين في إقليم كوردستان العراق يثير تساؤلات حول إمكانية وصولهم إلى رواتبهم التقاعدية وصرفها فعليًا. ويتم شرح ذلك بشكل جزئي فقط من خلال القدرة على صرف استحقاقات نهاية الخدمة.

الشكل 42: المتقاعدون من كبار السن في الضمان الاجتماعي الخاص في إقليم كوردستان العراق حسب المنطقة والسنة 2021-2024

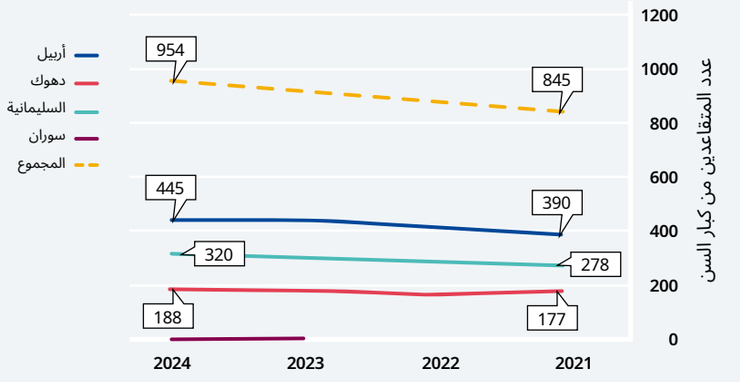

4.2 المتقاعدون من ذوي الإعاقة في الضمان الاجتماعي الخاص

بموجب القانون العراقي رقم 18 فانه يحق للعاملين في القطاع الخاص المضمونين الحصول على تقاعد اعاقة كلي دائم عن العمل بغض النظر عن العمر شريطة أن يكونوا قد اشتركوا لمدة سنة كاملة على الأقل قبل بدء الاعاقة. في حالات إصابات العمل أو الأمراض المهنية يُمنح الراتب دون حد أدنى لفترة الاشتراك وفقًا للتقييم الطبي وتقارير صاحب العمل. يتم حساب مبلغ الراتب بناءً على درجة الاعاقة ومتوسط الراتب المرجعي للمضمون مع ضمان حد أدنى من مستوى الاستحقاق. كما يسمح القانون باستمرار الاشتراكات لمن يعانون من إعاقات جزئية ويظلون في سوق العمل مما يعكس تحولًا نحو نهج أكثر شمولاً وقائمًا على الحقوق في مجال الحماية الاجتماعية.

يوضح الشكل 43 أعداد المستفيدين من تقاعد الاعاقة في الضمان الاجتماعي الخاص حسب الجنس والسنة. بشكل عام، ارتفع عدد المستفيدين من رواتب الإعاقة من 1707 مستفيدين عام 2021 إلى 1911 مستفيدًا عام 2023 ثم انخفض بشكل طفيف إلى 1897 مستفيدًا عام 2024. ويُعدّ انخفاض عدد المستفيدين وانخفاضه عام 2024 أمرًا مثيرًا للقلق. وسيلزم رصد هذا الانخفاض الطفيف في السنوات التالية لضمان ترجمة الزيادة في التسجيل إلى صرف فعلي للاستحقاقات. ويتبع هذا الاتجاه نمطًا مشابهًا لما هو عليه الحال بالنسبة لمتقاعدي كبار السن ويشير إلى عوائق نظامية محتملة في إمكانية الوصول. وسيتم تقييم هذه المشكلة بمزيد من التفصيل في القسم 6.2 عند مقارنة المبالغ المدفوعة فعليًا لمتقاعدي الإعاقة بتقديرات الأشخاص ذوي الإعاقة في القطاع الخاص.

الشـكل 43: المستفيدون من رواتب الإعاقة في الضمـان الاجتماعي الخاص العراق الاتحادي حسب الجنس والسنة 2021-2024

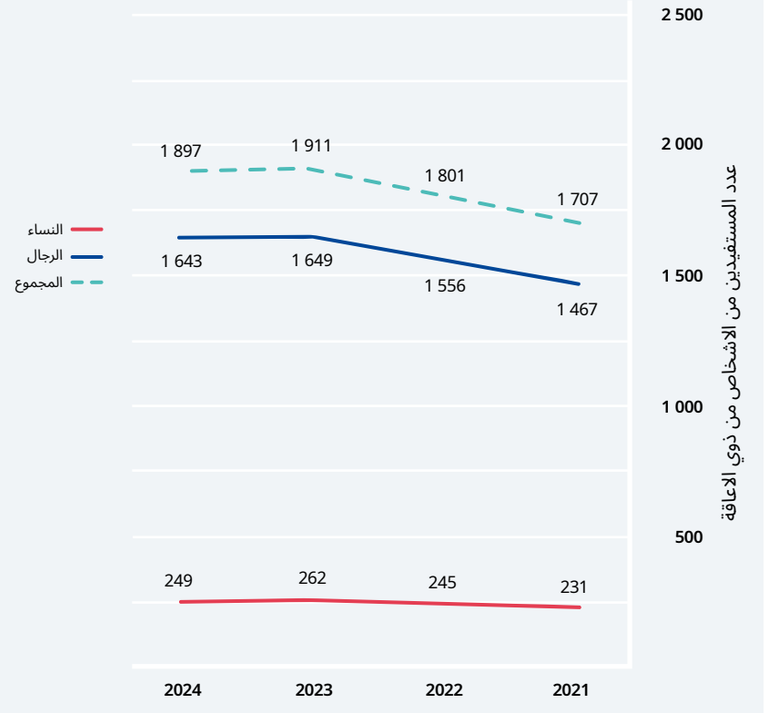

يوضـح الشـكل 44 توزيـع المستفيـدين من رواتب الاعـاقة في الضمـان الاجتمـاعي الخـاص حـسب المحـافظة والـسنة. تتصـدر بغـداد قائـمة المستفيـدين من رواتب الاعـاقة مـع أن الأعـداد تتناقـص سنويًـا من 700 مستفيـد عـام 2021 إلـى 622 مستفيـدًا عـام 2024. ويتنـاقض هذا مـع محـافظتي القـادسية والنجف اللتـان شـهدتا زيـادة سنـوية في عـدد المستفيـدين من رواتب الاعـاقة من 200 مستفيـد إلـى 366 مستفيـدًا و266 مستفيـدًا علـى التـوالي عـام 2024. وتأتي نينـوى والبصـرة في المـرتبة الثـانية بـ 123 مستفيـدًا و113 مستفيـدًا عـام 2024 بينمـا يقـل عـدد المستفيـدين من رواتب الاعـاقة في المحافظـات الأخـرى عن 100 مستفيـد.

الشكل 44: المستفيدون من رواتب الإعاقة في الضمان الاجتماعي الخاص في العراق الاتحادي حسب المحافظة 2021-2024

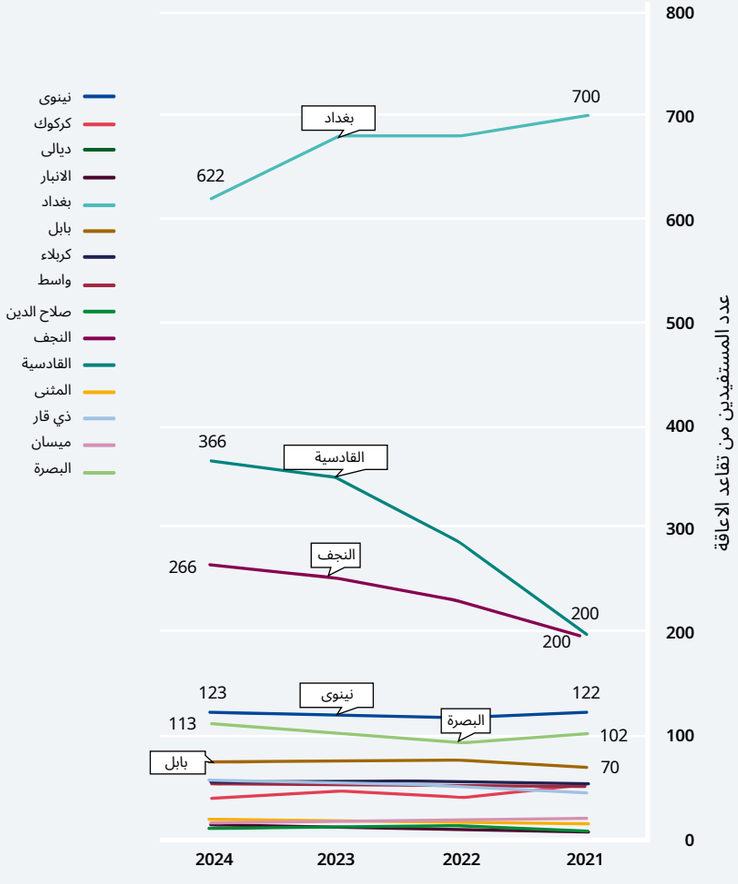

يوضـح الشـكل 45 نـسبة النسـاء من إجمـالي المستفيـدين من رواتب الاعـاقة في الضمـان الاجتمـاعي الخـاص حـسب المحافظـات. وتحتـل بغـداد والقـادسية أعلـى النـسب حيث بـلغت 15% و20% علـى التـوالي. وتليهمـا المثنـى وكركـوك حيث حافظتـا علـى نـسب أعلـى بقليـل من 10% لمـدة عـام واحـد علـى الأقـل بينمـا انخفضت النـسب في جميـع المحافظـات الأخـرى إلـى أقـل من 10%.

الشكل 45: حصة النساء من إجمالي المستفيدات من رواتب الاعاقة في الضمان الاجتماعي الخاص في العراق الاتحادي حسب المحافظة 2021-2024 (نسبة مئوية)

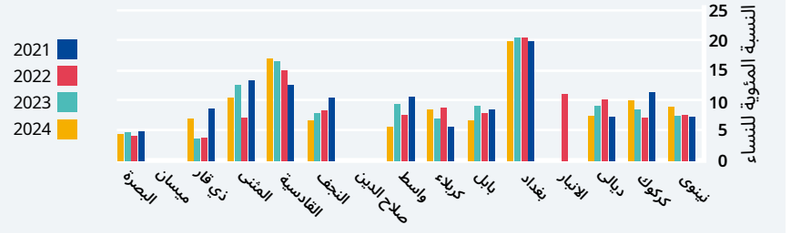

في إقليم كوردستان العراق، يحق للعاملين في القطاع الخاص الحصول على رواتب الاعاقة بموجب قانون رواتب العمال والضمان الاجتماعي المعدل رقم 39 لعام 1971 بصيغته المعدلة بالقانون رقم 4 لعام 2012. يوفر هذا التشريع الدعم المالي للعمال المضمونين الذين يصبحون عاجزين بشكل دائم أو جزئي لأسباب متعلقة بالعمل أو غير مهنية. تشترط الأهلية للحصول على راتب الاعاقة أن يكون لدى العامل إعاقة موثقة طبياً وأن يكون قد قدم حدًا أدنى من الاشتراكات في نظام الضمان الاجتماعي. يتم حساب مبلغ الراتب بناءً على نسبة مئوية من متوسط أجر العامل مع إجراء التعديلات وفقًا لدرجة الاعاقة. وقد خفضت الإصلاحات الأخيرة عتبة رواتب الاعاقة الجزئي من 35 في المائة إلى 30 في المائة ويجوز للعاملين ذوي الإعاقة التي تقل عن هذه العتبة الحصول على مكافأة تعويضية. تهدف هذه الأحكام إلى تعزيز الحماية الاجتماعية للعاملين الذين يواجهون تحديات تتعلق بالصحة. ولسوء الحظ، لم تكن البيانات الإدارية المصنفة حسب الجنس بشأن رواتب الاعاقة في إقليم كوردستان العراق متاحة.

4.3 ورثة المستفيدين المتوفين الذي يستلمون الراتب من الضمان الاجتماعي الخاص

ينص القانون العراقي رقم 18 لسنة 2023 على منح رواتب لورثة المستفيدين المستحقين المضمونين أو المتقاعد المتوفى. يتم دفع هذه الرواتب للأرامل أو الأيتام وللأبناء والآباء والأشقاء المعالين مع مراعاة شروط السن والإعاقة والحالة الاجتماعية والإعالة. إذا كان المتوفى مضموناً وأكمل سنة واحدة على الأقل من الاشتراكات يحق لورثته الحصول على راتب تقاعدي. في الحالات التي تكون فيها الوفاة بسبب إصابة عمل أو مرض مهني تُمنح استحقاقات الورثة بغض النظر عن تاريخ الاشتراك. يُحسب الراتب التقاعدي بناءً على الحقوق المستحقة للمضمون ويُقسم بين المستفيدين المستحقين وفقًا للقانون. صُممت هذه الأحكام لضمان استمرارية الدخل للورثة وتعكس التزام العراق بالحماية الاجتماعية الأسرية.

يوضح الشكل 46 المستفيدين من رواتب التقاعد في الضمان الاجتماعي الخاص حسب الجنس والسنة. وبحسب الأرقام الموثقة استقر العدد الإجمالي للورثة المستحقين بين 9,324 في عام 2022 و9,462 في عام 2024. وبشكل عام فإن جميع ورثة المتقاعد تقريبًا من النساء.

الشكل 46: المستفيدون من رواتب الضمان الاجتماعي الخاص في العراق الاتحادي حسب الجنس والسنة 2022-2024

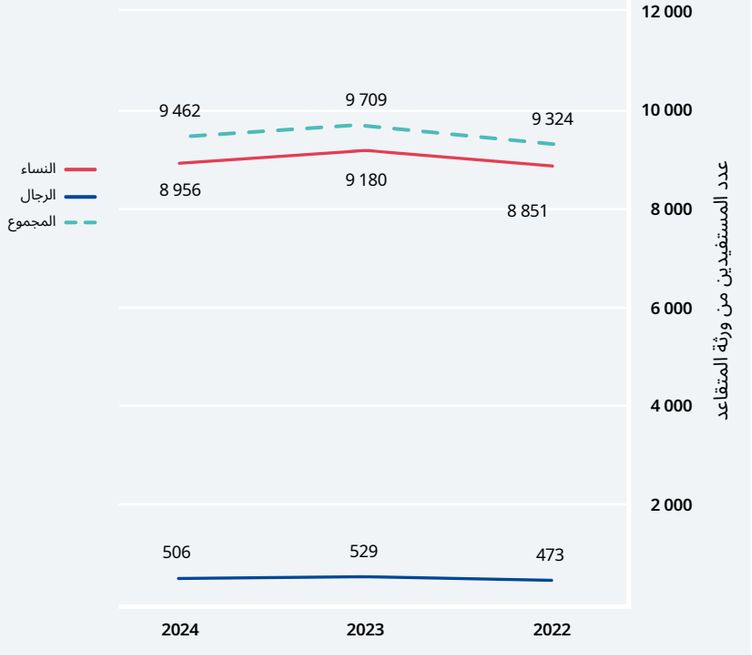

يوضح الشكل 47 عدد المستفيدين من رواتب التقاعد في الضمان الاجتماعي الخاص حسب المحافظة والسنة. ويوضح أن بغداد تتصدر بفارق كبير حيث بلغ عددهم 4,537 مستفيدًا في عام 2021 وارتفع إلى 5,374 في عام 2023 ثم انخفض ذلك بشكل طفيف إلى 5,166 مستفيدًا في عام 2024. تليها بغداد ونينوى والبصرة حيث بلغ متوسط عدد المستفيدين من رواتب التقاعد 700 و800 مستفيد مع انخفاض طفيف في عام 2024.

الشـكل 47: المستفيدون من رواتب الضمان الاجتماعي الخاص حسب المحافظة 2024-2021

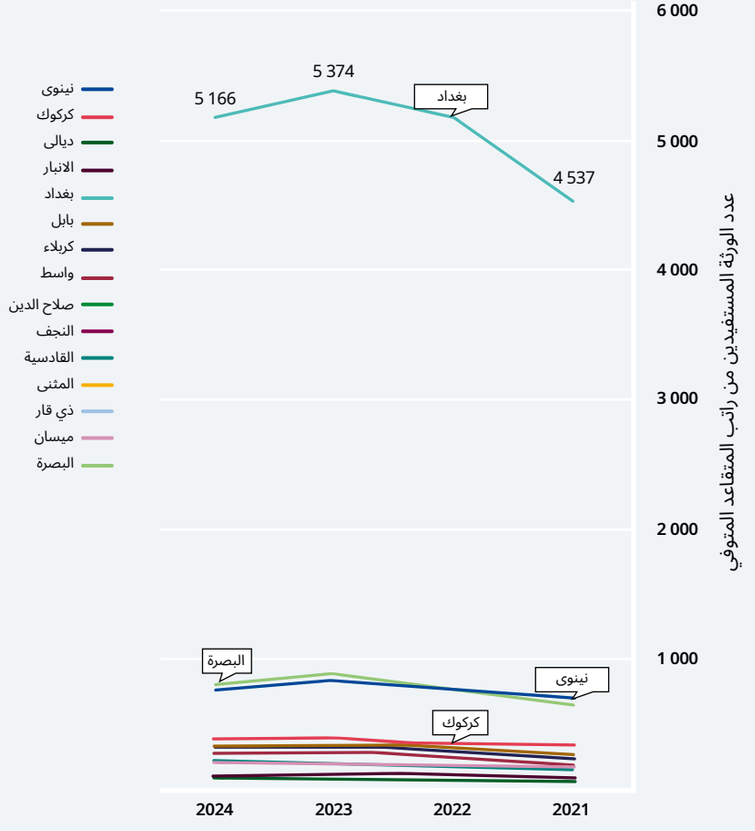

يوضـح الشـكل 48 نـسبة النسـاء من إجمـالي ورثة المستفيـدين من الضمـان الاجتمـاعي الخـاص حـسب المحـافظة والـسنة. ومن المثيـر للاهتمـام أن 90% من المستفيـدين من الضمـان الاجتمـاعي هـم من النسـاء في جميـع المحافظـات مـع التفـاوت الـطفيف باستثنـاء عـام 2021 والذي قـد يُـعزى إلـى أخطـاء في التـوثيق كمـا ذُكـر سـابقًا.

الشكل 48: حصة النساء من ورثة المستفيدين من الضمان الاجتماعي الخاص حسب المحافظة 2021-2024 (نسبة مئوية)

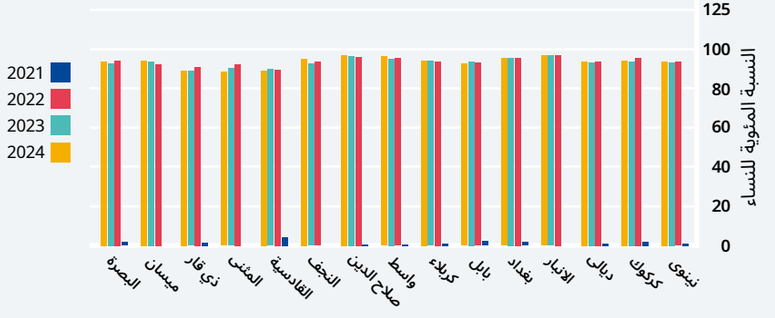

في إقليـم كوردسـتـان العـراق يـحق للعامـلين في القطـاع الخـاص الحصـول علـى استحقاقـات المتوفـى بمـوجب قانـون رواتب العمـال والضمـان الاجتمـاعي المعـدل رقـم 39 لـسنة 1971 بصيغتـه المعـدلة بالقانـون رقـم 4 لـسنة 2012. تُقـدم هذه الاستحقاقـات دعمًـا ماليًـا لأفـراد عائـلة العامـل المضمـون المتوفـى. عـادةً مـا يشـمل المتوفـى الزوج/ الزوجة والأبنـاء وفي بـعض الحـالات معـالين آخـرين كانـوا يعتمـدون ماليًـا علـى العامـل المتوفـى. يُحـدد مبـلغ ومـدة راتب المتوفـى بنـاءً علـى سجـل اشتـراكات العامـل المتوفـى ومتوسـط أجـره. تهـدف هذه الأحـكام إلـى ضمـان الاستقـرار المـالي للأسـر بعـد فقـدان معيلهـا الرئيـسي.

4.4 الحصـول علـى فوائـد سـحب الضمـان الاجتمـاعي الخـاص في إقليـم كوردسـتـان العـراق

بمـوجب قانـون إقليـم كوردسـتـان العـراق رقـم 4 لعـام 2012 الذي عـدّل إطـار الضمـان الاجتمـاعي استنـادًا إلـى قانـون التقاعـد والضمـان الاجتمـاعي للعمـال رقـم 39 لعـام 1971 أصبـح بإمـكان العمـال الآن الحصـول علـى مـكافأة نهـاية الخـدمة الإجمـالية حتـى قبـل سن التقاعـد وذلـك حـسب سنـوات الاشتـراك وسبب الخـروج[5]. في حـالة العـراق الاتحـادي، فيستـحق العمـال الآن حقوقًـا تقاعـدية ولـم يعـد السـحب المبكـر علـى شـكل مـكافأة نهـاية الخـدمة الإجمـالية ممكنًـا مـع بـعض الإعفـاءات للاشتـراكات غيـر المؤهـلة أو قصيـرة الأجـل. جُمـعت البيانـات الإدارية الموضـحة أدنـاه في إقليـم كوردسـتـان العـراق.

5. لا ينـطبق هذا في العـراق الاتحـادي حيث تـم إزالة خيـار مـكافأة نهـاية الخـدمة السـابق الذي كان مسـموحًا بـه بمـوجب القانـون المـلغي رقـم 39 لـسنة 1971 في القانـون الجديـد رقـم 18 لـسنة 2023.

يوضح الشكل 49 العمال الذين يتلقون مكافآت نهاية الخدمة في إقليم كوردستان العراق. في عام 2024 تلقى 9049 عاملًا منافع نهاية الخدمة وكان معظمهم من أربيل تليها دهوك والسليمانية.

الشكل 49: العمال الذين يتلقون منافع نهاية الخدمة بموجب الضمان الاجتماعي الخاص في إقليم كوردستان العراق 2023-2024

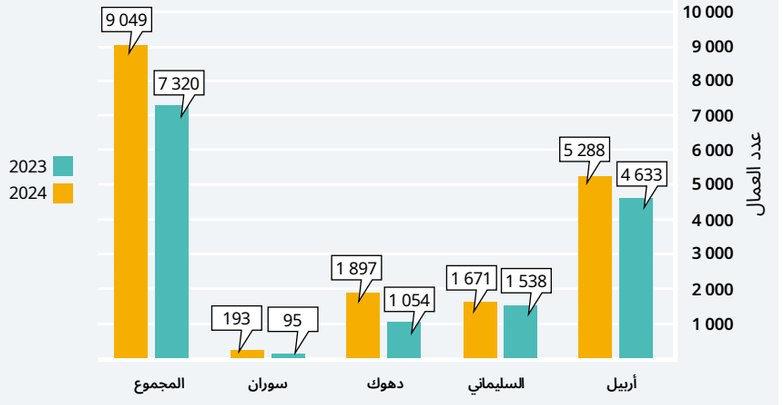

من بين المستفيدين من مكافآت نهاية الخدمة العمال المهاجرون. يوضح الشكل 50 أن 2079 عاملاً مهاجراً قد حصلوا على منافع نهاية الخدمة في إقليم كوردستان العراق عام 2024.

الشكل 50: العمال المهاجرون الذين يتلقون منافع نهاية الخدمة بموجب الضمان الاجتماعي الخاص في إقليم كوردستان العراق 2023-2024

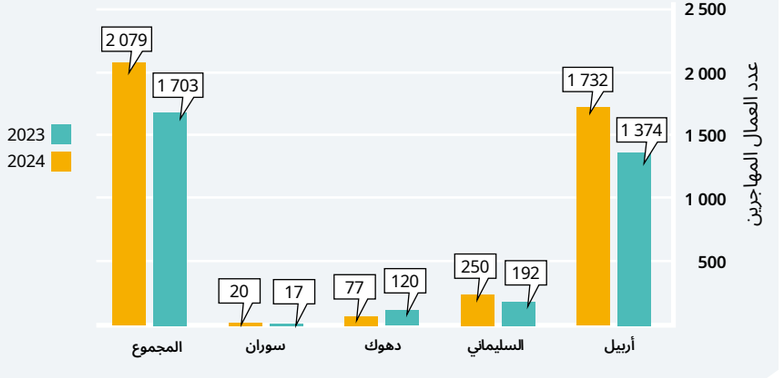

يوضح الشكل 51 نسب العمال المهاجرين الذين يتلقون منافع الضمان الاجتماعي الخاصة في نهاية المدة والتي تصل إلى 23% في كل من عامي 2023 و2024. وتتمتع أربيل بأعلى نسبة من العمال المهاجرين الذين يتلقون استحقاقات نهاية المدة بنسبة 33% في عام 2024.

الشكل 51: العمال المهاجرون الذين يتلقون منافع الضمان الاجتماعي في نهاية المدة في إقليم كوردستان العراق 2023-2024 (النسبة المئوية)

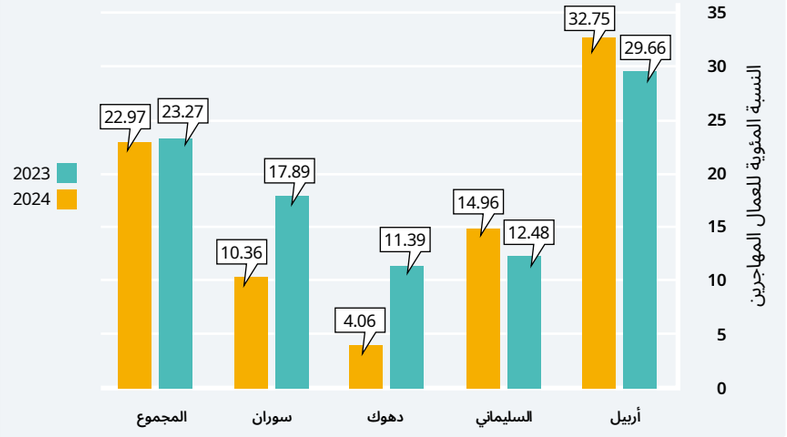

4.5 صرف منافع الضمان الاجتماعي الخاص طويلة الأجل

لم يتوفر لمنظمة العمل الدولية سوى بيانات حول صرف المنافع طويلة الأجل للأعوام 2022-2024 في العراق الاتحادي. ولم تكن البيانات متاحة لإقليم كوردستان العراق. وبشكل عام، ارتفعت صرفيات هذه الاستحقاقات سنويًا من 113 مليار دينار عراقي في عام 2022 إلى 123 مليار دينار عراقي في عام 2023 و145 مليار دينار عراقي في عام 2025.

5

المنافع قصيرة الأجل في الضمان الاجتماعي الخاص في العراق

الشكل 52: صرف منافع الضمان الاجتماعي طويلة الأجل في إقليم كوردستان العراق حسب المحافظة والسنة 2022-2024 (بالدينار العراقي)

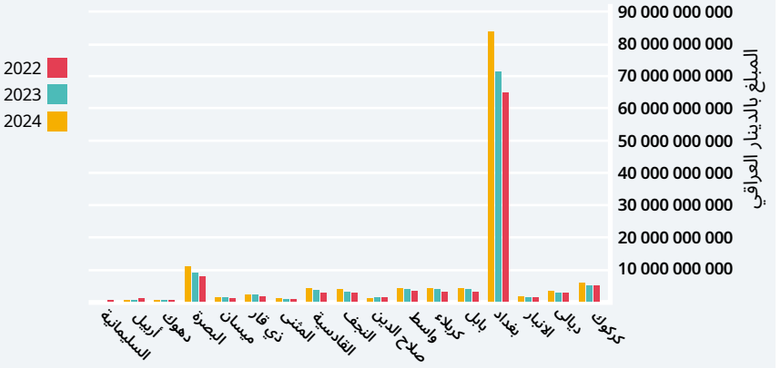

يوضح الشكل 52 مجموع المبالغ التي تم دفعها بالدينار العراقي المصروفة حسب المحافظات بينما يوضح الشكل 53 النسبة المئوية للمبالغ المدفوعة حسب المحافظات. في كلا الشكلين يتضح أن بغداد تتصدر بفارق كبير حيث تم صرف 84 مليار دينار عراقي في عام 2024 أي ما نسبته 58% من إجمالي المبالغ المصروفة بينما تتخلف البصرة بفارق كبير حيث تم صرف 11 مليار دينار عراقي أي ما نسبته 7% من إجمالي المدفوعات في عام 2024.

الشكل 53: حصة المحافظات من المبالغ المدفوعة للضمان الاجتماعي الخاص طويلة الأجل 2022-2024 (النسبة المئوية)

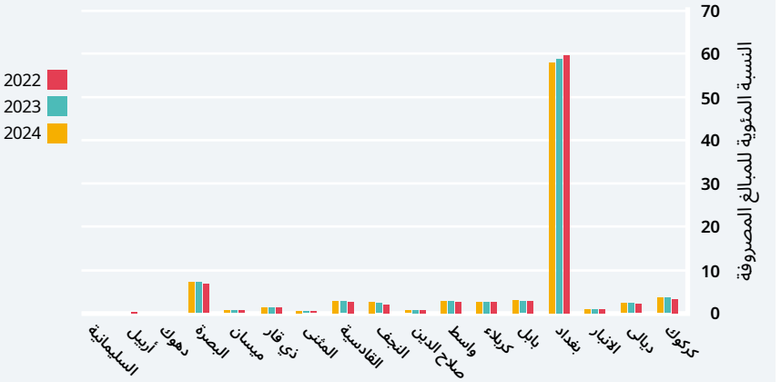

6

التغطية الفعالة للضمان الاجتماعي الخاص في العراق

ينص القانون الاتحادي العراقي رقم 18 لسنة 2023 على حزمة شاملة من المنافع قصيرة الأجل للعاملين في القطاع الخاص المضمونين بما في ذلك التأمين ضد المرض والأمومة وإصابات العمل وللمرة الأولى التأمين ضد البطالة. يتم دفع إعانات المرض لمدة تصل إلى 180 يومًا في السنة شريطة أن يكون العامل قد ساهم لمدة ثلاثة أشهر متواصلة على الأقل أو ستة أشهر متقطعة خلال العام السابق. تغطي إعانات الأمومة 100% من أجر المرأة المضمونة لمدة 14 أسبوعًا مع حد أدنى للمساهمة لمدة ستة أشهر متواصلة. في حالة إصابات العمل أو الأمراض المهنية يضمن القانون كلاً من الرعاية الطبية وتعويض الأجر أثناء فترة النقاهة دون الحاجة إلى حد أدنى لفترة المساهمة. اما فيما يتعلق بإعانات البطالة، تنطبق هذه على العمال الذين فقدوا وظائفهم بشكل غير طوعي وساهموا لمدة 12 شهرًا على الأقل بما في ذلك ستة أشهر متواصلة قبل البطالة. تُدفع هذه الإعانة لمدة تصل إلى ستة أشهر وتُحسب كنسبة مئوية من الأجر المضمون. تُمثل هذه الأحكام خطوةً هامةً نحو توسيع نطاق حماية الدخل ومواءمة نظام العراق مع معايير الضمان الاجتماعي الدولية وخاصةً اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 102 التي صادق عليها العراق عام 2023.

في الواقع، لا يزال تطبيق هذه الأحكام محدودًا. ونادرًا ما تُتاح استحقاقات المرض والأمومة بسبب قلة الوعي لدى العمال والعقبات الإدارية وتردد أصحاب العمل في الإبلاغ عن هذه المطالبات. وقد أُبلغ عن تعويضات إصابات العمل في بعض القطاعات إلا أن التحديات لا تزال قائمة في الإبلاغ والتوثيق والتقييم الطبي في الوقت المناسب. ولم تُفعّل آلية التأمين ضد البطالة التي أُدخلت حديثًا بعد حيث لا تزال الإجراءات المؤسسية وترتيبات التمويل وأنظمة التحقق قيد التطوير. وبالإضافة إلى هذه التحديات، فإن نطاق العمل غير المنظم إلى جانب محدودية القدرة على إنفاذه يعني أن نسبة كبيرة من العمال المؤهلين لا يطالبون بهذه الاستحقاقات أو يتلقونها. وبالتالي وعلى الرغم من الأحكام القانونية المتقدمة بهذا الخصوص الا انه لا يزال الوصول الفعال إلى الاستحقاقات قصيرة الأجل ضعيفًا مما يُؤكد الحاجة إلى إصلاحات إدارية وتحسين التسجيل والتواصل مع كل من أصحاب العمل والعمال. وأخيرًا نظرًا لضعف تطبيق هذه الاستحقاقات لا تزال البيانات الموحدة غير متوفرة.

يُقارن هذا الفصل نتائج التقرير المتعلقة بالتسجيل والفوائد طويلة الأجل بتقديرات السكان المتأثرين. وتستند معظم البيانات المعروضة هنا إلى افتراضات وتقديرات موثقة وبالتالي لا يمكن اعتبارها مقياسًا دقيقًا للتغطية.

6.1 التغطية الشاملة الفعلية للضمان الاجتماعي الخاص حسب المحافظة والسنة والجنس والأصل

لحساب التغطية الفعالة للضمان الاجتماعي، تم استخراج أحدث البيانات المفصلة المتاحة عن العمالة في القطاع الخاص حسب الجنس والمحافظة من مسح القوى العاملة في العراق 2021. ثم تتم مقارنة البيانات بتسجيل العمال في الضمان الاجتماعي الخاص في العراق الاتحادي وإقليم كوردستان العراق، بما في ذلك البيانات من نظام الضمان الاجتماعي الاختياري. وتم ذلك بناء على المعادلة التالية:

معدل التغطية الفعالة (%) = عدد العاملين المسجلين في الضمان الاجتماعي (إلزامي + اختياري) مقسم على العدد التقديري للعمال في القطاع الخاص مضروب في 100

$$\text{Effective coverage rate (\%)} = \frac{\text{Number of workers enrolled in private social security (mandatory + optional)}}{\text{Estimated number of private sector workers}} \times 100$$

يستند عدد العمال في القطاع الخاص حسب المحافظة والجنس إلى تقديرات مرجحة من البيانات الجزئية لمسح القوى العاملة في العراق لعام 2021. هذه ليست أعدادًا فعلية بل توقعات تمثيلية إحصائيًا باستخدام أوزان عينة المسح. في المقابل، تستند أرقام العمال المسجلين في الضمان الاجتماعي إلى بيانات إدارية من هيئة الضمان الاجتماعي وتعكس الأفراد المسجلين فعليًا. تشير معدلات التغطية الفعلية المعروضة هنا إلى نسبة القوى العاملة المؤهلة المقدرة في القطاع الخاص والمسجلة بنشاط في نظام الضمان الاجتماعي الخاص. قد تحدث اختلافات طفيفة بين الإجماليات المقدرة والأرقام الوطنية المنشورة بسبب الاختلافات في التصنيف أو الترجيح أو منهجيات تنظيف البيانات.

يوضح الشكل 54 أن التغطية الفعلية قد زادت في جميع أنحاء العراق الاتحادي، حيث تضاعفت تقريبًا من 6.97٪ من إجمالي العمال في عام 2021 إلى 12.65٪ من إجمالي العمال بحلول نهاية عام 2024. تستند هذه البيانات إلى خط الأساس لمسح القوى العاملة في العراق لعام 2021 للقوى العاملة في القطاع الخاص. هذه الزيادة كبيرة على الرغم من أنه سيتعين تأكيدها عند نشر بيانات التوظيف الخاصة المفصلة الجديدة في عام 2026 في مسح القوى العاملة القادم. في الواقع، تُظهر النتائج الأولية للمسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق الثالث (البنك الدولي 2022ب) زيادة إجمالية في التوظيف على الرغم من أن البيانات المفصلة غير متوفرة بعد. إذا تم تأكيد هذا الاتجاه وزاد التوظيف في القطاع الخاص بالفعل بشكل كبير فسيتعين تخفيض تغطية الضمان الاجتماعي الفعالة في تقدير معاد تعديله. في الوقت الحالي، هذا هو أفضل تقدير يمكن استخدامه. تجدر الإشارة إلى أن أربيل تتصدر بنسبة 31.27 في المائة في عام 2024 تليها كركوك بنسبة 18.45 في المائة وذي قار بنسبة 15.96 في المائة والبصرة بنسبة

15.82 في المائة ودهوك بنسبة 15.59 في المائة. بغداد والنجف والسليمانية بما في ذلك حلبجة وميسان وكربلاء وبابل وتُعدّ محافظات متوسطة الأداء حيث تتراوح نسبة التغطية الفعلية بين 10% و15%. أما فيما يخص بقية المحافظات، فقد تم تسجيل نسبة فعلية بأقل من 10% مع تسجيل نينوى والقادسية وديالى أدنى نسبة في الاداء.

◀ الشكل 54: التغطية الفعالة للضمان الاجتماعي الخاص في جميع أنحاء العراق حسب المحافظة والسنة 2021-2024 (النسبة المئوية)

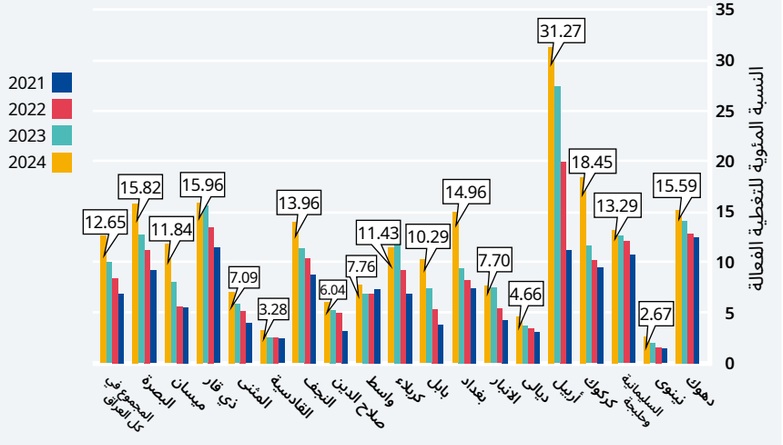

على الرغم من توفر بعض البيانات المُصنفة حسب الجنس حول كلٍّ من التوظيف في القطاع الخاص والاشتراك في الضمان الاجتماعي إلا أن نسب النساء في القطاع الخاص متدنية للغاية بحيث لا تسمح بإجراء مقارنات تتعلق بالتغطية الفعالة لجميع المحافظات. بدلاً من ذلك يتم الادراج في أدناه التغطية الفعالة للإناث في الضمان الاجتماعي الخاص حسب المناطق.

يُظهر الشكل 55 أن الاشتراك الفعال للنساء في الضمان الاجتماعي الخاص بما في ذلك الضمان الاختياري بانه قد تزايد في جميع أنحاء العراق (من 13.63% في عام 2021 إلى 27.86% في عام 2024). ويتضح ارتفاع الأداء في إقليم كوردستان العراق (40.73% في عام 2024) مقارنةً بالعراق الاتحادي (حيث بلغ 23.21% فقط في عام 2024).

الشكل 55: التسجيل الفعلي للنساء في الضمان الاجتماعي الخاص حسب المنطقة 2021-2024 (النسبة المئوية)

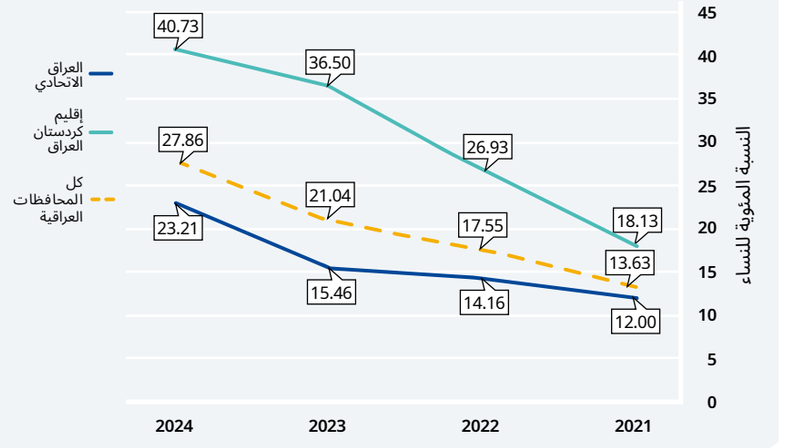

لتقدير التغطية الفعلية للعمال المهاجرين يمكن تطبيق نهج مماثل إلا أن العدد الإجمالي المُقدّر للعمال المهاجرين المسجل في مسح القوى العاملة العراقية لعام 2021 منخفض جدًا بحيث لا يُمكن مقارنته بشكل فعّال بالسجلات الإدارية للعمال المهاجرين. وتميل التقديرات الإدارية للعمال المهاجرين إلى أن تكون أعلى بكثير وخاصةً في إقليم كوردستان العراق ولذلك لم يكن من الممكن إجراء هذه الدراسة للعمال المهاجرين.

6.2 التغطية الفعالة لمستفيدي التقاعد من كبار السن وذوي الاعاقة على المدى الطويل

تم تقدير التغطية الفعلية لرواتب كبار السن في ظل نظام الضمان الاجتماعي للقطاع الخاص في العراق بمقارنة عدد الأفراد الذين يتلقون رواتب كبار السن في الفترة 2021-2024 بعدد العمال في القطاع الخاص الذين بلغوا سن التقاعد في تلك السنوات نفسها. تم استخلاص تقديرات العمال في سن التقاعد من البيانات الدقيقة لمسح القوى العاملة العراقية لعام 2021 (الجهاز المركزي للإحصاء وهيئة إحصاء إقليم كوردستان ومنظمة العمل الدولية 2022) باستخدام أوزان العينة الرسمية. تم اعتبار العمال مؤهلين للتقاعد إذا كانوا يعملون في القطاع الخاص وتتراوح أعمارهم بين 60 و64 عامًا للرجال و55 و59 عامًا للنساء وفقًا حدود الأهلية المحددة بموجب القانون رقم 18 لعام 2023. ثم تم تقسيم العدد الناتج للمستفيدين من الراتب التقاعدي على العدد التقديري للعاملين في القطاع الخاص في سن التقاعد لحساب تقدير لمعدل التغطية الفعلية. يوفر هذا النهج صورة أكثر واقعية عن إمكانية الحصول على الراتب التقاعدي بين السكان المؤهلين من حيث العمر والقطاع للحصول على استحقاقات بموجب نظام الضمان الاجتماعي الخاص.

يوضح الشكل 56 التغطية الفعلية المقدرة للمتقاعدين من كبار السن في الضمان الاجتماعي الخاص. بلغت التغطية 4.04% في عام 2021 و4.44% في عام 2024. وكانت التغطية الفعلية في رواتب كبار السن الخاصة أعلى عمومًا لدى النساء منها لدى الرجال. على سبيل المثال، في عام 2024 بلغت 5.8% للنساء و4.24% فقط للرجال. ويُثير انخفاض نسبة وعدد المتقاعدين من كبار السن القلق وقد يشير إلى صعوبات في توفير رواتبهم.

الشكل 56: تقدير التغطية الفعلية لكبار السن في الضمان الاجتماعي الخاص في العراق الاتحادي حسب الجنس 2021-2024 (نسبة مئوية)

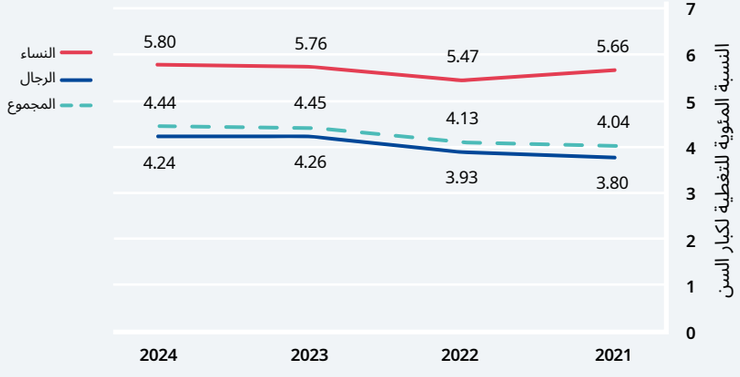

لم تتوفر بيانات إدارية مُصنّفة حسب الجنس حول رواتب كبار السن في إقليم كوردستان العراق. لذلك فقد تم اجراء تقدير عام فقط.

الشكل 57: تقدير التغطية الفعلية لكبار السن في الضمان الاجتماعي الخاص في إقليم كوردستان العراق 2021-2024 (نسبة مئوية)

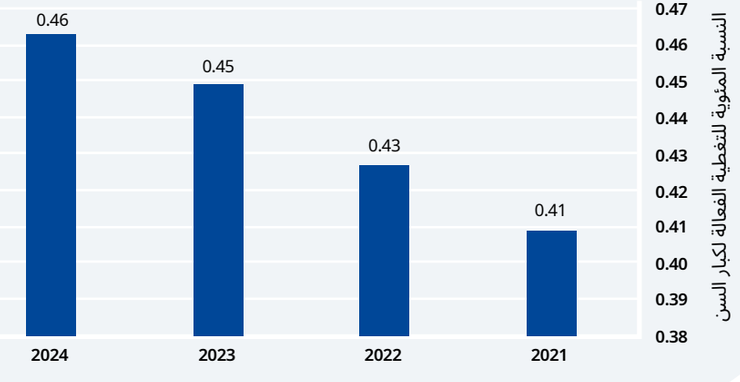

يبدو أن قيم التغطية الفعلية المقدرة أقل من واحد في المائة مما يشير إلى انخفاض شديد في تغطية الرواتب التقاعدية الخاصة لكبار السن في إقليم كوردستان العراق على الرغم من الزيادة التي حدثت على مدى السنوات الأربع الماضية.

ولتقدير التغطية الفعلية لرواتب الاعاقة بين العمال في القطاع الخاص في العراق يلزم مقارنة عدد الأفراد الذين يتلقون رواتب الاعاقة في عامي 2021 و2024 بالعدد التقديري للعاملين في القطاع الخاص ذوي الإعاقة. وللأسف، لم يتمكن مسح القوى العاملة في العراق لعام 2021 من إنشاء بيانات موثوقة عن الإعاقة وبالتالي لم يكن من الممكن استخراج التغطية الفعلية لاستحقاقات الاعاقة. ومع ذلك فإن البيانات الإدارية الحالية التي تمت مراجعتها في القسم 4.2 تسلط الضوء على عدد منخفض للغاية من المستفيدين من رواتب الاعاقة وبالتالي يمكن للمرء أن يستنتج أن التغطية الفعلية منخفضة أيضًا. وفي حالة إقليم كوردستان العراق لم تكن البيانات الإدارية متاحة حتى لذلك لم يتم إجراء هذا التمرين.

6.3 تصورات العمال حول الوصول إلى المنافع ودعم صاحب العمل

مسح الضمان الاجتماعي في بغداد والبصرة

لقد شمل مسح الضمان الاجتماعي الذي أجرته شركةCRSM للاستشارات التي تم التطرق اليها في بداية التقرير لصالح منظمة العمل الدولية في الفترة 2024-2025 على 300 عامل في القطاع الرسمي في بغداد والبصرة.[6] وقد قدمت الدراسة رؤى مهمة حول تجارب العمال فيما يتعلق بالوصول إلى المنافع ودعم صاحب العمل.

الخبرة في الحصول على المنافع: على الرغم من كونهم عاملين في القطاع المنظم الا انه لم يحاول سوى 3% من المجيبين الحصول على منافع الضمان الاجتماعي. ومن بين هؤلاء واجه 67% صعوبات وأفاد 11% باستحالة الحصول على مستحقاتهم. وشملت العقبات الرئيسية المذكورة الإجراءات المطولة والمعقدة (أفاد بها 33%) ونقص المعلومات الواضحة حول كيفية المطالبة بالمنافع (أفاد بها 16%).

الدعم المتصور من صاحب العمل: كانت تصورات العمال لدعم صاحب العمل في تسهيل التسجيل في الضمان الاجتماعي إيجابية إلى حد ما. وصف 36% من المجيبين أصحاب عملهم بأنهم داعمون للغاية بينما وصف 33% الدعم بأنه نوع من الدعم. والجدير بالذكر أن 22% أشاروا إلى أنهم لم يواجهوا أي صعوبات في الحصول على المنافع مما يشير إلى تباين في مشاركة صاحب العمل والممارسات الإدارية.

6. تقرير CRSM وثيقة داخلية لمنظمة العمل الدولية. وقد تم تلخيص بعض دراسات الحالة من المسح في نهاية هذا الفصل.

حالة التسجيل ومدة التغطية: وجد الاستطلاع أن 62% من العمال أكدوا أن أصحاب العمل يساهمون في الضمان الاجتماعي نيابة عنهم بينما كان 23% غير متأكدين. اما فيما يتعلق بالتغطية، أفاد 52% بأن فترة تسجيلهم تتوافق مع إجمالي مدة عملهم مما يشير إلى التوافق التام بين سجلات الاشتراكات وتاريخ العمل الفعلي. ومع ذلك، أعرب 33% عن عدم يقينهم بشأن هذا الأمر. ومن بين الذين أبلغوا عن فجوات في التغطية عمل 98% لمدة تتراوح بين سنة وخمس سنوات دون أي اشتراكات في الضمان الاجتماعي.

المعرفة بالاشتراكات ورصدها: لم يعرف سوى 7% من المجيبين كيفية التحقق من اشتراكاتهم واستحقاقاتهم في الضمان الاجتماعي بينما أفاد 84% أنهم لا يعرفون كيفية تتبع هذه المعلومات - مما يسلط الضوء على فجوة كبيرة في المعلومات.

التحسينات المقترحة: لتعزيز المشاركة والوصول إلى المنافع، أوصى 18% من العمال بمزيد من الشفافية في كيفية إدارة سجلات الاشتراكات وإتاحتها لا سيما من خلال الأدوات التي تسمح للأفراد بالتحقق من تسجيلهم ورصد استحقاقاتهم.

◄ الصندوق 3. قصص مختارة من إقليم كوردستان العراق

- **توجهت امراة من أربيل إلى دائرة الضمان الاجتماعي في 29 نيسان 2024 للمطالبة براتب ابنها المتوفي الذي توفي أثناء خدمته. وتحدثت عن تجربتها قائلةً:** "... في المرة الأولى التي زرنا فيها دائرة الضمان الاجتماعي لم نتمكن من فعل أي شيء لأننا لم نكن نعرف ما يحتاجونه... زرنا الدائرة عدة مرات لكن في المرة الأولى أخبرونا فقط بالوثائق التي يجب إحضارها وفي المرة الثانية أخذنا الوثائق وخاصة شهادة الوفاة وبطاقات الهوية وصوري ووثيقة توزيع الميراث القانونية (القسام الشرعي) وتلك الوثائق... بمجرد أن سلمناهم جميع الوثائق قالوا: انتظروا حتى نتصل بكم للعودة... لقد مر شهر تقريبًا ونحن ننتظر... بمجرد أن نحصل على الراتب سيكون لي ولحفيدتي..."
- **شاركت عاملة تبلغ من العمر 64 عامًا وعملت لمدة 24 عامًا في دهوك في طلبها لمعاش التقاعد وقالت:** "قبل ذهابي إلى إدارة الضمان الاجتماعي لتقديم طلبي شرح لي زملائي في العمل الإجراءات كاملةً. عندما زرتُ الدائرة طلبوا وثائقي واصطحبوني إلى بعض الغرف... لا أتذكر من أي الغرف بدأنا لكنني أعطيتهم صوري وهويتي ووثائق أخرى... زرنا مؤسسات أخرى. كان الموظفون محترمين للغاية وساعدوني كثيرًا... بعد شهر أو شهرين أنهوا ملفي وفي آخر مرة زارهم فيها ابني، عرفنا أنهم أنهوا ملفي... الآن أتقاضى راتبي والحمد لله أنهم فعلوا ذلك من أجلي.

7

وضع صندوق الضمان الاجتماعي الخاص في العراق

- **عامل يبلغ من العمر 84 عامًا يعمل في مصنع بلاط في أربيل تحدث عن الإجراءات التي مر بها عندما تقدم بطلب للحصول على راتب الاعاقة وقال:** "... زرت العديد من الأطباء وأظهرت نتائج جميع الفحوصات أنني لا يجب أن أعمل بعد الآن... تقدمت بطلبي العام الماضي واستغرق الأمر بعض الوقت وراجعت اللجان الطبية أعتقد أنها لجنتهم... بعد 7 أشهر أكملوا ملفي... لكنهم أخبروني أنه يجب عليّ مراجعة اللجنة الطبية كل ستة أشهر إذا لم أمت حتى ذلك الوقت... لم أحصل على راتبي بعد لكنهم قالوا إنه سيكون حوالي 150 ألف دينار عراقي وما زلت أنتظر وآمل ألا يستغرق الأمر سبعة أشهر أخرى..."
- **رجل يبلغ من العمر 39 عامًا من دهوك ويعمل في أحد البنوك تحدث عن مطالبته بمكافأة نهاية الخدمة وقال:** "تقدمت بطلب للحصول على مكافأة نهاية الخدمة لأنني أسست مشروعي الخاص وهو ورشة لتصليح الغسالات وكنت بحاجة إلى التمويل. استغرق الأمر بضع ساعات لإكمال عملية التقديم حيث كان عليّ الذهاب إلى البنك لتوقيع استمارة ثم إعادتها إلى دائرة الضمان الاجتماعي. لا أتذكر بالضبط عدد الغرف التي زرتها في ذلك اليوم لكنني أتذكر أنني زرت بعض الغرف أكثر من مرة... بمجرد أن تقدمت بالطلب أخبروني في دائرة الضمان الاجتماعي أن لديهم رقم هاتفي وسيتصلون بي بعد شهر تقريبًا. مر شهر وما زلت لم أتلقَّ أي اتصال!... أخطط لزيارتهم مرة أخرى في الأيام القادمة للتحقق من إكمالهم لملفي..."

يستعرض هذا الفصل وضع الأموال المتاحة لإدارة الضمان الاجتماعي الخاص. ويعرض الشكل 58 النفقات المبلغ عنها لإدارات الضمان الاجتماعي الخاصة في إقليم كوردستان العراق.

◀ الشكل 58: النفقات السنوية لإدارة الضمان الاجتماعي الخاصة في إقليم كوردستان العراق 2018-2024 (بالدينار العراقي)

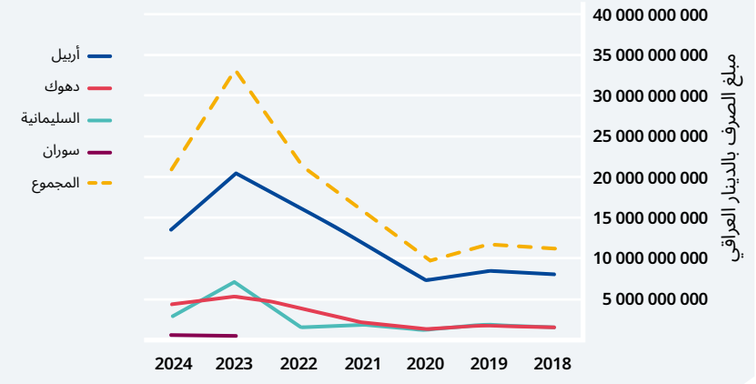

يوضح الشكل 58 متوسط إنفاق يتراوح بين 10 و11 مليون دينار عراقي بين عامي 2018 و2020 مع زيادة ملحوظة حتى عام 2023 لتصل إلى أكثر من 33 مليون دينار عراقي. تبع ذلك انخفاض معتدل في عام 2024 ليصل إلى 21 مليون دينار عراقي. ومن حيث المحافظات من المتوقع أن تتصدر أربيل قائمة المحافظات الأكثر إنفاقًا باتباع نمط مماثل.

◀ الشكل 59: الدخل السنوي لإدارة الضمان الاجتماعي الخاصة في إقليم كوردستان العراق 2018-2024 (بالدينار العراقي)

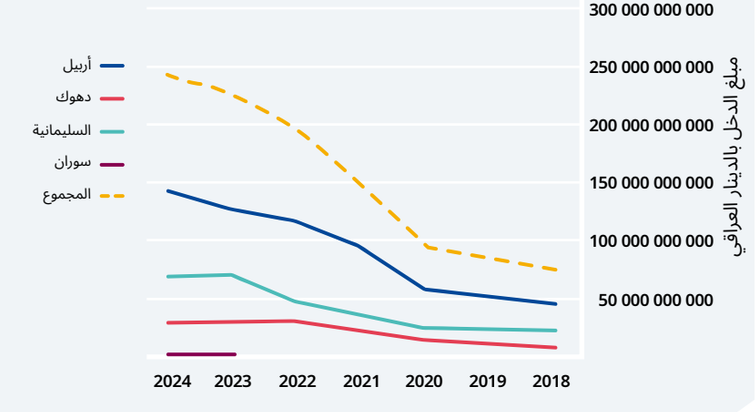

كما يوضح الشكل 59، فإن دخل دائرة الضمان الاجتماعي في إقليم كردستان العراق قد ارتفع بمقدار 75 مليون دينار عراقي في عام 2018 ليصل إلى 94 مليون دينار عراقي في عام 2020 ثم تلاه زيادة أكثر حدة حتى عام 2023 ليصل إلى 226 مليون دينار عراقي ثم ارتفع بشكل معتدل إلى 241 مليون دينار عراقي في عام 2024. ويتصدر نمو الدخل محافظة أربيل تليها المحافظات الأخرى.

يوضح الشكل 60 أن صافي الرصيد شهد أيضًا ارتفاعًا تدريجيًا وتسارعًا من 402 مليون دينار عراقي في عام 2018 إلى 1.28 مليار دينار عراقي في عام 2024.

◀ الشكل 60: رصيد إدارة الضمان الاجتماعي الخاص في إقليم كوردستان العراق حسب السنة 2018-2024 (بالدينار العراقي)

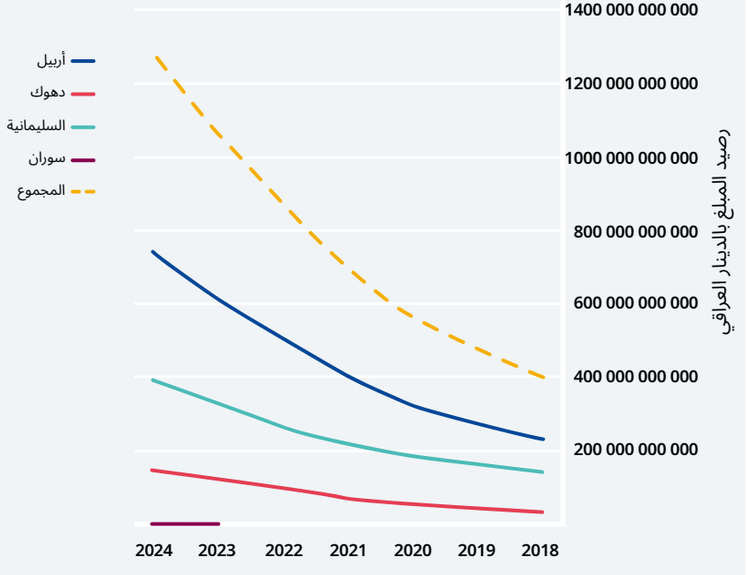

8

التوصيات

وتنقسم التوصيات إلى قسمين – الإصلاحات المتعلقة بالسياسات والإجراءات وتلك المتعلقة بالبيانات والرصد والتوثيق.

8.1 التوصيات المتعلقة بالسياسات والادارة

1. **توسيع التغطية الفعالة:** على الرغم من تضاعف تغطية الضمان الاجتماعي الخاص خلال السنوات الأربع الماضية إلا أن نسبة التغطية الفعالة البالغة 12٪ لا تزال منخفضة للغاية. لذلك لا بد من بذل جهود كبيرة لزيادة التغطية. ويوصي هذا التقرير بالتدابير الممكنة التالية:

أ. اعتماد نهج قطاعي ومحدد لكل منطقة لتوسيع نطاق تغطية الضمان الاجتماعي بالتعاون مع إدارات العمل والنقابات العمالية وأصحاب العمل من خلال لجان ثلاثية. وقد ساهمت تجربة لجنة كركوك الثلاثية بشكل واضح في تعزيز التغطية. ومن شأن توسيع نطاق هذه اللجان ليشمل محافظات أخرى أن يعزز الجهود المبذولة على نطاق أوسع.

ب. توسيع نطاق التسجيل. كما ما تم مناقشته في القسم 3.3 حيث لا يزال عدد العمال لكل صاحب عمل منخفضًا جدًا حيث يتراوح متوسطه بين أربعة وخمسة عمال في العراق الاتحادي وثلاثة إلى أربعة عمال في إقليم كوردستان العراق ومع ذلك، فإن المتوسط الفعلي استنادًا إلى مسح المؤسسات العراقية لعام 2022 الذي أجراه البنك الدولي أعلى بكثير (البنك الدولي 2022). وبالتالي، هناك مجال لتسجيل العمال الذين لم يُسجلوا بعد رغم حصولهم على عمل منظم. لذلك من المهم بالتعاون مع منظمات أصحاب العمل التواصل مع المؤسسات الرسمية لتعزيز التسجيل بالإضافة إلى التواصل مع المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والشركات غير منظمة والعمال لحسابهم الخاص لزيادة تسجيل أصحاب العمل والعمال في كل من النظامين الإلزامي والاختياري.

ت. تعزيز آليات التفتيش والإنفاذ لضمان الامتثال للقانون رقم 18 لا سيما في المحافظات ذات الأداء الضعيف. ينبغي على المنظمات العمالية تعزيز تواصلها مع العمال فيما يتعلق بالضمان الاجتماعي وينبغي على منظمات أصحاب العمل التعاون بنشاط لتوسيع جهود التسجيل. ومن الضروري تشكيل فرق عمل داخل المنظمات العمالية لرصد ومتابعة شكاوى عدم الامتثال للضمان الاجتماعي. وتحتاخ منظمات أصحاب العمل إلى لجان للضمان الاجتماعي لمراقبة الامتثال وضمانه. وأخيرًا يمكن للجان ثلاثية الأطراف مثل تلك التي شُكِّلت في كركوك أن تُساهم في ضمان ديناميكية لزيادة التسجيل وصرف المنافع.

المدى القصير:	تكرار نموذج اللجنة الثلاثية في كركوك في المحافظات الأخرى.
	إجراء التواصل مع المؤسسات الرسمية لتحديد العمال غير المسجلين وتسجيلهم.
المدى المتوسط:	تعزيز آليات التفتيش والإنفاذ وتشجيع فرق العمل الرقابية.

2. **معالجة الفجوات بين الجنسين:** إن التحاق النساء بالضمان الاجتماعي الخاص أقل بقليل من معدل مشاركة القوى العاملة للإناث المتدني أصلاً في العراق الاتحادي بينما يتوافق مع معدل مشاركة القوى العاملة للإناث في إقليم كوردستان العراق. يوصي هذا التقرير بالتدابير الممكنة التالية:

أ. تعزيز الحوافز المصممة خصيصا وحملات التوعية لتشجيع التحاق المرأة بالضمان الاجتماعي الخاص بما في ذلك النظام الاختياري.

ب. دمج الحماية الاجتماعية مع برامج سوق العمل النشطة لدعم مشاركة المرأة في القوى العاملة.

المدى القصير:	إطلاق حملات توعية مخصصة لتسجيل المرأة.
المدى المتوسط:	دمج الحماية الاجتماعية مع برامج سوق العمل النشطة للمرأة.

3. **تحسين إمكانية الحصول على استحقاقات الضمان الاجتماعي طويلة الأجل:** من أبرز ملاحظات هذا التقرير انخفاض فرص الحصول على استحقاقات الضمان الاجتماعي الخاص طويلة الأجل بما في ذلك رواتب الاعاقة وكبار السن واستحقاقات ورثة المستفيد من التقاعد. ويوصي التقرير بالتدابير الممكنة التالية:

أ. مراجعة التزاحم في مدى شمول وتوصيل الرواتب لكبار السن والإعاقة في ضوء ارتفاع معدلات التسجيل مع ركود أو انخفاض صرف الاستحقاقات.

ب. إنشاء مسارات إدارية سريعة لتقييمات الإعاقة وخاصة خارج بغداد وأربيل.

المدى القصير:	إنشاء مسارات إدارية سريعة لتقييم الإعاقة خارج بغداد / أربيل.
المدى المتوسط:	مراجعة أهلية ومتطلبات تقديم رواتب كبار السن والإعاقة.

ت. يُسلِّط العدد المنخفض جدًا للمتقاعدين من كبار السن في القطاع الخاص في عموم العراق الضوء على هشاشة وضع كبار السن ويمكن للحكومة أن تدرس إمكانية توفير راتب اجتماعي شامل لكبار السن لسد هذه الفجوة.

4. **تفعيل المنافع قصيرة الأجل:** من أهم الملاحظات التي خلص إليها هذا التقرير محدودية إمكانية الحصول على المنافع قصيرة الأجل. ويوصي التقرير بالتدابير الممكنة التالية:

أ. تسريع تطبيق إعانات المرض والأمومة والبطالة من خلال اللوائح التنظيمية وبناء القدرات المؤسسية.

ب. تجربة نظام تقديم إعانات قصير الأجل في محافظات مختارة لاختبار سير عمل الابلاغ والتحقق والصرف.

المدى القصير	تنفيذ أنظمة تجريبية لتقديم المنافع قصيرة الأجل في محافظات مختارة.
المدى المتوسط	استكمال اللوائح التنظيمية وبناء القدرات لتقديم إعانات المرض والأمومة والبطالة.

5. **تعزيز التغطية وقابلية نقل المستحقات للعمال المهاجرين:** تُظهر النتائج الواردة في القسم 2.4 وبدرجة محدودة في القسم 4.5 أن العمال المهاجرين يساهمون بمبالغ كبيرة في صناديق الضمان الاجتماعي ولكن في حالة العراق الاتحادي (المحافظات العراقية عدا إقليم كوردستان) لا يمكنهم المطالبة بهذه المستحقات إلا بعد تقاعدهم في العراق. يُمثل هذا شكلاً هيكلياً من أشكال التمييز ينبغي إزالته. يوصي هذا التقرير بالتدابير الممكنة التالية:

أ. وضع إطار قانوني وإداري لقابلية نقل الضمان الاجتماعي لا سيما من خلال اتفاقيات ثنائية أو مذكرات تفاهم مع بلدان الاصل المعنية.

ب. ضمان أن تُفضي اشتراكات العمال المهاجرين إلى حماية اجتماعية فعّالة أو إعادة النظر في متطلبات المساهمة في حال عدم توافر أي استحقاقات وقد يستلزم ذلك حتى تغييرات في السياسات.

ت. ضمان توسيع نطاق تغطية الضمان الاجتماعي الخاص إذا أمكن ترتيب قابلية نقل الاستحقاقات مع بلدان المنشأ.

المدى القصير:	مراجعة عدم التوافق بين الاشتراكات والفوائد وتطوير خيارات سياسية عادلة للعمال المهاجرين.
	ضمان إمكانية الوصول إلى المنافع أو إعادة النظر في متطلبات المساهمة للعمال المهاجرين.
المدى الطويل	إعداد اتفاقيات ثنائية أو مذكرات تفاهم بشأن قابلية نقل المنافع مع بلدان الأصل.

6. **تعزيـز التكامـل مـع نظـام القطـاع العـام:** فـي حيـن أن الضمـان الاجتماعـي العـام يخضـع لمراجعـة جهـات أخـرى (صنـدوق النقـد الدولـي ومنظمـة العمـل الدوليـة والبنـك الدولـي 2024) فـإن التحـاق القطـاع الخـاص بالضمـان الاجتماعـي أقـل بكثيـر مـن التحـاق القطـاع العـام. ولا تـزال فجـوات واختلافـات الاسـتحقاقات تُشـكل عقبـات أمـام التوظيـف فـي القطـاع الخـاص. لذلـك، يوصـي هـذا التقريـر بمـا يلـي:

أ. إنشـاء آليـات تنسـيق لمعالجـة التشـتت بيـن برامـخ القطاعيـن العـام والخـاص بمـا فـي ذلـك بـذل الجهـود لتحقيـق مواءمـة طويلـة الأجـل للاسـتحقاقات وقابليـة نقلهـا.

المدى الطويل	إنشاء آليات التنسيق بين الأنظمة العامة والخاصة وتوحيد الحقوق.

7. **التعزيـز المؤسسـي:** ينبغـي علـى هيئـات الضمـان الاجتماعـي الخاصـة علـى الصعيديـن الاتحـادي وإقليـم كوردسـتان العـراق مواصلـة الإصلاحـات اللازمـة لضمـان الوصـول إلـى خدمـات الضمـان الاجتماعـي وضمـان جودتهـا. ويُوصـى باتخـاذ التدابيـر التاليـة:

أ. الاسـتثمار فـي التحـول الرقمـي وأتمتـة أنظمـة التسـجيل والاشـتراكات والمطالبـات داخـل هيئـات الضمـان الاجتماعـي لتعزيـز المسـاءلة أمـام العمـال المضمونيـن.

ب. تعزيـز واجهـة المسـتخدم (عبـر الإنترنـت أو الهاتـف المحمـول) لتمكيـن المسـاهمين مـن الوصـول إلـى السـجلات وتقديـم المطالبـات وتلقـي التحديثـات.

المدى القصير:	تعزيز الواجهات الرقمية التي تواجه العملاء للمساهمين.
المدى المتوسط	أتمتة التسجيل وتتبع الاشتراكات وإدارة المطالبات.

8.2 توصيات البيانات والرصد والتوثيق

1. تعزيز جمع البيانات وتوافرها

أ. نشـر بيانـات إداريـة مُصنفـة حسـب الجنـس والمحافظـة والعمـر وبلـد الاصـل ونـوع الاسـتحقاق بانتظـام لأغـراض الشـفافية والتحليـل.

ب. البـدء فـي التتبـع والنشـر المنهجـي للبيانـات المتعلقـة بالاسـتحقاقات قصيـرة الأجـل (المـرض والأمومـة وإصابـات العمـل والبطالـة).

ت. ضمـان نشـر بيانـات الصـرف والنفقـات والرصيـد الصافـي لحسـابات الضمـان الاجتماعـي فـي الوقـت المناسـب ونشـرها بانتظـام وإتاحتهـا للجمهـور. يجـب تضميـن أرقـام عـن النفقـات الإداريـة للضمـان الاجتماعـي مـع تمييزهـا عـن صـرف الاسـتحقاقات.

ث. يجـب توثيـق بيانـات رواتـب الإعاقـة فـي إقليـم كوردسـتان العـراق ونشـرها فـي الوقـت المناسـب وإتاحتهـا للجمهـور ونشـرها بانتظـام.

ج. يجب توفير بيانات عن أصحاب العمل المُحالين إلى المحاكم في العراق الاتحادي.

ح. استكشاف بيانات أخرى محتملة موجودة يمكن توثيقها وتحليلها بانتظام.

2. تحسين جودة البيانات والتحقق من صحتها

أ. توحيـد سـجلات التسـجيل والاسـتبعاد وخاصـةً للحـد مـن إدخـالات البيانـات غيـر المصنفـة أو "غيـر المعروفـة" (مثـل فقـدان الجنسـية والجنـس).

ب. إدخال عمليات التحقق المتبادل بين سجلات صاحب العمل والعامل لضمان الاتساق.

3. إضفاء الطابع المؤسسي على تكامل مسح القوى العاملة

أ. التعـاون مـع الهيئـات الإحصائيـة المركزيـة فـي العـراق الاتحـادي وإقليـم كوردسـتان العـراق لتضميـن وحـدات بيانـات الضمـان الاجتماعـي الفعالـة لمسـح القـوى العاملـة فـي العـراق القـادم فـي عـام 2026.

ب. ضمـان أن يتضمـن مسـح القـوى العاملـة فـي العـراق 2026 بيانـات مفصلـة حـول الإعاقـة والعمـل غيـر المنظـم وقطـاع العمـل والاشـتراك فـي الضمـان الاجتماعـي.

4. تطوير نظام مراقبة موحد

أ. إنشـاء لوحـة معلومـات لتتبـع التقـدم المحـرز فـي مؤشـرات التغطيـة الفعالـة حسـب الجنـس وبلـد الاصـل والمحافظـة ونـوع الاسـتفادة والمخطـط (إلزامـي واختيـاري).

5. أرشفة ونشر العمل التحليلي

أ. إعـداد تقاريـر تحليليـة متاحـة للعامـة وأرشـفتها بشـكل منهجـي لتتبـع تقـدم الإصـلاح مـع مـرور الوقـت.

ب. توثيـق الـدروس المسـتفادة مـن البرامـخ التجريبيـة أو التدخـلات الخاصـة بالمحافظـات وتبادلهـا.

المصادر

الجهاز المركزي للإحصاء، وهيئة إحصاء إقليم كوردستان، ومنظمة العمل الدولية (الجهاز المركزي للإحصاء في العراق، والجهاز المركزي للإحصاء في إقليم كوردستان، ومنظمة العمل الدولية). 2022. مسح القوى العاملة في العراق 2021، بغداد. https://www.ilo.org/sites/default/files/wcmsp5/groups/public/%40arabstates/%40ro-beirut/documents/publication/wcms_850359.pdf.

منظمة العمل الدولية. 2023. "ليس معنا، ليس لنا: شراكات شاملة من أجل الإصلاح"، بيروت: المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية للدول العربية. https://www.ilo.org/sites/default/files/wcmsp5/groups/public/@arabstates/@ro-beirut/documents/publication/wcms_888181.pdf.

—— وشركة CRSM للاستشارات. سيصدر عام 2025. مسح سريع لإدراك الضمان الاجتماعي للمؤسسات والعمال الرسميين في العراق. بيروت: المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية للدول العربية.

—— ومعهد التنمية الخارجية. سيصدر عام 2025أ. توسيع نطاق الضمان الاجتماعي ليشمل العمال المؤقتين في قطاع البناء في العراق وإقليم كوردستان العراق. بيروت: المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية للدول العربية.

—— و —— . سيصدر عام 2025ب. توسيع نطاق الضمان الاجتماعي ليشمل العمال لحسابهم الخاص وأفراد الأسرة غير مدفوعي الأجر في قطاع الزراعة. بيروت: المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية للدول العربية.

—— و —— . سيصدر عام 2025ج. توسيع نطاق الضمان الاجتماعي ليشمل العمال بأجر في قطاع الصناعة التحويلية في العراق وإقليم كوردستان العراق. بيروت: المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية للدول العربية.

صندوق النقد الدولي، ومنظمة العمل الدولية، والبنك الدولي. (2024). نحو نظام تقاعد وطني شامل وعادل ومستدام في العراق، واشنطن العاصمة. https://www.social-protection.org/gimi/Media.action?id=19662.

الجهاز المركزي للإحصاء في إقليم كوردستان العراق. 2023. تقرير مسح القوى العاملة - إقليم كوردستان العراق 2021، بغداد. https://krso.gov.krd/en/statistics/labour-force.

البنك الدولي. 2022أ. مسوحات المؤسسات: تجارب الشركات - لمحة عامة عن العراق 2022. واشنطن العاصمة. https://www.enterprisesurveys.org/content/dam/enterprisesurveys/documents/country/Iraq-2022.pdf.

——. 2022ب. المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسر في العراق - الجزء الثالث: تقرير الجدولة. واشنطن العاصمة. https://projects.worldbank.org/en/projects-operations/project-detail/P176590.

منشورات أخرى ذات صلة بمنظمة العمل الدولية

منظمة العمل الدولية. 2021أ. تشخيص للاقتصاد غير المنظم في العراق. https://www.social-protection.org/gimi/Media.action?id=18971.

——. 2021ب. تقرير الحماية الاجتماعية العالمي 2020-2022: الحماية الاجتماعية على مفترق الطرق - سعياً لمستقبل أفضل. https://www.social-protection.org/gimi/ShowTheme.action?id=5.

——. 2022أ. الاستراتيجية الوطنية العراقية لمنع وتقليص أوجه عدم المساواة في عالم العمل (2024-2028)، بيروت: المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية. [متوفر أيضاً باللغة العربية]. https://www.ilo.org/sites/default/files/wcmsp5/groups/public/%40arabstates/%40ro-beirut/documents/publication/wcms_916523.pdf.

——. 2022 ب. بناء أرضية الحماية الاجتماعية في العراق - الإطار والتوصيات. https://www.social-protection.org/gimi/ShowRessource.action?id=57956.

——. 2022ج. جيل 2050: تحويل "الهبة" الديموغرافية للعراق إلى فرصة اقتصادية واعدة. بيروت: المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية للدول العربية. [متوفر أيضًا باللغة العربية]. https://www.social-protection.org/gimi/Media.action?id=19075.

—— ومعهد البحوث الاقتصادية التطبيقية (IPEA). 2025. تسهيل الانتقال بين المساعدة الاجتماعية والضمان الاجتماعي: إطار مفاهيمي ومراجعة لأفضل الممارسات العالمية في دول المنطقة العربية، برازيليا وجنيف. https://www.ilo.org/sites/default/files/2025/02-Facilitating-transition-between-social-assistance-and-social-insurance.pdf.

الأمم المتحدة، العراق. 2022. ورقة موقف: بناء إطار عمل الحد الأدنى للحماية الاجتماعية في العراق وتوصياته. بالتعاون مع الحكومة العراقية. بغداد. https://www.ilo.org/sites/default/files/wcmsp5/groups/public/%40arabstates/%40ro-beirut/documents/publication/wcms_853782.pdf

الملاحق

- **الجدول 1:** تسجيل العمال في الضمان الاجتماعي الخاص في العراق الاتحادي، حسب المحافظة (2021-2024) 93
- **الجدول 2:** تسجيل العمال في الضمان الاجتماعي الخاص في إقليم كوردستان العراق، حسب المنطقة (2018-2024) 93
- **الجدول 3:** العمال المسجلين في الضمان الاجتماعي الاختياري في عام 2024 94
- **الجدول 4:** العمال المهاجرون المسجلون في الضمان الاجتماعي الخاص في العراق الاتحادي، حسب المحافظة (2021-2024) 95
- **الجدول 5:** العمال المهاجرون المسجلون في الضمان الاجتماعي الخاص في إقليم كوردستان العراق، حسب المنطقة (2018-2024) 95
- **الجدول 6:** أصحاب العمل المسجلين في الضمان الاجتماعي الخاص في العراق الاتحادي (2021-2024) 96
- **الجدول 7:** أصحاب العمل المسجلين في الضمان الاجتماعي الخاص في إقليم كوردستان العراق، حسب المنطقة (2018-2024) 96
- **الجدول 8:** المتقاعدون في إدارة الضمان الاجتماعي الاتحادية العراقية (2021-2024) 97
- **الجدول 9:** المتقاعدون في إدارة الضمان الاجتماعي بإقليم كوردستان العراق (2018-2024) 97
- **الجدول 10:** المتقاعدون من ذوي الإعاقة في ظل إدارة الضمان الاجتماعي الاتحادية العراقية (2021-2024) 98
- **الجدول 11:** التغطية الفعلية في الضمان الاجتماعي الخاص، 2021-2024 (النسبة المئوية) 99

الجدول 1: تسجيل العمال في الضمان الاجتماعي الخاص في العراق الاتحادي، حسب المحافظة (2021-2024)

السنة	2021	2022	2023	2024
نينوى	7 179	8 076	9 801	11 326
كركوك	21 664	23 231	26 223	41 015
ديالى	6 775	7 322	8 034	9 409
الانبار	7 237	8 929	12 590	12 564
بغداد	98 246	109 149	125 058	187 899
بابل	12 554	17 642	23 938	31 372
كربلاء	12 266	16 390	24 089	19 539
واسط	15 213	14 270	14 471	15 421
صلاح الدين	9 061	13 712	14 658	16 308
النجف	19 564	23 353	25 444	30 111
القادسية	4 168	4 450	4 531	5 023
المثنى	3 208	4 179	4 749	5 496
ذي قار	17 342	20 340	23 516	23 567
ميسان	7 382	7 442	10 638	15 452
البصرة	35 296	42 876	49 048	58 578
المجموع	**277 155**	**321 361**	**376 788**	**483 080**

الجدول 2: تسجيل العمال في الضمان الاجتماعي الخاص في إقليم كوردستان العراق، حسب المنطقة (2018-2024)

السنة	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
أربيل*	29 837	31 138	32 679	37 527	66 587	90 690	102 461
السليمانية وحلبجة	38 145	40 366	41 845	44 574	49 950	52 574	55 031
دهوك	16 484	11 133	14 367	19 153	19 784	21 626	23 933
سوران*						737	1 559

◄ الجدول 3: العمال المسجلين في الضمان الاجتماعي الاختياري في عام 2024

الموقع الجغرافي	المسجلين
الانبار	241
بابل	1 751
بغداد	9 520
البصرة	1 610
دهوك	20
ذي قار	419
القادسية	514
ديالى	447
أربيل	66
كربلاء	798
كركوك	783
ميسان	138
المثنى	185
النجف	1 162
نينوى	1 644
خارج العراق	97
صلاح الدين	263
السليمانية	65
واسط	665
المجموع	**20 388**

◄ الجدول 4: العمال المهاجرون المسجلون في الضمان الاجتماعي الخاص في العراق الاتحادي، حسب المحافظة (2021-2024)

المحافظة	2021	2022	2023	2024
نينوى	4	4	7	22
كركوك	21	27	41	83
ديالى	0	0	0	0
الانبار	25	91	119	144
بغداد	2 567	2 781	3 185	6 933
بابل	0	31	0	37
كربلاء	37	933	1 089	1 095
واسط	32	103	108	126
صلاح الدين	126	126	248	330
النجف	88	88	108	128
القادسية	74	68	91	97
المثنى	176	287	317	325
ذي قار	0	210	255	317
ميسان	36	36	37	38
البصرة	340	764	713	901
المجموع	**3 526**	**5 549**	**6 318**	**10 576**

◄ الجدول 5: العمال المهاجرون المسجلون في الضمان الاجتماعي الخاص في إقليم كوردستان العراق، حسب المنطقة (2018-2024)

السنة	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
أربيل*	3 179	3 433	3 780	4 287	17 634	24 109	24 651
السليمانية وحلبجة	2 433	2 728	2 676	2 814	3 528	3 349	1 935
دهوك	9 070	694	930	892	882	749	819
سوران*						40	15
المجموع	**14 682**	**6 855**	**7 386**	**7 993**	**22 044**	**28 247**	**27 420**

◄ الجدول 6: أصحاب العمل المسجلين في الضمان الاجتماعي الخاص في العراق الاتحادي (2021-2024)

السنة	2021	2022	2023	2024
نينوى	2 073	2 462	2 939	3 477
كركوك	5 746	5 876	6 097	6 606
ديالى	2 735	2 896	3 110	3 938
الانبار	3 165	3 383	3 711	4 123
بغداد	32 248	33 765	35 544	30 193
بابل	3 258	3 543	3 978	4 860
كربلاء	3 053	3 476	3 868	4 557
واسط	2 384	2 469	2 593	2 888
صلاح الدين	3 381	3 856	4 459	4 903
النجف	4 347	4 695	5 034	6 195
القادسية	2 329	2 392	2 493	2 791
المثنى	1 349	1 378	1 499	1 678
ذي قار	3 743	4 135	4 502	4 853
ميسان	1 315	1 346	1 725	2 308
البصرة	7 035	7 822	8 642	9 593
المجموع	**78 161**	**83 494**	**90 194**	**92 963**

◄ الجدول 7: أصحاب العمل المسجلين في الضمان الاجتماعي الخاص في إقليم كوردستان العراق، حسب المنطقة (2018-2024)

السنة	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
أربيل*	10 681	11 508	13 542	16 532	18 405	22 380	24 701
السليمانية	10 806	11 399	11 810	12 507	14 858	16 806	18 657
دهوك	6 738	7107	7 746	8 625	8 624	8 861	9 546
سوران*						325	542
المجموع	**28 225**	**30 014**	**33 098**	**37 664**	**41 887**	**48 372**	**53 446**

◄ الجدول 8: المتقاعدون في إدارة الضمان الاجتماعي الاتحادية العراقية (2021-2024)

السنة	2021	2022	2023	2024
نينوى	667	651	728	699
كركوك	305	296	331	359
ديالى	155	173	199	197
الانبار	37	42	46	54
بغداد	5 799	5 884	6 220	6 127
بابل	193	210	241	250
كربلاء	198	207	221	230
واسط	222	240	262	276
صلاح الدين	43	41	42	38
النجف	84	89	121	130
القادسية	35	49	56	56
المثنى	15	23	25	28
ذي قار	44	45	57	63
ميسان	20	19	23	22
البصرة	465	493	578	598
دهوك	20	20	16	17
أربيل	21	16	2	8
السليمانية	4	4	2	2

◄ الجدول 9: المتقاعدون في إدارة الضمان الاجتماعي بإقليم كوردستان العراق (2018-2024)

السنة	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
أربيل*	332	346	350	390	419	439	445
السليمانية	243	248	250	278	291	307	320
دهوك	154	173	170	177	171	179	188
سوران*						1	1
المجموع	**729**	**767**	**770**	**845**	**881**	**926**	**954**

◄ الجدول 10: المتقاعدون من ذوي الإعاقة في ظل إدارة الضمان الاجتماعي الاتحادية العراقية (2021-2024)

السنة	2021	2022	2023	2024
نينوى	122	118	120	123
كركوك	52	42	47	40
ديالى	51	49	55	54
الانبار	8	9	13	13
بغداد	700	683	678	622
بابل	70	76	77	75
كربلاء	54	57	57	58
واسط	47	52	53	53
صلاح الدين	10	14	12	12
النجف	200	230	253	266
القادسية	200	286	350	366
المثنى	15	14	16	19
ذي قار	46	52	55	57
ميسان	21	18	18	17
البصرة	102	95	104	113
دهوك	3	1	0	0
أربيل	3	3	1	2
السليمانية	3	2	2	2

◄ الجدول 11: التغطية الفعلية في الضمان الاجتماعي الخاص، 2021-2024 (النسبة المئوية)

السنة	2021	2022	2023	2024
دهوك	12.46	12.87	14.07	15.59
نينوى	1.48	1.66	2.02	2.67
السليمانية وحلبجة	10.76	12.05	12.69	13.29
كركوك	9.56	10.25	11.57	18.45
أربيل	11.27	20.00	27.47	31.27
ديالى	3.20	3.46	3.80	4.66
الانبار	4.35	5.37	7.57	7.70
بغداد	7.45	8.27	9.48	14.96
بابل	3.90	5.48	7.44	10.29
كربلاء	6.89	9.21	13.54	11.43
واسط	7.34	6.89	6.98	7.76
صلاح الدين	3.30	5.00	5.35	6.04
النجف	8.73	10.42	11.36	13.96
القادسية	2.47	2.63	2.68	3.28
المثنى	4.00	5.21	5.92	7.09
ذي قار	11.54	13.53	15.65	15.96
ميسان	5.61	5.65	8.08	11.84
البصرة	9.28	11.27	12.89	15.82
المجموع في كل العراق	6.97	8.43	9.99	12.65

النهوض بالعدالة الاجتماعية وتعزيز العمل اللائق

ان منظـمة العمـل الـدولية هي وكالة الأمـم المتحـدة المـعنية بمجـال العمـل وهي تجمـع بين الحكومـات وأصحـاب العمـل والعمـال لغـرض الدفـع باتجـاه نـهج يـركّز علـى الإنسـان من اجـل مستقبـل العمـل وذلـك من خلال خـلق فـرص العمـل والحقـوق في العمـل والحمـاية الاجتمـاعية والحـوار الاجتمـاعي.

ilo.org

مكتب التنسيق القطري لمنظمة العمل الدولية في العراق

المجمع للأمم المتحدة/ بغداد/ العراق

iraq@ilo.org